

الجامعة الاردنية  
كلية الدراسات العليا

ع-د  
ما-ح  
ع-ح

**دور سعر الصرف في السياسات  
التجارية الاسرائيلية واثره على عجز  
الميزان التجاري**

عميد كلية الدراسات العليا

عبدالله  
شعيب

عبير عز الدين احمد الشلبي

أشرف الدكتور:

أسامة بشير الدباغ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

الأقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٩٦ وأجيزت

التوقيع

أعضاء اللجنة

\*\*\*\*\*



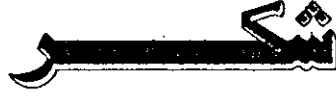
١- الدكتور اسامة بشير الدباغ (مشرفا)



٢- الدكتور محمد احمد صقر (عضوا)



٣- الدكتورة بثينة المحتسب (عضوا)



**أتوجه بالشكر العميق الى استاذي الدكتور أسامة الدباغ  
والى كافة**

**اساتذتي في قسم الاقتصاد في الجامعة الاردنية**

## قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة.....	ب
الشكر.....	ج
قائمة المحتويات.....	د
قائمة الجداول.....	ح
قائمة الأشكال.....	ي
الملخص باللغة العربية.....	ك

### الفصل الأول

الاقتصاد الاسرائيلي وميزان المدفوعات.....	١
القسم الأول: نظرة اجمالية على الاقتصاد الاسرائيلي.....	٣
- الفترة الأولى: فترة التأسيس (١٩٤٨-١٩٥٢).....	٣
- الفترة الثانية: فترة النمو (١٩٥٤-١٩٧٢).....	٣
- الفترة الثالثة: فترة التضخم والكساد (١٩٧٣-١٩٨٥).....	٦
- الفترة الرابعة: فترة الاصلاح الاقتصادي (١٩٨٥-١٩٩٠).....	٧
القسم الثاني: الاداء الاقتصادي الاجمالي: حساب الموارد والاستخدامات.....	١٠
- أولا: الموارد المتاحة.....	١٠
- ثانيا: أوجه انفاق الموارد (الاستخدامات).....	١١
القسم الثالث: ميزان المدفوعات الاسرائيلي.....	١٢
- أولا: الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الاسرائيلي.....	١٢
- ثانيا: فائض الواردات وطرق تمويله.....	١٨
- ثالثا: الديون الاسرائيلية.....	١٩
١- الودائع الاسرائيلية.....	٢٣
٢- ديون القطاع الخاص غير المصرفي.....	٢٤
٣- ديون القطاع العام.....	٢٤

### الفصل الثاني

التجارة الخارجية الاسرائيلية.....	٢٧
القسم الأول: أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد الاسرائيلي.....	٢٩
أولا: الأهمية النسبية للتجارة الاسرائيلية.....	٢٩
ثانيا: تطور نسبة الصادرات للواردات الاسرائيلية.....	٣١
القسم الثاني: الصادرات الاسرائيلية.....	٣٥
أولا: التركيب الداخلي للصادرات الزراعية.....	٣٥
ثانيا: التركيب الداخلي للصادرات الصناعية.....	٣٨

\*\*\*\*\*

٤٢	القسم الثالث: الواردات الاسرائيلية.....
٤٢	أولاً: التركيب الداخلي لواردات السلع الاستهلاكية.....
٤٥	ثانياً: التركيب الداخلي للسلع الاستثمارية.....
٤٦	ثالثاً: التركيب الداخلي لواردات مدخلات الانتاج.....
٤٨	القسم الرابع: التوزيع الجغرافي لتجارة اسرائيل الخارجية.....
٤٨	أولاً: التوزيع الجغرافي للواردات الاسرائيلية.....
٤٩	ثانياً: التوزيع الجغرافي للصادرات الاسرائيلية.....

### الفصل الثالث

٥٥	السياسات التجارية الاسرائيلية وأدواتها ١٩٥٠-١٩٧٠.....
٥٦	القسم الأول: السياسات التجارية ١٩٥٠-١٩٧٠.....
٥٦	أولاً: سياسة تقييد الواردات ونظام الحصص (١٩٤٩-١٩٥١).....
	ثانياً: التحرير التدريجي للواردات وتحسين ميزان المدفوعات
٥٧	(١٩٥٢-١٩٦١).....
	ثالثاً: الاستغناء الكامل عن نظام الحصص واستبدالها
٥٩	بالضرائب الجمركية (١٩٦٢-١٩٧٠).....
٦٢	القسم الثاني: ادوات السياسة التجارية سعر الصرف.....
٦٢	أولاً: مفهوم وتعريفات سعر الصرف.....
٦٢	أ- سعر الصرف الرسمي.....
٦٢	ب- سعر الصرف المعتاد.....
٦٣	ج- سعر الصرف الفعال.....
٦٣	د- سعر الصرف التوازني.....
٦٤	ثانياً: مكونات سعر الصرف الفعال الاسرائيلي.....
٦٤	أ- سعر الصرف الرسمي أو المعتاد الاسرائيلي.....
٦٤	ب- سعر الصرف الفعال للواردات.....
٦٦	ج- سعر الصرف الفعال للصادرات الاسرائيلي.....
٦٦	١- اعانات المخرجات النهائية.....
٦٧	٢- اعانات مدخلات الانتاج.....
٦٨	٣- حقوق الاستيراد.....
٦٨	ثالثاً: نظام سعر الصرف الاسرائيلي.....
٦٨	أ- سعر الصرف الرسمي والفعال في اسرائيل.....
	ب- سعر الصرف الفعال للصادرات وسعر الصرف
٧٣	الفعال للواردات.....
	القسم الثالث: سياسات سعر الصرف ١٩٥٠-١٩٧٠
٧٩	(سياسة تحويل الانفاق).....
٧٩	أولاً: الأثر السعري لسياسة تحويل الانفاق.....

\*\*\*\*\*

- ٨٠ ..... ثانيا: سياسات سعر الصرف الاسرائيلية
- ٨١ ..... ثالثا: الأثر السعري والمرونة في اسرائيل
- ٨١ ..... ١- مرونة عرض الصادرات
- ٨٤ ..... ٢- مرونة الواردات السعرية
- ..... رابعا: الدخل والاستيعاب والتأثير العكسي على الاسعار
- ٨٦ ..... (سياسة تغيير الانفاق)
- ٨٧ ..... خامسا: ادوات سياسة تغيير الانفاق
- ٨٨ ..... سادسا: السياسات الاقتصادية المصاحبة للتخفيض الاسرائيلي
- ٨٩ ..... أ- السياسة المالية لتخفيض ١٩٥٢
- ٩٠ ..... ب- السياسة النقدية المصاحبة لتخفيض ١٩٥٢
- ٩١ ..... ٢- السياسات الاقتصادية المصاحبة لتخفيض ١٩٦٢
- ٩٢ ..... أ- السياسة المالية ١٩٦٢
- ٩٣ ..... ب- السياسة النقدية ١٩٦٢
- ٩٣ ..... ١- دور الحسابات بالعملة الاجنبية في السياسة المالية والنقدية
- ٩٤ ..... ٢- دور الاحتياطات الأجنبية في السياسة النقدية

### الفصل الرابع

- ٩٧ ..... أنظمة سعر الصرف المختلفة والتوقعات (١٩٧٠-١٩٩٠)
- ٩٩ ..... القسم الأول: أنظمة سعر الصرف المختلفة ١٩٧٠-١٩٩٠
- ٩٩ ..... أولا: المرحلة الأولى: ١٩٧٠-١٩٧٥ نهاية نظام سعر الصرف الثابت
- ١٠١ ..... ثانيا: المرحلة الثانية: النظام المتدرج لسعر الصرف ١٩٧٥-١٩٧٧
- ..... ثالثا: المرحلة الثالثة: نظام سعر الصرف الحر وتعويم الاسعار
- ١٠٢ ..... ١٩٧٧-١٩٩٠
- ١٠٣ ..... أ- ١٩٧٧-١٩٨٥
- ١٠٤ ..... ب- نهاية ١٩٨٥-١٩٩٠
- ١٠٧ ..... القسم الثاني: أثر التوقعات على سعر صرف العملة
- ١٠٧ ..... أولا: تأثير التوقعات تحت أنظمة سعر الصرف المختلفة
- ١١٤ ..... ثانيا: تأثير التوقعات على المتغيرات النقدية
- ١١٤ ..... ١- دور النقود على فائض أو عجز ميزان المدفوعات
- ..... ٢- المتغيرات النقدية والتوقعات تحت أنظمة سعر الصرف
- ١١٥ ..... المختلفة في اسرائيل
- ١١٧ ..... ٣- الآثار السلبية للتوقعات على الاحتياطات الأجنبية وعرض النقد

\*\*\*\*\*

## الفصل الخامس

### دراسة تجريبية لأثر المتغيرات على الميزان التجاري الاسرائيلي

١٢٠	.....١٩٩٠-١٩٥٠
	القسم الأول: أثر المتغيرات الاقتصادية على الواردات الاسرائيلية
١٢١	.....١٩٩٠-١٩٥٠
١٢٣	.....١- الفترة الاولى ١٩٥٠-١٩٧٣ (نظام سعر الصرف الثابت)
	٢- الفترة الثانية ١٩٧٤-١٩٨٠ (نظام سعر الصرف الزاحف
١٢٦	.....وبداية التعويم)
	٣- الفترة الثالثة ١٩٨١-١٩٩٠ (فترة الاصلاح وتغيير
١٢٧	.....العملة الى الشيكل والشيكل الجديد)
١٢٩	.....٤- الفترة بأكملها ١٩٥٠-١٩٩٠
	القسم الثاني: أثر المتغيرات الاقتصادية على الصادرات الاسرائيلية
١٣١	.....١٩٩٠-١٩٥٠
١٣٢	.....١- الفترة الاولى: ١٩٥٨-١٩٥٩ (سعر الصرف الثابت)
١٣٤	.....٢- الفترة الثانية: ١٩٥٩-١٩٦٩ (سعر الصرف الثابت)
	٣- الفترة الثالثة: ١٩٧٠-١٩٧٦ (نهاية سعر الصرف
١٣٤	.....الثابت سعر الصرف المتدرج)
	٤- الفترة الرابعة: ١٩٧٧-١٩٩٠ (تعويم سعر الصرف
١٣٤	.....وربطه بسله العملات وفترة الاصلاح)
١٣٥	.....٥- الخلاصة

## الفصل السادس

١٣٦	.....النتائج
١٤٠	.....المصادر والمراجع
١٥٣	.....الملخص باللغة الانجليزية

## قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١-١	معدل النمو السنوي في الناتج القومي على أساس الاسعار الثابتة (نسبة مئوية).....	٥
٢-١	نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٥ (نسبة مئوية)....	٧
٣-١	المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي (١٩٨٧-١٩٩٠).....	٨
٤-١	متوسط رصيد الاستيراد ونسبة من الموارد المتاحة.....	١٠
٥-١	الموارد واستخدماتها ١٩٥٠-١٩٩٠ نسبة مئوية.....	١١
٦-١	معدلات نمو المصادر والاستخدامات والتحويلات غير المستردة وفائض الواردات ١٩٥١-١٩٩٠ (نسبة مئوية).....	١٤
٧-١	الديون الخارجية والاستثمار كنسبة من الدخل المحلي (نسبة مئوية).....	١٧
٨-١	اجمالي المطلوبات والموجودات وصافي المطلوبات بالعملة الأجنبية وديون الحكومة ١٩٦٠-١٩٩٠ (ملايين الدولارات- نسب مئوية).....	٢١
٩-١	تطور المساعدات الأميركية لاسرائيل (مليون دولار، نسب مئوية).....	٢٥
١-٢	الأهمية النسبية للتجارة الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠ (نسب مئوية)	٢٩
٢-٢	تطور الصادرات والواردات الاسرائيلية (ملايين الدولارات، نسب مئوية).....	٣٣
٣-٢	تطور الصادرات الزراعية والصناعية من مجمل الصادرات ١٩٥٩-١٩٩٠ نسب مئوية.....	٣٦
٤-٢	تطور الصادرات الزراعية وصادرات الحمضيات من مجمل الصادرات ١٩٧٠-١٩٩٠ (نسب مئوية، ملايين الدولارات)...	٣٦
٥-٢	صادرات الانتاج الزراعي بالطن لعام ١٩٩٠.....	٣٧
٦-٢	تطور اجمالي الصادرات الصناعية ١٩٤٩-١٩٨٧ (ملايين الدولارات، نسب مئوية).....	٣٩
٧-٢	تصنيف الواردات السلعية حسب استعمالاتها الأولية ١٩٤٩-١٩٨٧ (ملايين الدولارات، نسب مئوية).....	٤٣



رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٨-٢	نصيب واردات المعدات والالات من واردات السلع الاستثمارية ١٩٦٠-١٩٩٠ (نسب مئوية).....	٤٥
٩-٢	توزيع واردات مدخلات الانتاج ونسبتها الى مجمل واردات مدخلات الانتاج ١٩٦٠-١٩٩٠ (نسب مئوية).....	٤٦
١٠-٢	التوزيع الجغرافي للتجارة الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠ (نسب مئوية).....	٥٢
١-٣	اسعار الصرف الفعلية للواردات ١٩٥٢-١٩٥٤.....	٥٨
٢-٣	توزيع الواردات للفترة ١٩٥١-١٩٥٩ (نسب مئوية).....	٥٨
٣-٣	سعر الصرف الرسمي والمكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال ١٩٤٩-١٩٧١.....	٦٩
٤-٣	سعر الصرف الفعال للصادرات والواردات الاسرائيلية (١٩٤٩-١٩٧١).....	٧٤
٥-٣	تطور اجمالي الصادرات الاسرائيلية في السنوات المحيطة بالتخفيض (ملايين الدولارات، نسب مئوية).....	٨٣
٦-٣	تطور الواردات الاسرائيلية في السنوات المحيطة بالتخفيض (ملايين الدولارات، نسب مئوية).....	٨٥
٧-٣	الديون الحكومية الاسرائيلية ١٩٤٩-١٩٥٦ (مليون ليرة، نسبة مئوية).....	٨٩
٨-٣	التغير في عرض النقد والائتمان ١٩٤٩-١٩٥٦ (نسب مئوية)	٩٠
٩-٣	مؤشرات السياسة المالية والنقدية ١٩٦٠-١٩٦٦ (مليون ليرة، نسب مئوية).....	٩٢
١٠-٣	عرض النقد والاحتياطيات الاجنبية ١٩٥٠-١٩٧٢ (نسب مئوية).....	٩٥
٤-١	مصادر التغير في قيمة العملة الاسرائيلية ١٩٧٠-١٩٨٧ (نسب مئوية).....	١٠٥
١-٥	جدول الانحدار المتعدد للواردات الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠ (نسبة التغير).....	١٢٣
٢-٥	نتائج الانحدار المتعدد للصادرات الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠ (نسبة التغير).....	١٣٣

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١-٢	أهمية التجارة الخارجية الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠....	٣٠
١-٣	سعر الصرف الفعال والرسمي للواردات والصادرات الاسرائيلية ١٩٤٩-١٩٧١.....	٧٠
٢-٣	سعر الصرف الرسمي والمكونات غير الرسمية للصادرات والواردات ١٩٥٠-١٩٧١.....	٧١
٣-٣	سعر الصرف الفعلي للواردات والصادرات ١٩٤٩- ١٩٧١.....	٧٥
٤-٣	سعر الصرف الفعال للصادرات والالماس المصقول والحمضيات ١٩٤٩-١٩٧٠.....	٧٨
١-٤	السعر الرسمي مقابل السعر المتوقع ١٩٤٩- ١٩٧٢.....	١٠٨
٢-٤	سعر الصرف الرسمي والمتوقع ١٩٧٣-١٩٨٠.....	١١١
٣-٤	سعر الصرف الرسمي والمتوقع ١٩٨٠-١٩٩٠.....	١١٢

## المخلص

دور سعر الصرف في السياسات التجارية الإسرائيلية واثره على

عجز الميزان التجاري

اعداد

عبير عز الدين احمد الشلبي

اشراف الدكتور

اسامة بشير الدباغ

تتيح التجارة الدولية للاقتصاديات المختلفة استخدام ميزاتها النسبية وبالتالي زيادة الرفاه الاقتصادي لمواطنيها، وينشأ عن التجارة الخارجية عجز أو فائض في ميزان المدفوعات. ومن المفروض أن تختار الدول السياسات الاقتصادية المناسبة لاهدافها الاقتصادية.

وفي دولة صغيرة ذات موارد محدده وأسواق بعيدة مثل اسرائيل يصبح الاعتماد على التجارة الخارجية أمرا لا مفر منه، وتظهر أهمية التجارة الخارجية لاسرائيل في نسبة الواردات الى الناتج والتي وصلت الى ٧٥٪ في عام ١٩٩٠. أما الصادرات فقد شكلت ٣٠٪ من الناتج في نفس العام.

ونتيجة لهذا فان السياسات التجارية الاسرائيلية كانت متعددة ومتنوعة فمن سياسة تجارية مقيدة للواردات تقييدا كمي (quota) في البداية (١٩٤٩-١٩٥١) الى سياسة مقيدة للواردات معتمدة على نظام الاسعار والضرائب الجمركية حتى عام ١٩٥٦ الى سياسة تحرير تدريجية للواردات منذ عام ١٩٦٢ وصلت الى تحرير كامل للواردات في نهاية الستينات وبداية السبعينات، واستمرت حتى وقتنا هذا. ولازم تلك الفترة تخفيض دوري ومتعدد في سعر صرف العملة الاسرائيلية التي مرت هي أيضا بأنظمة صرف متعددة ومختلفة.

والنقاش في صالح تخفيض عمله ما أو ضده يجب أن يعتمد على أساس نظري وتقييم احصائي، وتعتبر اسرائيل من الدول التي تشكل نموذجا جيدا لدراسة أثر نظم الصرف المختلفة على الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام،

وذلك لأهمية التجارة الخارجية في اقتصادها من جهة، وكثرة أنظمة الصرف المختلفة التي مرت بها العملة الاسرائيلية من جهة أخرى.

ولهذا فالدراسة تهدف الى قياس أثر الأنظمة المختلفة لسعر الصرف على الميزان التجاري الاسرائيلي، ومدى نجاح تلك السياسات في تحقيق الاهداف الاسرائيلية.

#### اهداف الدراسة:

- دراسة أنظمة أسعار الصرف للعملة الاسرائيلية ومراحل تطورها ومدى ارتباط تلك الأنظمة بالسياسات التجارية.
- دراسة اثر تلك السياسات على الواردات الاسرائيلية.
- دراسة اثر تلك السياسات على الصادرات الاسرائيلية.
- دراسة مدى فعالية تلك السياسات على عجز الميزان التجاري وتحقيق الاهداف الاقتصادية.

#### منهجية الدراسة:

أولاً: البيانات وفترة الدراسة:

فترة الدراسة هي منذ عام ١٩٤٨-١٩٩٠، ومع ان الفترة تبدو واسعة جداً فان ذلك يعود الى كثرة تنوع السياسات المتبعة بشأن سعر الصرف من جهة والى الوقت الطويل الذي تأخذه كل سياسة من تلك السياسات لتظهر اثارها من جهة اخرى.

أما عن البيانات فقد احتاجت الدراسة الى بيانات عن عناصر الميزان التجاري الاسرائيلي من واردات وصادرات سلعية وخدمات وكذلك الى بيانات لدراسة التطور في هيكل الصادرات، وتطور الميزات النسبية للصادرات الاسرائيلية، بالاضافة الى القيمة المضافة لتلك الصادرات.

وبالمقابل احتاجت الدراسة الى بيانات عن الواردات الاسرائيلية والتطور في هيكلها حسب توجهاتها الأولية واستعمالاتها النهائية. وكذلك الى بيانات ومعلومات عن تطور أنظمة اسعار صرف العملة الاسرائيلية الرسمية، وحسابات لسعر الصرف الفعال. هذا وقد تم استيفاء تلك المعلومات والبيانات من المصادر التالية:

STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL -

- احصاءات وتقارير البنك المركزي الاسرائيلي.

BANK OF ISRAEL ANNUAL REPORTS

- وثائق وملفات دائرة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية.
  - وثائق وملفات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة.
  - اية تقارير او جداول أو احصاءات من دراسات وأبحاث سابقة لها علاقة بالموضوع.
- ثانياً: اسلوب التحليل:

تم استخدام الاسلوب الوصفي في معالجة تطور الصادرات والواردات الاسرائيلية مدعماً بالنسب والبيانات الاحصائية حسب الاتجاه الزمني لها. وتم استخدام الاحصاء القياسي ليجاد معادلات الانحدار البسيط والمتعدد المحسوبة بطريقة المربعات الصغرى في تحليل عدد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية لدراسة اثر سعر الصرف على الميزان التجاري.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى أربعة فصول رئيسية وفصل أخير للنتائج المستخلصة من الدراسة.

وقد تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاثة أقسام في القسم الأول تم تتبع المراحل التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي من خلال تتبع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي. وفي القسم الثاني تم التعرف على الاقتصاد من خلال مدخل الموارد والاستخدامات. أما القسم الثالث فقد خصص لدراسة ميزان المدفوعات من خلال تتبع الحساب الجاري.

وقد قسم الفصل الثاني الى أربعة أقسام تم في القسم الأول دراسة أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد الاسرائيلي. وفي القسم الثاني تم تتبع الصادرات الاسرائيلية من حيث الترتيب الداخلي للصادرات الزراعية والصناعية. وفي القسم الثالث تمت دراسة الواردات من حيث التركيب الداخلي للسلع الاستهلاكية والاستثمارية ومدخلات الانتاج. اما في القسم الاخير فقد تم دراسة التوزيع الجغرافي لتجارة اسرائيل الخارجية.

في الفصل الثالث تمت دراسة السياسات التجارية المختلفة وادواتها خاصة سعر الصرف للفترة ما بين ١٩٤٩-١٩٧٢. وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة أقسام في القسم الأول تمت دراسة السياسات التجارية لتلك الفترة. أما القسم الثاني من هذا الفصل فقد خصص لدراسة اهم ادوات تلك السياسة اي سعر الصرف حيث تم التعرف اولاً على تعريفاته ومفاهيمه المختلفة ثم تم التعرف على مكونات سعر الصرف الفعال. وبعد ذلك تمت دراسة أنظمة سعر الصرف المختلفة اما القسم الاخير فقد خصص لسياسات سعر الصرف الاسرائيلية للفترة ١٩٥٠-١٩٧٠ حيث تم التعرف على سياسة تحويل الانفاق

والاثر السعري لتلك السياسة، ولذا كان لا بد من دراسة المرونة سواء مرونة عرض الصادات او مرونة الواردات السعرية ومرونة الطلب.

ثم انتقلنا لدراسة سياسة تغير الانفاق وادواتها سواء السياسة المالية او النقدية التي صاحبت تخفيضي ١٩٥٢، ١٩٦٢ .

في الفصل الرابع تمت دراسة نظم السعر المختلفة والتوقعات للفترة ١٩٧٣-١٩٩٠. حيث تم في القسم الاول دراسة انظمة سعر الصرف وفي القسم الثاني تمت دراسة دور التوقعات تحت تلك الانظمة المختلفة.

في الفصل الخامس تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة مرونة الواردات والصادرات الاسرائيلية حيث تمت دراسة مرونة الصادرات والواردات للفترة باكملها، تم تمت دراسة جزئية للفترات المختلفة حسب انظمة سعر الصرف التي كانت سائدة في تلك الفترات.

في الفصل الأخير من الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- ١- كانت الاهداف الاسرائيلية الطموحة تتلخص في تحويل اسرائيل الى دولة صناعية. وحاولت اسرائيل لتحقيق هذا الهدف التتموي زيادة معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي بحيث يرتفع نصيبه من جملة الموارد المتاحة للدولة. وقد استمر نمو الناتج بنسب مرتفعة فوصل الى ١٠٪ بالمتوسط حتى عام ١٩٦٥.
- ٢- استخدمت اسرائيل رصيد الاستيراد المرتفع والذي ليس الاضافة صافية للموارد في تحقيق اهدافها الطموحة. مما أتاح ارتفاع وثبات نسبة التكوين الراسمالي من جملة الموارد المتاحة (٢٠٪ طيلة الدراسة).
- ٣- لم يشكل رصيد الاستيراد عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي فقد مول جزء كبير منه بواسطة التحويلات غير المسترده والتي كان مصدرها في الغالب من اليهودية العالمية وحكومة الولايات المتحدة وتعويضات حكومة المانيا الغربية وقد وصل نصيب مساهمة الولايات المتحدة الى ٨٦٪ من مجمل التحويلات.
- ٤- استخدمت التحويلات غير المسترده لتحقيق مسار متزن لميزان المدفوعات ففي السنوات التي نمت فيها الاستخدامات أكثر من معدل نمو الناتج المحلي وتزايد فيها

عجز الميزان التجاري (العجز = الفرق بين الاستخدامات والنواتج) نمت التحويلات بمعدلات أكبر لتسد الفجوة بين الاثنيين.

٥- تم تمويل عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي من قروض طويلة الأجل شكلت ما نسبته من ٩٥-١٠٠٪ بالمتوسط من مجمل الديون طويلة الأجل الحكومية للفترة كلها. وكانت في معظمها قروض من حكومة الولايات المتحدة ومساعدات ما لبثت تلك القروض أن تحولت الى هبات ومساعدات. فقد تغيرت نسبة المنح الى مجموع المساعدات الأميركية لاسرائيل من ٥٦,٧٪ في عام ١٩٥٠ الى ١٠٠٪ في عام ١٩٩٠. وهكذا لم تشكل تلك القروض عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي.

٦- شكلت التجارة الخارجية أهمية كبيرة للاقتصاد الاسرائيلي اذ بلغت نسبة الواردات الى الناتج أكثر من ٥٠٪ بالمتوسط ونسبة الصادرات الى الناتج ٣٥٪ بالمتوسط للفترة كلها.

٧- ارتفع معدل نمو الصادرات الاسرائيلية بنسب أعلى من معدل نمو الواردات. وذلك نتيجة التغير النوعي في تلك الصادرات ذات الكثافة العلمية العالية. وقد وصلت نسبة الصادرات الصناعية الى مجمل الصادرات ٩٢٪ في عام ١٩٨٩.

٨- استخدمت الواردات الاسرائيلية لتحقيق الاهداف الطموحة الاسرائيلية في التحول الى دولة صناعية متقدمة فقد حافظت واردات السلع الاستثمارية على نسبة مرتفعة من مجمل الواردات حوالي ٢٠٪ بالمتوسط. اما واردات مدخلات الانتاج فقد بلغت نسبتها ٥٠٪ بالمتوسط. بينما تراجع نصيب السلع الاستهلاكية من ٣٢٪ في عام ١٩٤٩ الى ٩,٥٪ من مجمل الواردات في عام ١٩٩٠. مما يوضح دور الواردات في تغير هيكل الصادرات. وكان الهدف الآخر هو انتاج سلع ملائمة لاسواق الدول الصناعية.

٩- ساعدت دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة اسرائيل في التغلب على مشكلة الأسواق فقد ارتفعت نسبة الصادرات الاسرائيلية الى الواردات من الولايات المتحدة من ٧,٣٪ في عام ١٩٥٠ الى ١٢٥,٦٪ في عام ١٩٩٠. وارتفعت نسبة الصادرات/ الواردات الاسرائيلية مع دول السوق الأوروبية المشتركة من ٢٤,٥٪ الى ٥٦,٥٪ للفترة نفسها.

١٠- ساعد اختلال الضفة الغربية وقطاع غزة اسرائيل للخروج من مأزق الركود الذي أصاب الاقتصاد في عام ١٩٦٦. اذ تم فتح اسواق جديدة ذات ربحية كبيرة. وكان سوق الضفة الغربية والقطاع سوق ذا اتجاه واحد. اذ بلغت نسبة الصادرات الاسرائيلية/ الواردات مع الضفة الغربية والقطاع ٣١٦,٥٪ في عام ١٩٩٠.

١١- استخدمت اسرائيل سياسات تجارية كثيرة لتحقيق زيادة انتاج الصادرات وبدائل الواردات. بدأت من القيود الكمية ونظام الحصص في عام ١٩٥٠. الى بداية الاعتماد على السوق والتحرر التدريجي للواردات ١٩٥٢-١٩٥٦ ثم تحرير الواردات والاعتماد على جهاز الأسعار ١٩٦٠-١٩٦٨. وكان نظام سعر الصرف لتلك الفترات هو نظام سعر صرف ثابت من ١٩٥٠-١٩٧٢ ثم نظام سعر الصرف المتدرج ١٩٧٣-١٩٧٦. ثم نظام سعر صرف عائم ١٩٧٧ وأخيرا ربط عمله مع سله من العملات الأجنبية.

١٢- اتاح استخدام المكونات غير الرسمية لاسعار الصرف الفعالة (الاعانات والضرائب الجمركية) ليس التمييز بين اسعار صرف الواردات والصادرات فقط. بل التمييز بين انواع الواردات المختلفة. وتم هذا النظام المتعدد حتى عام ١٩٧٤.

١٣- استخدمت اسرائيل مكونات سعر الصرف غير الرسمية في اسعار صرف الواردات لتحقيق السياسة التجارية وذلك لاستيراد السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج وتحقيق استيراد السلع الاستهلاكية.

١٤- استخدمت اسرائيل مكونات سعر الصرف غير الرسمية في اسعار صرف الصادرات عوضا عن التخفيض الرسمي. اذ كانت السلطات تتجنب تخفيض العملة ما أمكن. ويلاحظ اختفاء المكونات غير الرسمية مباشرة بعد كل تخفيض ثم ارتفاعها بعد ذلك.

١٥- أظهرت الدراسة التجريبية التي قمنا بها في الفصل الخامس مرونة الطلب للواردات على المدى الطويل وكذلك مرونتها السعرية (على المدى القصير) وهذا يفسر استخدام المكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال للواردات للتأثير على السياسة التجارية.

١٦- أظهرت الدراسة ايضا عدم مرونة الصادرات السعرية وبالتالي عدم تأثرها بالتخفيض في سعر العملة أو بالمستوى العام للأسعار. ويمكن تفسير ذلك بأن انتاج



الصادرات الاسرائيلية كان مصمما في الاساس حسب احتياجات شركاتها التجارية (أميركا وأوروبا) وليس حسب ميزاتها النسبية.

وبمرور الوقت ابتعدت الصادرات الاسرائيلية عن ميزاتها النسبية، وتراجعت القيمة المضافة لها ويتضح ذلك من التحول الى الصادرات الصناعية وتراجع الصادرات الزراعية (صادرات الحمضيات مثلا) ذات القيمة المضافة العالية. بالاضافة الى أن الصادرات الصناعية ذات نسبة مرتفعة من مدخلات الانتاج المستورده مما يضعف قيمتها المضافة.

وقد راينا كيف ساعدت التحويلات غير المسترده والقروض والهبات في تمويل رصيد الاستيراد الذي استخدم لانتاج الصادرات الاسرائيلية ولذا فان اسرائيل وبمساعدة الغرب لم تجد صعوبة في انتاج أو تسويق صادراتها.

١٧- من السابق يمكن القول أن وضع ميزان المدفوعات لم يقلق واضعي السياسة الاسرائيلية. وأن سعر الصرف لم يكن الاداه الأهم في التأثير على ميزان المدفوعات أيضا. ويعود ذلك لعدة أسباب.

أ- افترض دائما ان عرض العملة الأجنبية غير مرن ( في الأجل القصير على الأقل) وبالتالي كان من الصعب الوصول الى توازن من خلال جهاز الأسعار.

ب- لم يكن تقييد عرض النقد الأجنبي ضمن أولويات واضعي السياسة الاسرائيلية. فقد كانت جماعات الضغط (اللوبي) في قطاع الزراعة والصناعة والقطاع البنكي تقاوم السياسات النقدية المقيدة بعد كل تخفيض.

ج- ارتفاع معدلات التضخم في اسرائيل جعل من الصعب الاستفادة من التخفيض. فقد كانت تلك المعدلات تزداد بعد كل تخفيض نتيجة المضاربة والتوقعات.

١٨- يبدو أن التأثير على ميزان المدفوعات لم يكن من خلال الحساب الجاري بل من خلال رأس المال. بمعنى أن التأثير على ميزان المدفوعات من خلال عرض النقد والاحتياطيات الأجنبية كان أكبر من التأثير عليه من خلال التغيرات السعرية الناتجة عن تخفيض العملة وتأثيرها على الميزان التجاري.

ولذا يمكن القول أن عجز الميزان التجاري لم يقلق اسرائيل في يوم من الأيام وذلك لارتفاع التحويلات غير المسترده ودورها في تمويل هذا الرصيد.

## الفصل الأول

### الاقتصاد الاسرائيلي وميزان المدفوعات

#### مقدمة:

عند دراسة اقتصاد ما لا بد من الأجابة على اسئلة محددة مثل ما هي الأهداف التي يريد واضعو السياسة الاقتصادية تحقيقها؟ وهل نجح الاقتصاد في تحقيق تلك الاهداف؟ وان لم يحدث ذلك أكان السبب هو عدم اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة؟ أم زيادة طموحات الأهداف مقارنة بالأمكانيات؟

السؤال المطروح لماذا في بلد محدود الموارد كاسرائيل، تأتي الاهداف المطروحة بهذا الحجم الكبير من الطموحات؟ وما هي السبل لتحقيق مثل تلك الأهداف؟

وللأجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الفصل الى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: في هذا القسم نلقي نظرة أجمالية على المراحل التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي من خلال نتبع معدلات نمو الناتج القومي، مع التركيز على الميزات الاقتصادية لكل مرحلة.

القسم الثاني: هذا القسم محاولة لفهم أعمق للاداء الشامل للاقتصاد الاسرائيلي من خلال دراسة الموارد وواجه أنفاقها ويتشكل الهيكل الاساسي لهذا القسم من محورين، يتم فيهما دراسة ما يلي:

١- في المحور الأول يتم دراسة الموارد، ودور الناتج القومي ورصيد الاستيراد في توفير تلك الموارد.

٢- في المحور الثاني يتم دراسة الاستخدامات للموارد، وحصص الاستهلاك (بشقيه العام والخاص)، والتكوين الرأسمالي.

## القسم الأول

### نظرة اجمالية على الاقتصاد الاسرائيلي

يوضح الجدول رقم (١-١) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسرائيلي. ومن خلال تتبع معدلات النمو هذه نستطيع ملاحظة فترات مختلفة مر بها الاقتصاد الاسرائيلي منذ قيام دولة اسرائيل وحتى يومنا هذا ويمكن اجمال تلك الفترات كما يلي:

#### الفترة الاولى: فتره التأسيس (١٩٤٨-١٩٥٢)

كان اهتمام الحكومة في هذه الفترة منصبا على استيعاب المهاجرين الجدد. حيث تدفق على اسرائيل عام ١٩٤٨ منه الف مهاجر وتضاعف هذا العدد في عام ١٩٤٩. وقد شكل هذا التدفق للمهاجرين عبئا على اقتصاد الدولة الهش. ولذا اهتمت الحكومة بالتنمية في القطاع الزراعي وموارد المياه، وبناء المستعرات الزراعية، وكان نصيب قطاع الزراعة ٥٦٪ من ميزانية التنمية لعامي ١٩٥٢، ١٩٥٣. فيما كان نصيب الصناعة ١١٪ فقط. (١)

وكانت ميزانية التنمية تلك تمول من قرض تحصل عليه الحكومة من بنك التصدير والاستيراد الأميركي، ومن بيع السندات الاسرائيلية (Israeli Bonds) للجاليات اليهودية في أميركا وأوروبا. (٢)

وبالرغم من هذه الاجراءات لم تستطع الحكومة تلبية الطلب المتزايد، الأمر الذي خلق ضغوطات تضخمية عالية، فترايدت معدلات البطالة، وانتشرت السوق السوداء وازداد العجز، مما دفع الحكومة في عام ١٩٥٢ الى تخفيض كبير في صرف العملة الاسرائيلية.

وقد تراوح معدل النمو في عام ١٩٥١ حوالى ٣٠٪، وهو معدل مرتفع جدا لم يكن ليحقق دون هذا التدفق غير العادي للعمل ورأس المال.

#### الفترة الثانية: فترة النمو (١٩٥٤-١٩٧٢)

ان تدفق مئات الألوف من المهاجرين على اسرائيل انما يعني زيادة كبيرة في أحد عوامل الانتاج (العمل). وقد تلازم مع هذه الهجرة تدفق كبير في راس المال، حيث تدفق

على البلاد الكثير من التعويضات والمساعدات منها التعويضات الألمانية، ومساعدات اليهودية العالمية والحكومات الغربية، وفتح هذا التدفق الكبير للعمل ورأس المال نموا متسارعا وكبيراً للدخل القومي. ففي بداية الفترة بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي حوالي ١٤٪ بالمتوسط. وفي فترة نهاية الخمسينات وبداية الستينات بلغ معدل نمو الناتج القومي الحقيقي حوالي ١٠,٥٪ تراجع الى ٤,١٪ خلال فترة الركود. (٦٧,٦٦). ولكنه عاد ليرتفع الى ١٠,١ في الفترة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٤.

ويمكن ملاحظه ارتفاع مستوى المعيشة لتلك الفترة حيث ازدادت الهجرة بمعدل ٤٪ وازداد الناتج القومي بمعدل ٦٪ سنويا. الأمر الذي اتاح لزيادة الاستهلاك بمعدل ٩٪ سنويا تقريبا. (٣)

وقد نما انتاج القطاع الزراعي ليسد حاجات السوق المحلية من ناحية الغذاء والطعام. وازداد حجم الانتاج الزراعي من الناتج القومي الاجمالي من ١١٪ سنة ١٩٥٠ الى ١٥٪ عام ١٩٥٨. وتراجع الى ١٠٪ عام ١٩٦٦ نتيجة تحول السياسة الاقتصادية الى الاهتمام بالقطاع الصناعي الذي كان يشكل ٤,٢٪ من الناتج القومي للفترة ١٩٥٠-١٩٥٤. وارتفع الى ١٢,٢٪ للفترة ما بين ١٩٥٥-١٩٦٤. (٤)

وفي العادة يزداد الناتج القومي بسبب زيادة معدلات نمو عوامل الانتاج ونمو الكفاءة الانتاجية. وكان النمو غير العادي لعوامل الانتاج في اسرائيل مثل العمل ورأس المال المسؤول الأول عن زيادة الدخل القومي، اذ ساهم بحوالي ٧٥٪ من النمو وساهمت الانتاجية بحوالي ٢٥٪ فقط. (٥)

ومن الواضح دور التدفق لرأس المال الأجنبي (سواء عن طريق التعويضات الألمانية، وتبرعات اليهودية العالمية، والسندات الاسرائيلية) في التنمية. لأن التراكم الرأسمالي الداخلي لم يكن موجودا في اسرائيل اذ كانت معدلات نمو الادخار في اسرائيل سالبة طيلة الفترة تقريبا. (٣) وكان الادخار الحكومي سالبا في اسرائيل منذ انشائها حتى الان.

أما الادخار الخاص فقد كان ضئيلا برغم الارتفاع النسبي في الدخل وتشجيع السياسة الضريبية للادخار.

ولهذا فان معدلات نمو الادخار القومي (الادخار الخاص والحكومي) كان منخفضا في معظم الوقت. (٢)

جدول رقم (١-١)

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي على أساس الاسعار الثابتة\*

السنة	النمو في الناتج المحلي %	السنة	النمو في الناتج المحلي %
١٩٥١	٢٩,٩	١٩٧١	١١
١٩٥٢	٤,٣	١٩٧٢	١٢,٤
١٩٥٣	١,٢	١٩٧٣	٥,١
١٩٥٤	١٩,١	١٩٧٤	٥,٣
١٩٥٥	١٣,٥	١٩٧٥	٤,٢
١٩٥٦	٨,٩	١٩٧٦	١,٦
١٩٥٧	٨,٧	١٩٧٧	١,٩
١٩٥٨	٧,٢	١٩٧٨	٤
١٩٥٩	١٢,٦	١٩٧٩	٤,٥
١٩٦٠	٦,٦	١٩٨٠	٣,١
١٩٦١	١٠,٩	١٩٨١	٤,٥
١٩٦٢	٩,٩	١٩٨٢	١,١
١٩٦٣	١٠,٦	١٩٨٣	٢,٥
١٩٦٤	٩,٨	١٩٨٤	٢,٣
١٩٦٥	٩,٤	١٩٨٥	٣,٨
١٩٦٦	١,١	١٩٨٦	٣,٧
١٩٦٧	٢,٥	١٩٨٧	٥,٩
١٩٦٨	١٥,٣	١٩٨٨	٢,٧
١٩٦٩	١٢,٦	١٩٨٩	١,٦
١٩٧٠	٨,١	١٩٩٠	٥,١

المصدر:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991, P. 187-188.

\* اسعار ١٩٨٦.

### الفترة الثالثة: فترة التضخم والكساد (١٩٧٣-١٩٨٥)

يمكن اعتبار حرب أكتوبر ١٩٧٣ البداية لفترة اقتصادية اتسمت بالارتفاع المجنون للأسعار، والكساد الاقتصادي. ولم يزداد معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي عن ٥,١٪ في عام ١٩٧٣ وتراجع الى ١,٦٪ عام ١٩٧٦ وارتفع بعد ذلك ولكنه لم يتعد ٣,٦٪ عام ١٩٨٥.

أما معدل النمو للناتج المحلي الأجمالي للفرد فقد سجل نموا سالباً لبعض سنوات تلك الفترة (-٠,٦ عام ١٩٧٦، -٠,٣ عام ١٩٧٧، -٠,٨ عام ١٩٨٢). ولم تتعد أعلى نسبة نمو للناتج المحلي الاجمالي للفرد ٢٪ في تلك الفترة (٦) \*

ومع حلول عام ١٩٨٢ وصلت معدلات التضخم الى أرقام خيالية، وازداد تدهور سعر صرف الليرة الاسرائيلية ليصبح ٨٤,١ ليره/ دولار (٣ ليره/ دولار حتى عام ١٩٧٠) ونتيجة لذلك تم طرح عملة جديدة (الشيكل) الذي يساوي ١٠ ليرة اسرائيلية في ذلك الوقت.

وقد ساهمت حرب ١٩٧٣ في زيادة معدلات التضخم والكساد. وازداد حجم الانفاق العسكري ٦٦٪ مما كان عليه. ولكن تلك الحرب لم تكن المسؤول الوحيد عن الكساد والتراجع في النمو الاقتصادي. ويمكن تفسير جزء من هذا التراجع بأن تأثير تدفق الايدي العاملة ورأس المال لم يعد يؤثر في تلك الفترة كما كان يؤثر في السابق. فقد استخدم هذان العاملان في القطاع الزراعي الذي لم يعد بحاجة الى المزيد من الاستثمار حتى عام ١٩٦٧. (٤)

وفي الحقيقة أن فترة الكساد لم تبدأ مع حرب ١٩٧٣ ولكن قبلها بكثير ففي عام ١٩٦٦ مثلاً لم يزداد الناتج المحلي الا بنسبة ١,١٪ فقط، ولذا كانت حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ هي المخرج الحقيقي من الكساد. حيث تدفقت البضائع الاسرائيلية على اسواق الضفة والقطاع، واستغلت الايدي العاملة الفلسطينية الرخيصة في قطاع الانشاء والبناء وازداد تدفق المساعدات الخارجية سواء من اليهودية العالمية أو الحكومات الغربية.

ولذا فمن معدل نمو سالب في بداية ١٩٦٧ (-٠,٤٪) لقطاع الصناعة والزراعة، ارتفع معدل النمو في هذين القطاعين الى ٢١٪ في عام ١٩٦٨. (٢)

\* Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991, Table G.1 P.180-187.

ولكن هذه الطفرة لم تستمر طويلا اذ بدأت معدلات نمو القطاعات الانتاجية تتراجع في بداية عام ١٩٧٣ (أي قبل الحرب بتسعة أشهر) الى ٩,١٪ من ١٢٪ في عام ١٩٧٢. وتراجع معدل الاستثمار الى ١٠٪ في نفس الفترة (من ٢٥٪ عام ١٩٧٢) ويمكننا القول انن أن حرب ١٩٧٣ ساهمت في تراجع معدلات النمو ولكنها ليست المسؤولة الوحيدة عن هذا التراجع. لكن عدم الاستخدام الأمثل للموارد هو المسبب الأكبر لهذا التراجع. (٥)

### الفترة الرابعة: فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٥-١٩٩٠)

قدمت الحكومة في شهر تموز ١٩٨٥ برنامجا اقتصاديا كاملا للإصلاح وكان هدفه إيقاف التضخم والتدهور السريع في سعر صرف العملة الاسرائيلية. وحاولت الخطة الاقتصادية الجديدة تقليص الاستهلاك العام والخاص، حيث تم تخفيض عجز ميزانية الحكومة ١,٥ مليار دولار أي ٧,٥٪ من الناتج الاجمالي في اسرائيل.

وقد أقر الكنيست مشروع قانون لتغيير العملة وشطب أول ثلاثة أصفار من الشيكال القديم، بحيث أصبح كل ١٠٠٠ شيكل قديما مساويا لشيكال واحد جديد (٧) كما تم توقيف الزيادة في الاجور التي كانت تعتمد على مستوى المعيشة (Cost of living Adjustment) والذي كان معمولا بها في السابق.

ويوضح الجدول رقم (٢-١) نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي

جدول رقم (٢-١)  
نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٥

١٩٨٦ - ١٩٩٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	
٪١٨	٪١٩٥	معدل ارتفاع الاسعار
٪٢١	٪٢٠٠	معدل ارتفاع الأجور
٪٧,٦	٪٥,٤	نسبة البطالة
٪٤,٨	٪٣,٤	معدل نمو الناتج الاجمالي
٪١-	٪١١-	نسبة العجز في الميزان التجاري/ الناتج القومي الاجمالي

المصدر:

Brumo, "From Sharp Stabilization to Growth - on the Political Economy of Israel's Transition." Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, 14, 1991, Working Paper, Vo. 3881, P.30.

من الجدول نلاحظ أن معدل نمو الناتج قد ازداد وفي المقابل ازدادت أيضا نسبة البطالة (٥,٤) للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ الى ٧,٦٪ من ١٩٨٦-١٩٩٠) أما نسبة العجز في الميزان التجاري الى الناتج القومي الاجمالي فقد تراجعت من ١١٪ الى ١٪.

وقد ساعدت المساعدة الاميركية الطارئة في ذلك الوقت (١,٥ مليار دولار) والانخفاض في اسعار النفط في تحقيق البرنامج الاصلاحى. وكان السبب في تزايد معدل البطالة تقليص الاستهلاك الحكومى في محاولة لتخفيف العجز في الميزانية. (٨)

ويوضح الجدول رقم (٣-١) أهم المؤشرات الاقتصادية لتلك الفترة:

### جدول رقم (٣-١)

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي (١٩٨٧-١٩٩٠)

السنة	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١- السكان (مليون)	٤,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٨
٢- معدل نمو الناتج القومي الاجمالي %	٥,٩ %	٢,٧ %	١,٦ %	٥,١ %
٣- معدل نمو غلاء الاسعار %	١٦,١ %	١٦,٤ %	٢٠,٨ %	١٧,٦ %
٤- الدين الخارجى (مليار دولار)	٢٥,٣	٢٤,٥	٢٣,٨	٢٤,٤
٥- الدين الخارجى/(ن.م.ج) %	٥٣,٩ %	٥٠,٨ %	٤٨,٦ %	٤٧,٤ %
٦- الميزان التجارى %	٥٠,٩ %	٨,١ - %	٢٧,٢ - %	٣٥ %

المصدر: The Economic Intelligence unit (3), 1992.

\* اشارة - تشير الى تراجع نسبة العجز

ن.م.ج - الناتج المحلى الاجمالي

كافة النسب مستخرجة.

ان الهدف الرئيسى لبرنامج الاصلاح هو تغيير هيكلية فى الاقتصاد الاسرائيلي لأن التكوين السابق لم يعد يسمح بمزيد من النمو. وكانت الوسائل التي استخدمها البرنامج هي الاستغناء عن العماله الزائدة ورفع الحماية عن بعض الصناعات وتقليص حجم القطاع الحكومى عن طريق بيع بعض الشركات الحكومية للقطاع الخاص. ولكن نلاحظ تنفيذ مثل تلك السياسات اصطدم بعدم موافقة الهستدروت.



ولذا نلاحظ أن معدل غلاء الاسعار بقي مرتفعا كما يتضح من الجدول (٣) كما أن الدين الخارجي لم يتراجع وان كانت نسبته الى الناتج قد تراجعت قليلا ولكنها بقيت مرتفعا إذ بقيت حوالي ٥٠٪ طيلة الفترة

اما الميزان التجاري فقد ابدى تحسنا ملحوظا في البداية، إذ تراجع العجز بنسبة ٨,١٠٪ في عام ١٩٨٨ عن السنة السابقة. وتراجع ايضا في عام ١٩٨٩ بنسبة ٢٧,٢٪ ولكنه ما لبث ان ازداد بنسبة ٣٥٪ في عام ١٩٩٠.

٤٧٠٥٢٤

## القسم الثاني

### الأداء الاقتصادي الاجمالي: حساب الموارد والاستخدامات

للتعرف على الاداء الشامل لاقتصاد ما لابد من الاهتمام بدراسة الموارد المتاحة وأوجه استخداماتها. والسؤال الدائم المطروح حول طموحات الأهداف الاسرائيلية مقارنة بالامكانيات يمكن الاجابة عليه من خلال تتبع حجم الموارد ومصادرها واوجه أنفاقها. ولعل من أهم النقاط التي تتدرج عند دراسة الموارد واستخداماتها في اسرائيل مصادر تلك الموارد ومدى مساهمة الناتج القومي ورصيد الاستيراد في توفير الموارد المتاحة.

ونعني بالموارد المتاحة مجموع الناتج القومي الاجمالي (G.N.P) بالاضافة الى فائض الواردات (رصيد الاستيراد) أما الاستخدامات فليست الا دراسة لتوزيع تلك الموارد على الاستعمالات النهائية مثل الاستهلاك (بشقيه العام والخاص) والتكوين الرأسمالي.

#### أولاً: الموارد المتاحة:

ويوضح الجدول رقم (١-٤) للموارد المتاحة وأوجه استخداماتها عدة أمور أهمها ما يلي:

١- من حيث الموارد وفر رصيد الاستيراد جزء لا بأس به من الموارد للاقتصاد الاسرائيلي تراوح ما بين ٢٢-١٤٪ من جملة الموارد المتاحة. وبالمقابل فان الناتج القومي ساهم بما مقداره ٨٦٪ كحد أعلى مقابل ٧٨٪ كحد أدنى.

٢- يلاحظ هبوط الوزن النسبي لرصيد الاستيراد في توفير الموارد. ويوضح الجدول رقم (١-٤) ذلك

#### جدول رقم (١-٤)

##### متوسط رصيد الاستيراد ومتوسط نسبته من الموارد المتاحة

الفترة	متوسط رصيد الاستيراد (مليون دولار)	متوسط نسبة مساهمته في الموارد المتاحة نسبة مئوية
١٩٦٠-١٩٥٠	٣١٠	١٨,٤
١٩٧٠-١٩٦١	٦٠٦	١٨,٩
١٩٧٥-١٩٧١	٢٤٨٥	٢٣,٢
١٩٨٠-١٩٧٦	٣٣٠١	٢٠,٢
١٩٨٥-١٩٨١	٤٥٢٢	١٨,٨
١٩٩٠-١٩٨٦	٢٩١١	١٤,٤

المصدر: حسين أبو النمل، الاقتصاد الاسرائيلي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ١١٨.

من الجدول نستطيع أن نرى أن متوسط رصيد الاستيراد قد ازداد وباستمرار حتى عام ١٩٩٠ وفي المقابل فإن نسبة مساهمته من الموارد المتاحة قد تراجع مما يدل على ازدياد الأهمية النسبية للناتج في توفير الموارد. ويمكن أن نتوصل لفهم أعمق لدور الناتج في توفير الموارد عند دراسة الاستخدامات. (٩)

### ثانياً: أوجه انفاق الموارد (الاستخدامات)

يوضح الجدول رقم (٥-١) أيضاً توزيع الموارد على الاستعمالات النهائية، ومن تتبع ذلك التوزيع نستطيع التوصل الى ما يلي: (١٠)

### جدول رقم (٥-١)

#### الموارد المتاحة واستعمالاتها في اسرائيل (١٩٥٠-١٩٩٠). (%)

الفترة الزمنية	جملة استعمال الموارد	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	التكوين الرأسمالي	جملة الموارد المتاحة	رصيد الاستيراد	الناتج القومي
١٩٥٥-١٩٥٠	١٠٠	٦٠	١٦	٢٤	١٠٠	٢٠	٨٠
١٩٦٦-١٩٦٠	١٠٠	٥٩	١٨	٢٣	١٠٠	١٤	٨٦
١٩٧٣-١٩٦٧	١٠٠	٥١	٢٧	٢٢	١٠٠	١٩	٨١
١٩٨٥-١٩٧٤	١٠٠	٥٠	٢٩	٢١	١٠٠	١٨,٨	٨١,٢
١٩٨٩-١٩٨٥	١٠٠	٥٠	٢٨	٢٢	١٠٠	١٣	٨٧

المصدر: اسامة الدباغ، "الاقتصاد الاسرائيلي ماضي الانجاز ومستقبل الاداء ١٩٦٠-١٩٦٧"، بحث غير منشور، ص ٧٠.

١- الاستنتاج الواضح هو ثبات مستوى التكوين الرأسمالي بمعنى تخصيص حصه ثابتة نسبياً من الموارد للتنمية. وكانت هذه الحصه هي آخر ما يمس في حالة وجود عوامل استثنائية ضاغطة في الاقتصاد.

٢- تراوحت نسبة الاستهلاك الخاص بالمتوسط ما بين ٥٠-٦٠٪ أما الاستهلاك العام فقد تراوحت نسبته في المتوسط ما بين ١٦-٢٩٪

٣- من السابق نجد أنه عند وجود أي عوامل استثنائية ضاغطة في الاقتصاد فإن الاستهلاك العام يتراجع أو الخاص أو الأثنان معا ونادرا ما كانت تتغير نسبة التكوين الرأسمالي من جملة استخدامات الموارد.

## القسم الثالث

### ميزان المدفوعات الاسرائيلي

لا يمكن الأجابة عن نجاح اقتصاد ما في تحقيق الاهداف المطلوبة دون دراسة ميزان المدفوعات لذلك الاقتصاد. وقد رأينا في القسم السابق الاسهام الكبير للخارج في توفير الموارد لاسرائيل من خلال رصيد الاستيراد وارتفاع مساهمته في جملة الموارد.

ويشكل فائض الواردات عادة عبئا مستقبليا على الاقتصاد، اذا كان تمويله يتم بواسطة القروض خاصة تلك القروض قصيرة الاجل.

وللأجابة على كافة الاستفسارات السابقة سنقوم هنا بدراسة ميزان المدفوعات الاسرائيلي من خلال تتبع الحساب الجاري ومقارنة معدلات نمو الناتج والاستخدامات من جهة، مع معدلات نمو رصيد الاستيراد والتحويلات غير المسترده من جهة أخرى.

وهذا يقودنا بالطبع الى دراسة رصيد الاستيراد بشيء من التفصيل وطرق تمويل ذلك الرصيد ودور التحويلات في التمويل.

وأخيرا لا بد من التعرض للديون الاسرائيلية ومدى تبعيه الاقتصاد للخارج، ومقدار العبء المستقبلي الذي تلقيه تلك الديون على الاقتصاد.

#### أولاً: الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الاسرائيلي. (١١) (Current Account)

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو الحساب الذي يوضح الصادرات والواردات من السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية وعجز الحساب الجاري هو الفرق بين الاستخدام الكلي للموارد والدخل المتاح للدولة. ويحتوى الدخل على الناتج القومي الاجمالي بالاضافة الى التحويلات من الخارج. والعجز في الحساب الجاري قد يكون سببه زيادة واردات السلع والخدمات على صادراتها أو التوسع في الطلب الذي يفوق نمو الناتج أو تراجع في التحويلات غير المسترده Unilateral Transfers أو في شروط التبادل التجاري للدولة الذي قد يكون سببه ارتفاع في الأسعار العالمية للواردات.

وسنقوم في البداية باختبار تطورات الحساب الجاري المستخرجة من الاستخدام الكلي للموارد مع الناتج الاجمالي والتحويلات غير المسترده.

فعندما يزداد الاستخدام الكلي للموارد بنفس معدل ازدياد الناتج المحلي الاجمالي فان رصيد الاستيراد (والذي ليس الا الفرق بينهما) يبقى متزنا بالنسبة للناتج المحلي. وفي المقابل اذا لم نتوقع زيادة في التحويلات غير المسترده (والتي تمول جزء كبيرا من فائض الاستيراد) أو على الاقل لم تزداد بنفس معدل نمو الاستخدامات والناتج المحلي، فان ذلك يؤدي الى تراجع مستمر في الحساب الجاري، وارتفاع في الدين الخارجي والانحراف عن مسار النمو المتزن لميزان المدفوعات.

ولذا للحصول على مسار متزن لميزان المدفوعات يجب أن يزداد معدل نمو الناتج المحلي بسرعة أكبر من معدل نمو الاستخدام الكلي للموارد، ويجب أن يكون هذا النمو كافيا للتعويض عن أي تراجع محتمل في معدل نمو التحويلات غير المسترده كنسبة من الناتج المحلي. ويمكن القول أنه كلما ازداد معدل نمو الناتج كلما أصبح من السهل تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات. (١١)

هذا يقودنا الى الدين الخارجي، ومؤشر نسبه الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي يعطي فكره عن اتزان ميزان المدفوعات. فاذا استثنينا الزيادة في هذا المؤشر والناتجة عن الأزمات الطارئة، فان أهم سبب مقبول لزيادة تراكم الدين الخارجي هو الاستفادة من فرص الاستثمار الجيده التي ستؤدي الى زيادة الناتج بشكل مضاعف فيما بعد، وتراجع في مؤشر الدين الى الناتج.

أما السبب الآخر فهو الرغبة بالاستهلاك نتيجة توقع معدلات نمو مستقبلية وعندها فان النمو المتوقع اذا ما تحقق سيؤدي الى تراجع في معدل الدين الناتج. وبالتالي اتزان في ميزان الموضوعات.

وللتأكد من دور الاستثمار في زيادة الناتج والتاثير على ميزان المدفوعات سنقوم بفحص مؤشر آخر هو نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي. فزياده معدلات نمو الناتج التي ولدتها زيادة معدلات الاستثمار مهمة جدا لتحسن مسار ميزان المدفوعات في المستقبل.

وأفضل الطرق لزياده معدلات نمو الاستثمار هي تخفيض نصيب الاستهلاك من جملة الاستخدامات وذلك لتوفير الموارد المحلية اللازمة للاستثمار. (١١)

جدول رقم (٦-١)

معدلات نمو المصادر والاستخدامات والتحويلات غير المسترده وفائض الواردات في اسرائيل للفترة (١٩٥١-١٩٩٠) .%

السنة	جملة الاستخدامات	الناتج المحلي	فائض الواردات	التحويلات غير المسترده	التكوين الرأسمالي	الاستهلاك عام خاص
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧ ٨
١٩٥١	٢١,٥	٢٩,٩	٣٠,٥	٥٢	١٨,٢	٢١,٩
١٩٥٢	٠,٣	٤,٣	(١٤,٦)	٣٩,٧	(١٤,١)	٤
١٩٥٣	(٠,٤)	(١,٢)	(١٤,٣)	(٩,٦)	(١٦,٣)	٣,٩
١٩٥٤	١٦,٦	١٩,١	٢٨,٥	٥٠,٨	١١,٥	١٥,٥
١٩٥٥	١١,٩	١٣,٥	١٦,٣	(١٩,١٢)	٢٣,٢	١٠,٣
١٩٥٦	١١	٨,٩	٢٦,١	١٤,٣	(٥,٤)	١٩,٤
١٩٥٧	٦	٨,٧	(٦)	٢,١	١٧	(١,١)
١٩٥٨	٨,٦	٧,٢	٠,٢	٢	٧,٤	٨
١٩٥٩	١١,٢	١٢,٦	(٥,٤)	٠,٤	٩,٣	٨,١
١٩٦٠	٨,٨	٦,٦	٨	١٩,٣	٥	٦,٩
١٩٦١	١٤,٤	١٠,٩	١٧,٦	١٥,٦	١٩,٣	١٢,٦
١٩٦٢	١١,٤	٩,٩	١٣	(٤,٥)	١٠,٢	١٠,٥
١٩٦٣	٩,٤	١٠,٦	١١	٤,٨	٣,٦	١٠,٣
١٩٦٤	١١	٩,٨	٣٠,٦	(٣,٣)	٢٠,٨	٨,٤
١٩٦٥	٧,١	٩,٤	١,٣	٣,٩	٠,٥	٩,٤
١٩٦٦	٠,٥	١,١	١٥,٥	(١١,٩)	(١٦,٢)	٤,٤
١٩٦٧	٤,٤	٢,٥	(٣,٣)	٧٠,٥	(٢٢,٤)	١٣,١
١٩٦٨	١٩,٨	١٥,٣	٦٤	(١٦,٥)	٤٨,٧	١١,٨
١٩٦٩	١٣,٥	١٢,٦	٢٤٤,٤	١٠	٢٦,٥	١٢,٥
١٩٧٠	١١	٨,١	٣٨	٣٥,٨	١٣,٦	١١,٦

الاستهلاك		التكوين الرأسمالي	التحويلات غير المسترده	فائض الواردات	الناتج المحلي	جملة الاستخدامات	السنة
عام	خاص						
	٣,٩	٢٢	٢٢	(١)	١١	١٠,٩	١٩٧١
	٥,٤	١٢,٦	٣٣,٧	(٦,٩)	١٢,٤	٨,٨	١٩٧٢
	٢٢,٤	٥,٦	١٠٦,٨	١٣٦,١	٥,١	١٤,٣	١٩٧٣
	٥,٥	(٤,٣)	٢١,٦	٢٩	٥,٣	٣,٧	١٩٧٤
	٤,٦	٥,٣	٣	١٩,٦	٤,٢	٣,٩	١٩٧٥
	(١,١)	(١٢,١)	٢٥,٦	(١٨,٣)	١,٦	٠,٢	١٩٧٦
	(٢)	(٧,٥)	٩,٩	(٢٢,٨)	١,٩	٠,١	١٩٧٧
	٨,٢	٢,٣	١٢	٢٨,٢	٤	٦,٤	١٩٧٨
	٢,٣	١١	٢٥	١٠,٣	٤,٥	٣,٩	١٩٧٩
	٠,٥	(١٣,٣)	٦,٣	٣	٣,١	(٠,٤)	١٩٨٠
١٣	٦,٥	(٥,٢)	(١,٩)	١٤,٣	٤,٥	٦,٦	١٩٨١
٨	(٦,٢)	١٤,٨	(١٢,٣)	٨,٩	١,١	٢,٣	١٩٨٢
٨,٧	(٤)	١٠	٩,٣	٧,١	٢,٥	٤,٣	١٩٨٣
(٧)	٥,٩	(٧,١)	١٧,٣	٤,١	٢,٣	١	١٩٨٤
٠,٧	٣,٨	(١٠,٦)	٥١,٢	(١٦,٧)	٣,٨	٢,١	١٩٨٥
١٤,٨	(٩,٥)	٩,٥	٦,١	(١,٧)	٣,٧	٥,٩	١٩٨٦
٩	١٧,١	٢,٥	(١٠,١)	٤٩,٢	٥,٩	١٠,٤	١٩٨٧
٤,٢	(١,٧)	(٠,٣)	(٣,٩)	(١١,٢)	٢,٧	٠,٩	١٩٨٨
٠,٣	(٨,٨)	(٥,٣)	٤,٦	(٢٧,٢)	١,٦	١,٤	١٩٨٩
٥	٣,٧	٢٥,٢	١٩,١	٣٥	٥,١	٦,٣	١٩٩٠

المصدر:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel , Jerusalem, Different Issues (1950-1990) .

\* النسب مستخرجة

ويتبع ذلك أن زيادة نسبة الدين الى الناتج تكون مقبولة اذا كان الهدف منها توفير الموارد غير المتوفرة من الادخار المحلي.

يوضح الجدول رقم (١-٦) معدلات نمو الناتج المحلي والاستخدام الكلي للمواد، والتحويلات غير المستردة، كذلك فائض الواردات

ومن قراءة متأنية لمفردات هذا الجدول نستطيع استنتاج ما يلي:

١- الناتج المحلي نما بمعدل أعلى من معدل نمو جملة الاستخدامات في معظم سنوات الفترة مما يدل على دور الناتج المحلي في توفير الموارد وتحقيق مسار متزن لميزان المدفوعات.

٢- هناك سنوات نمت فيها الاستخدامات الكلية للموارد بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي ويلاحظ أن تلك السنوات رافقها أيضا ازدياد في معدلات نمو التحويلات غير المستردة، مما يوضح دور التحويلات غير المستردة في تمويل رصيد الاستيراد (مثل سنوات ١٩٥٦، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٧٣، ١٩٧٨، ١٩٨٣، ١٩٨٦)

٣- في حالة نمو معدل الاستخدامات بنسبه أعلى من معدل نمو الناتج مع تراجع في نسبه معدلات نمو التحويلات غير المستردة، فإن الاستهلاك بشقيه العام والخاص كان يتراجع لتاحه الفرصة لثبات التكوين الرأسمالي، وتوفير الموارد المحلية للاستثمار.

ففي عام ١٩٦٤ على سبيل المثال ازدادت الاستخدامات بنسبة ١١٪ بينما لم يزداد الناتج الا بنسبه ٩,٤٪ وتراجعت التحويلات غير المستردة بنسبه ٣,٣٪ وفي المقابل فإن التكوين الرأسمالي ازداد بنسبه ٢٠,٨٪ نتيجة تراجع معدل نمو الاستهلاك عن السنه السابقة متيحاً المجال لزيادة الاستثمار.

٤- يمكن ملاحظه أن التكوين الرأسمالي لم يتراجع الا في سنوات قليلة ومحدده، وكان ذلك عندما نمت الاستخدامات بنسبه أكبر من نمو الناتج مع تراجع في نسبه نمو التحويلات غير المستردة. وعاده ما يكون ذلك في سنوات الحروب.



ففي عام ١٩٦٧ مثلا كان معدل نمو الاستخدامات ٤,٤٪ بينما لم ينمو الناتج الا بنسبه ٢,٥٪ وفي المقابل فان الاستهلاك ازداد بنسبه ١٣,١٪ ، مما أدى إلى تراجع في معدل نمو التكوين الرأسمالي بنسبه ٢٢,٤٪ ويمكن تفسير هذه الزيادة في الاستهلاك أثناء الحروب بواردات الأسلحة التي تستوردها الحكومة.

٥- تزداد معدلات نمو التحويلات غير المسترده بعد الحروب مباشرة، مما يتيح ازديادا كبيرا في معدلات نمو فائض الاستيراد، كذلك الاستهلاك خاصة الحكومي. ليس هذا فقط بل ان تلك الزيادة الكبيرة في معدلات نمو التحويلات تتيح الفرصه لزيادة التكوين الرأسمالي.

### جدول رقم (١-٧)

الديون الخارجية والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %

الدين / G.D.P	الاستثمار / G.D.P	
٤٦	٣٩,٨	١٩٥٥-١٩٥٠
٤٣	٢٤,٨	١٩٦٠-١٩٥٦
٥٥	٢٩,٤	١٩٦٥-١٩٦١
٦٧	٢٦	١٩٧٠-١٩٦٦
٦٩,٦	٣٢,٤	١٩٧٥-١٩٧١
٨٨	٢٤,١	١٩٨٠-١٩٧٦
٦٨	٢٠,٧	١٩٨٥-١٩٨١
٥٠	١٨,٧	١٩٩٠-١٩٨٦

المصدر:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel , Jerusalem, Different Issues (1950-1991) .

(كافة النسب مستخرجة)

٦- يوضح الجدول رقم (٧-١) نسبة الدين الخارجي والاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي ومع مقارنتها بالسنوات التي ازدادت فيها. معدلات نمو الاستخدامات بنسبه أكبر من معدل نمو الناتج. نلاحظ أن نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي لم تتغير كثيرا، ويعود ذلك الى دور التحويلات غير المسترده في تمويل فائض الاستيراد واطاحة الموارد اللازمة للاستثمار.

ففي عام ١٩٦١ ازدادت مجمل الاستخدامات بنسبه ٤,٤٪ ولم يزداد الناتج الا بنسبه ٩,١٠٪. ولكن ونتيجة نمو التحويلات غير المسترده بنسبه ٦,١٥٪ فان التكوين الرأسمالي قد ازداد بنسبه ٣,١٩٪ مما رفع من نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي لحوالي ٨,٣٠٪.

من كل ما سبق يمكننا استنتاج دور التحويلات في تمويل رصيد الاستيراد، واطاحة الفرصة لثبات التكوين الرأسمالي من جملة الاستخدامات الكلية للموارد والذي انعكس في النهاية على زيادة في معدلات نمو الناتج، ونسبه مساهمته في توفير الموارد.

#### ثانيا: فائض الواردات وطرق تمويله:

بالرغم من أن فائض الواردات يعني اضافته للموارد، الا انه من المهم البحث عن طرق تمويله، ومقدار العبء الذي يلقيه هذا التمويل على الاقتصاد.

وفي اسرائيل لعبت التحويلات غير المسترده دورا هاما في تمويل فائض الواردات. ففيما عدا سنوات قليلة استطاعت التحويلات تمويل ما نسبته ٦٠-٧٥٪ من فائض الواردات وحتى عام ١٩٨٠. وبعد ذلك استطاعت تلك التحويلات تمويل كافة رصيد الاستيراد بل وزادت عنه بحوالي ٢٠٪ بالمتوسط.

جدول رقم (٨-١) يعطي صورة عن ميزان المدفوعات الاسرائيلية من ناحية فائض الواردات وطرق تمويله. فمنذ وحتى عام ١٩٩٠، استطاعت التحويلات غير المسترده بالاضافه الى تدفقات رأس المال طويلة الأجل أن تغطي رصيد الاستيراد، وتتيح الفرصة ايضا لتراكم الموجودات قصيرة الأجل.

## مصدر التحويلات غير المستردة:

في بداية انشاء الدولة كانت المؤسسات اليهودية العالمية تمويل ما مقداره ٧٨,١٪ من مجموع التحويلات دون مقابل، ولكن ومنذ عام ١٩٥٣ بدأت حكومة المانيا الاتحادية بتقديم المساعدات والتعويضات لاسرائيل، وبلغ نصيب المانيا حوالي ٢٥,٨٪ من جملة المساعدات المقدمة لاسرائيل. واستمرت المساهمة الألمانية بالارتفاع لتصبح حوالي ٥٩٪ من جملة التحويلات في عام ١٩٦٠ بينما لم تتعد مساهمة الحكومة الأميركية سوى ٣,٢٪ في ذلك الوقت. أما باقي المساعدات فقد تكفلت بها المؤسسات اليهودية العالمية.

وفي عام ١٩٧٣ ارتفعت مساهمة الولايات المتحدة لتبلغ ٣٥,٩٪ بينما تراجعت المساعدات والتعويضات الألمانية الى ١٢٪ من جملة المساعدات المقدمة لاسرائيل. والمهم أن نلاحظ أن هذا التراجع لا يعود الى تراجع في حجم المساعدات الألمانية، وإنما للارتفاع الكبير في مساهمة الولايات المتحدة في تلك المساعدات، لتصل مساهمتها الى ٧٦,٤٪ في عام ١٩٨٥ ولأكثر من ٨٦٪ في عام ١٩٩٠. (٩)

وبالرغم من أن المؤسسات اليهودية حافظت على نسبة مساعدات تقارب ٢٠٪ في المتوسط طيلة الفترة الا أن أهمية تلك المؤسسات تبرز اثناء الأزمات والحروب. فقد بلغت نسبة مساهمتها اثناء حرب ١٩٦٧ الى اكثر من ٦١,٤٪ والى نفس النسبة في عام ١٩٧٠، ١٩٧٣. (٩)

هذا التحليل يقودنا الى الدين الاسرائيلي ومدى تبعيه الاقتصاد الى الخارج وهذا ما سندرسه في القسم التالي.

### ثالثاً: الديون الاسرائيلية:

عند تحليل الديون لبلاد ما لا بد من الاجابة على سؤالين هامين:

الأول: الى أي مدى انحرف الدين الخارجي عن المسار المطلوب والمعقول؟

الثاني: كيف توزع الدين على القطاعات المقترضة والجهات الدائنه ومواعيد السداد؟

والسؤال الأول له علاقة بتقييم الحالة الاقتصادية الرئيسية للدولة المدينه بشكل عام. والثاني له علاقة بمشاكل السيولة وامكانية اعادة جدولته الديون، وبحسب خدمه الدين.

وفيما يتعلق بالسؤال الأول ولقياس مقدار ابتعاد الدين عن مساره المطلوب لا بد من ايجاد نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي. ومن الواضح أن ازدياد معدل نمو الناتج بنسبه أعلى من ازدياد معدل نمو الديون سيجعل الاقتصاد بوضع أحسن فيما لو كان العكس هو الحاصل.

وفي اسرائيل تراوحت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين ٤٣-٤٦٪ في فترة الخمسينات لتصبح ما بين ٥٥-٦٧٪ في الستينات وتزداد الى أكثر من ٨٠٪ في بداية الثمانينات، ولتراجع الى ٥٠٪ في عام ١٩٩٠. (راجع جدول ١-٧)

والسؤال المهم هنا هل كان هذا التراجع في الفترة الأخيرة نتيجة التراجع في حجم الدين أم في الزيادة في معدلات نمو الناتج؟

وبمكنا القول أن العاملين معا ساهما في تناقص نسبة الدين الخارجي الى الناتج القومي، وقد كانت مساهمة زيادة الناتج في تراجع مؤشر (الدين/ الناتج) أكبر بكثير من مساهمه تراجع حجم الدين الخارجي.

جدول رقم (٨-١)

اجمالي المطلوبات والموجودات وصافي المطلوبات بالعملة الأجنبية وديون الحكومة من

١٩٨٧-١٩٦٠

السنة	صافي الديون الخارجية ٣-٢=١ (مليون دولار)	اجمالي الموجودات بالعملة الاجنبية ٢ (مليون دولار)	اجمالي المطلوبات بالعملة الاجنبية ٣ (مليون دولار)	نسبة الموجودات الى المطلوبات ٣=٢-٤	اجمالي ديون الحكومة ٥ (مليون دولار)	نسبة ديون الحكومة من اجمالي المطلوبات ٣=٥-٦	طويلة الأجل على الحكومة ٧ (مليون دولار)	نسبة الديون طويلة الأجل من ديون الحكومة ٥=٧-٨	سندات الدين الاسمي ٩ (مليون دولار)	نسبة سندات الدين من اجمالي ديون الحكومة ٥=٩-١٠
١٩٦٠	٦٧٦	٢٧٠	٩٤٦	٢٨,٥	٦٨٥	٧٢	٦٧٦	٩٨,٧	٣٨٨	٥٦,٧
١٩٦١	٧٢٩	٣٦٥	١٠٩٤	٣٣,٤	٧٧٦	٧١	٧٦٦	٩٨,٧	٤٢٠	٥٤
١٩٦٢	٦٥٩	٥٣١	١١٩٠	٤٤,٦	٨٦٠	٧٢	٨٤٥	٩٨,٢٧	٤٥١	٥٢
١٩٦٣	٥٧٤	٧٤١	١٣١٥	٥٦,٣	٩٣٠	٧١	٩٢٤	٩٩,٥	٤٧٤	٥١
١٩٦٤	٦٦٥	٧٨٨	١٤٥٤	٥٤,٢	١٠٣٧	٧١	١٠٣٣	٩٩,٥٩	٤٩٨	٤٨
١٩٦٥	٧٦٥	٩٠٦	١٦٧١	٥٤,١	١١٧٨	٧٠	١١٥٣	٩٧,٨٦	٥٣٣	٤٥
١٩٦٦	٩١٩	٨٨٦	١٨٠٤	٤٩	١٢٨٢	٧١	١٢٣٨	٩٦,٦	٥٤٤	٤٢
١٩٦٧	٩٤٣	١١٢٢	٢٠٦٦	٥٤,٢٩	١٥٦٠	٧٥,٥	١٥٤٨	٩٩,٢	٧١٩	٤٦
١٩٦٨	١٢٢٢	١٠٨٢	٢٣٠٥	٤٦,٨٩	١٧٢٣	٧٥	١٧٠٥	٩٩	٧٩٦	٤٦
١٩٦٩	١٦٦٧	٩٠٨	٢٥٧٤	٣٥,٢٦	١٨٩٤	٧٤	١٨٦٧	٩٨,٦	٨٦٠	٤٥
١٩٧٠	٢٢٢٣	١١٠٠	٣٣٢٣	٣٣	٢٤٤٧	٧٤	٢٣٧٢	٩٦,٩	٩٩٥	٤١
١٩٧١	٢٩٣٦	١٧٤٨	٤٦٨٤	٣٧,٢٥	٣٠٧٤	٦٦	٣٠١١	٩٨	١١٧٥	٣٨
١٩٧٢	٢٨١٤	٢٧٦٢	٥٥٧٦	٤٩,٤٩	٣٤٣٩	٦٢	٣٤١٣	٩٩	١٣٦١	٤٠
١٩٧٣	٣٠٦٦	٣٨٩٠	٦٩٥٦	٥٥,٩	٤١٩٦	٦٠	٤١٤٧	٩٨,٨	١٧٢٤	٤١
١٩٧٤	٤٨٥٨	٣١٢٩	٧٩٨٧	٣٩	٤٨٢٠	٦٠	٤٧٢٠	٩٨	١٨٩٦	٣٩
١٩٧٥	٦٥٠٣	٣٤٩٦	٩٩٩٩	٣٤,٩	٥٨٦١	٥٩	٥٧٨٠	٩٨,٥٦	٢٠٣٣	٤٥
١٩٧٦	٧٦١٤	٣٨٤٢	١١٤٥٦	٣٣,٥	٧١٣٩	٦٢	٧٠١٨	٩٨,٣	٢١٩٠	٣١
١٩٧٧	٨٤٩٥	٤٧٨٣	١٣٣٧٨	٣٦	٨٢٠٧	٦١,٣	٨٠٧٢	٩٨,٤	٢٣٦٤	٢٩
١٩٧٨	٩٠٩٣	٦٩٦١	١٦٠٥٤	٤٣,٣٩	٩٠٥٢	٥٦	٩٠٥٢	١٠٠	٢٦٥١	٢٩

السنة	صافي الديون الخارجية ٣-٢-١ (مليون دولار)	اجمالي الموجودات بالعمله الاجنبية ٢ (مليون دولار)	اجمالي الموجودات بالعمله ٣ (مليون دولار)	نسبة الموجودات الى المطلوبات٪ ٣÷٢-٤	اجمالي ديون الحكومة ٥ (مليون دولار)	نسبة ديون الحكومة من اجمالي المطلوبات٪ ٣÷٥-٦	طويلة الأجل الديون على الحكومة ٧ (مليون دولار)	نسبة الديون طويلة الاجل من ديون الحكومة٪ ٥÷٧-٨	مندات الدين الاسرائيلي ٩ (مليون دولار)	نسبة سندات الدين من اجمالي ديون الحكومة٪ ٥÷٩-١٠
١٩٧٩	١١٠٤٩	٨٤٧١	١٩٥١٩	٤٣,٤	١٠٠٤٢	٥١	١٠٠٤٢	١٠٠	٢٧٣٠	٢٧
١٩٨٠	١٢٠٦٤	١٠١١٩	٢٢١٨٤	٤٥,٥	١١٢٤٣	٥١	١١٢٤٣	١٠٠	٢٨٨٢	٢٦
١٩٨١	١٣٠٦٠,١	١١١٤٢	٢٤٧٤٣	٤٥	١٢٢٩٩	٥٠	١٢٢٩٩	١٠٠	٢٩٦٧	٢٤
١٩٨٢	١٥٩٩٩	١٢٤٦٨	٢٨٤٦٧	٤٣,٨	١٣٤٤٦	٤٧	١٣٤٤٦	١٠٠	٣١٢٥	٢٣
١٩٨٣	١٨٥٥٨	١١٤٠٠	٢٩٩٥٨	٣٨	١٤٨٢٢	٤٩	١٤٦٠٢	٩٨,٥	٣٣١٢	٢٢
١٩٨٤	١٩٧٨١	١٠٦٠١	٢٠٣٨٣	٣٥	١٥٦٤٥	٥١	١٥٤٨٨	٩٩	٣٤٢٤	٢٢
١٩٨٥	١٩٣١٥	١٠٨٧٢	٣٠١٨٧	٣٦	١٥٦٨١	٥٢	١٥٦٢٨	٩٩,٧	٣٦٣٦	٢٣
١٩٨٦	١٩١٨٤	١٢٤٤٤	٣١٦٢٨	٣٩,٣	١٦١٩١	٥١,٢	١٦١٦٦	٩٩,٨٥	٣٧٤٩	٢٣
١٩٨٧	١٩٢٢٠	١٣٥٥٩	٣٢٧٧٩	٤١,٤	١٦٥٢٢	٥٠,١	١٦٥٢٢	٪١٠٠	٣٩١٢	٢٣,٦٨
١٩٨٨	١٨٥١٥	١٢٧٩٧	٣١٣١٢	٤٠,٩	١٦٥٩٨	٪٥٣	١٦٤٩٨	٩٩,٤	٨٨٧٩	٥٣,٦
١٩٨٩	١٦٢٤٤	١٤٩٨٠	٣١٢٢٤	٤٨,٠-	١٦٥٧١	٪٥٣,١	١٦٥٧١	٪١٠٠	١٠٠٢٣	٦٠,٥
١٩٩٠	١٥٥٦٠	١٦٩٠٤	٣٢٤٦٤	٥٢,١	١٦٧٣٦	٪٥١,٦	١٦٧٣٦	٪١٠٠	١٠١٩١	٦٠,٩

المصدر

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel. Jerusalem, Diffrent Issues, Chapters of Balance of Payments, 1950 -1991.

كافة النسب مستخرجة

ففي عام ١٩٨٧ مثلا لم يتراجع حجم الدين الا بنسبه ٢٪ فقط بينما ازداد للناتج

بنسبه ٨٪ (١١)

وهنا يتضح دور مساهمه الديون الخارجية الاسرائيلية في زيادة حجم الموارد المتاحة. واستخدامها في التنمية حيث أمكن تخصيص جزء كبير من الموارد الاضافية للاستثمار والذي ترجم فيما بعد الى زيادة في معدلات نمو الناتج القومي، والذي ينتج عنه ايضا معدلات استثمار مرتفعه نسبه الى معدلات نمو الناتج، بالاضافة الى امكانية ثبات نصيب الاستثمار المرتفع من جملة الاستخدامات.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فيجب الاهتمام بتوزيع الدين على القطاعات المقترضة والدائنه ومواعيد السداد ومن ثم الاجابة على مشكلة التبعية للخارج.

ولفهم أولي للالتزام اسرائيل نحو الخارج يجب مراجعة التغير الذي أصاب الموجودات والمطلوبات بالعمله الأجنبية.

وجداول رقم (١-٨) أن معدلات نمو الموجودات بالعمله الاجنبية كانت أعلى من معدلات نمو المطلوبات. ويجب التركيز هنا على ذلك الجزء من القروض الأجنبية التي يتوجب على الموجودات بالعمله الأجنبية أن تخدمه، وهذا يدفعنا الى دراسة التزامات اسرائيل الخارجية حسب شروط الاقتراض والجهة الدائنه.

### **التزامات اسرائيل الخارجية بحسب شروط الاقتراض والجهه الدائنه. (١٠-١٤)**

يمكن تقسيم الالتزامات الاسرائيلية الى ثلاثة أقسام:

#### **اولا: ودائع في البنوك الاسرائيلية بالعمله الأجنبية:**

تنامت الودائع بالعمله الأجنبية في البنوك الاسرائيلية باستمرار، فهي لم تتجاوز ٥٤ مليون دولار في عام ١٩٦٠، ارتفعت الى ٤٣٦ مليون دولار في عام ١٩٧٠ لتتجاوز ١١ بليون دولار في عام ١٩٩٠.

وقد تذبذبت نسبه مساهمه البنوك الأجنبية من جملة الودائع بالعمله الأجنبية، فقد بلغت ٥٠٪ من جملة الودائع بالعمله الاجنبية في بداية الستينات ثم تراجعت الى ٢٥٪ في عام ١٩٧٠ لتصبح ١٥٪ فقط في عام ١٩٩٠.

أما طبيعة باقي الودائع فغير معروفه تماما وان كان من المتوقع أن تكون نسبه كبيرة منها هي من النوع المعروف بحساب (Patam) وهو حساب تسمح القوانين الاسرائيلية للمهاجرين اليهود بفتحه بالعمله الأجنبية، حيث تمنح القوانين الاسرائيلية بالاحتفاظ بارصده بالعملات الاجنبية خارج البلاد. وهذه الودائع سجلت كمطلوبات بالعمله الأجنبية مع أنها لا تمثل ديونا خارجية بالمصطلح المؤلف (١٠).

## ثانياً: ديون القطاع الخاص غير المصرفي:

وقد ازدادت هذه الديون كثيراً ففي عام ١٩٦٠ بلغت ١٠٨ مليون دولار. منها ٦٨,٥٪ ديون طويلة الأجل.

وفي عام ١٩٨٠ بلغت ديون القطاع الخاص غير المصرفي ٢,٦ بليون دولار منها ٥١٪ ديون طويلة الأجل ثم ارتفعت تلك الديون في عام ١٩٩٠ الى ٤,٦ بليون دولار منها ٥٥,٥٪ ديون طويلة الأجل \* .

وبالرغم من عدم وجود معلومات كافية عن طبيعة تلك الديون إلا أنه من المتوقع أن يكون معظمها لتغطية عمليات استثمارية.

## ثالثاً: ديون القطاع العام

عند تتبع ديون القطاع العام (جدول ١-٨ عمود ٦,٥) نلاحظ تراجع نصيب ديون الحكومة من مجمل المطلوبات. فمن ٧٠٪ من مجمل المطلوبات طيله فترة الستينات تراجعت الى ما بين ٦٠-٥٥٪ في السبعينات ثم الى ٥٠٪ فقط حتى عام ١٩٩٠.

والسؤال هنا عن نوعيه تلك الديون الحكومية، وما هو سبب تراجعها الواضح؟

ونلاحظ من الجدول (١-٨ عمود رقم ٧) أن ديون الحكومة بشكل عام هي ديون طويلة الأجل، فقد تراوحت نسبة ديون الحكومة طويلة الأجل الى مجمل الديون الحكومية ما بين ٩٨-١٠٠٪ للفترة كلها.

وقد توزعت ديون الحكومة طويلة الأجل تبعاً للجهد الدائنه الى قسمين رئيسيين:

### ١- سندات الدين الاسرائيلي:

اذ شكلت تلك السندات ما نسبته ٥٠٪ من مجمل الديون الحكومية في بداية الستينات لترتفع الى ٦٠٪ في عامي ٨٩، ١٩٩٠.

٢- ديون طويلة الأجل لمصادر حكومية في الخارج بلغت في عام ١٩٩٠ حوالي ٨ بليون دولار. وكانت في معظمها لحكومة الولايات المتحدة الأميركية.



من السابق يمكن القول أن الحديث عن مديونية اسرائيل طويلة الأجل لا يتعدى الحديث عن مديونيتها تجاه اليهودية العالمية والولايات المتحدة الاميركية. وفي سنوات الأزمات والحروب تهب اليهودية العالمية لشراء السندات الحكومية بالاضافة الى مساعره حكومة الولايات المتحدة لتقديم القروض التي سرعان ما تتحول الى هبات.

### جدول رقم (١-٩)

تطور المساعدات الأميركية لاسرائيل (مليون دولار)

السنة	المجموع	القروض	المنح	نسبة المنح/ مجموع المساعدات
١٩٥٠-١٩٤٩	٥٥٢,٩	٣٣٩,٣	٣١٣,٦	٥٦,٧
١٩٦٩-١٩٦٠	٨٣٤,٨	٨٠١,٩	٣٢,٩	٣,٩
١٩٧٠	٩٣,٦	٨٠,٧	١٢,٩	١٣,٨
١٩٧٢	٤٨٠,٩	٢٢٤,٩	٥٦	١١,٦
١٩٧٤	٢٦٤٦,٣	١٠٥٥	١٥٩١,٣	٦٠,١
١٩٧٨	١٨٢٢,٦	٧٢٢,٢	١٠٥٠,٤	٥٧,٦
١٩٨٢	٢٢٤٥,٥	٨٧٤	١٣٧١,٥	٦١
١٩٨٤	٢٦٢٨,٥	٨٥١,٩	١٧٧٦,٦	٦٧,٦
١٩٨٦	٣٨٠٠	-	٣٨٠٠	%١٠٠
١٩٨٨	٣٠٥٠	-	٣٠٥٠	%١٠٠
١٩٩٠	٣٤٥٢	-	٣٤٥٢	%١٠٠

المصدر للسنوات من ١٩٨٨-٤٩

Rabie, Mohamed (1988). The Politics of Foreign Aid. U.S Foreign Assistance and Aid to Israel, 1988, New York, Praeger, P. 59.

للسنوات (١٩٩٠-١٩٨٨)

Bank of Israel Annual Report, Jerusalem, 1990, P. 81.

من جدول رقم (١-٨) نرى تطور المساعدات الأميركية الى اسرائيل ويمكننا أن نلاحظ دور تلك المساعدات في تراجع نصيب الديون الحكومية الاسرائيلية من جملة المطلوبات. ففي البداية كانت المنح تشكل ما نسبته ٥٦,٧% من مجمل المساعدات

الأميركية للفترة ما بين ١٩٤٩-١٩٥٠ ما لبثت أن تراجعت الى حوالي ١١,٦٪ في عام ١٩٧٢. وبدأت بالارتفاع بعد ذلك لتشكّل ما نسبته ١٠٠٪ منذ عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٠. مما يعني أن قيمته ٣,٥ بليون دولار أعطيت لاسرائيل على شكل منح ومساعدات في عام ١٩٩٠ فقط.

ويلاحظ ازدياد تلك المساعدات والمنح بنحو ثلاثة عشر ضعفا وارتفعت حصه المنح الى ١٠٠٪ من اجمالي المبالغ المقدمه لاسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية.

أما مدينونيه اسرائيل تجاة اليهودية العالمية فهي سندات الدين اليهودي فقد عمدت اسرائيل دائما الى اصدار سندات جديدة تفوق في قيمتها السندات التي أن اوان حسمها. وبذا فقد كان يتوفر لاسرائيل مبالغ اضافيه من عملية بيع السندات الجديدة.

ولذا يمكننا الاستنتاج أن بيع السندات يتكفل بتحمل اعباء نفسه لناحية سداد قيمة السندات المستحقة. (٩)

من كل ما سبق نرى أن مدينونيه اسرائيل طويلة الأجل وتبعيتها للخارج ليست كما يحاول البعض أن يصوره كتبعيه كبيرة للخارج، بل هو تبعيه وبالدرجة الأولى لليهودية العالمية والولايات المتحدة، وبذا يصبح الحديث عن التبعية لا معنى له لأن اسرائيل ليست الا اليهودية العالمية، والحليف الاستراتيجي الاول للولايات المتحدة.

## الفصل الثاني

### التجارة الخارجية الإسرائيلية

كانت التجارة الخارجية وما زالت ذات أهمية خاصة لدولة اسرائيل التي تعاني من بعد الأسواق الخارجية بالاضافة الى النقص في الموارد الطبيعية. والمتتبع لتطور الصادرات والواردات الاسرائيلية لا بد وأن يلاحظ ما يلي:

١- أن الصادرات الاسرائيلية بشكل عام نمت بمعدلات أعلى من معدلات نمو الواردات الاسرائيلية برغم بعد الأسواق وقلة الموارد. وربما يعود السبب للسياسات التجارية الاسرائيلية التي خلقت طفره نوعية في الصادرات لتلائم الأسواق البعيدة.

٢- أن العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي لم يكن ذا هدف عشوائي كاستيراد السلع الكمالية، ولكن رصيد الاستيراد استخدم بصيغة اساسية لزيادة التكوين الرأسمالي، لأن السياسة الاقتصادية كانت تقوم على أساس ان نسبة عالية من الاستثمار لا بد وأن تقود الى نسبة عالية من النمو الاقتصادي الذي سيؤدي بدوره الى تخفيض العجز.

٣- أن العجز التجاري لم يكن ليقلق واضعي السياسة الاسرائيلية كثيرا. ويعود هذا الى دور العجز في التنمية كما أسلفنا، وكذلك الى أن عبء تمويل ذلك العجز لم يكن في يوم من الايام ليقع على كاهل الاقتصاد الاسرائيلي، بل كانت التحويلات والمساعدات كما رأينا في الفصل السابق قادرة على تمويل عجز الميزان التجاري بل تكوين فائض في معظم الاحيان.

ولفهم أوفى لدور التجارة الخارجية في الاقتصاد الاسرائيلي وأهميتها قسم هذا الفصل الى أقسام:

١- القسم الأول: يهتم هذا القسم بأهمية التجارة الخارجية، للاقتصاد الاسرائيلي من خلال دراسة تطور حجم الاستيراد والتصدير وكذلك تطور رصيد الاستيراد ونسبة كل منهما الى الناتج المحلي الأجمالي.

- ٢- القسم الثاني: سنقوم هنا بتتبع تطورات الصادرات الاسرائيلية من حيث تنوعها وسرعة نمو معدلاتها الى ضرورة دراسة التركيب الداخلي للصادرات الزراعية ثم الصناعية.
- ٣- القسم الثالث: في هذا القسم سندرس تطور الواردات الاسرائيلية والتركيب الداخلي لها.
- ٤- القسم الرابع: لا يمكن دراسة التجارة الخارجية وأهميتها دون التعرض للتوزيع الجغرافي لتلك التجارة. وعندها لا بد وأن نهتم بالعلاقة بين الاقتصاد الاسرائيلي والمناطق المحتلة.

## القسم الأول

### أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد الاسرائيلي

يبدو الحديث معادا عن أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد الاسرائيلي ودور رصيد الاستيراد في توفير الموارد والحفاظ على النسبة العالية لنصيب الاستثمار من جملة الاستخدامات الكلية للموارد والتي تهدف الى زيادة معدلات نمو الناتج وبالتالي ارتفاع نصيب مساهمته من جملة الموارد المتاحة.

ورأينا في الفصل السابق أهمية التحويلات غير المستردة في تحويل رصيد الاستيراد وبالتالي الحفاظ على مسار متزن لميزان المدفوعات من خلال ارتفاع معدلات نمو الناتج بنسبه أعلى من ارتفاع نمو الاستخدامات الكلية للموارد.

الأهمية النسبية للتجارة الاسرائيلية:

ولهذا فسنركز هنا على مؤشرات مهمه للدلالة على أهمية التجارة الخارجية لاسرائيل. ويوضح الجدول رقم (١-٢) وكذلك شكل ١-٢ الأهمية النسبية للتجارة الاسرائيلية

#### جدول رقم (١-٢)

الأهمية النسبية للتجارة الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠. %

الفترة	الواردات/ن.م.ج	صادرات/ن.م.ج	رصيد الاستيراد/ن.م.ج
١٩٥٥-١٩٥٠	٢٣,٦	١٠,٢	٢٣,٢
١٩٦٠-١٩٥٦	٣٤,٦	١٤,٤	٢٠,٢
١٩٦٥-١٩٦١	٤١	٢٠,٧	٢٠,٣
١٩٧٠-١٩٦٦	٤٥,٢	٢٦,٢	١٩
١٩٧٥-١٩٧١	٦٢,٩	٣١,٧	٣١
١٩٨٠-١٩٧٦	٦٢	٣١	٣١
١٩٨٥-١٩٨١	٦٤,٦	٤٣,١	٢١,١
١٩٩٠-١٩٨٦	٦٠	٤٣,٥	١٦

المصدر: للسنوات من ١٩٦٠-١٩٥٠

Aharoni, Yair (1991). The Israeli Economy: Dreams and Reailites, London, Routledge, 1991, P. 275.

للسنوات من ١٩٩٠-١٩٦٠

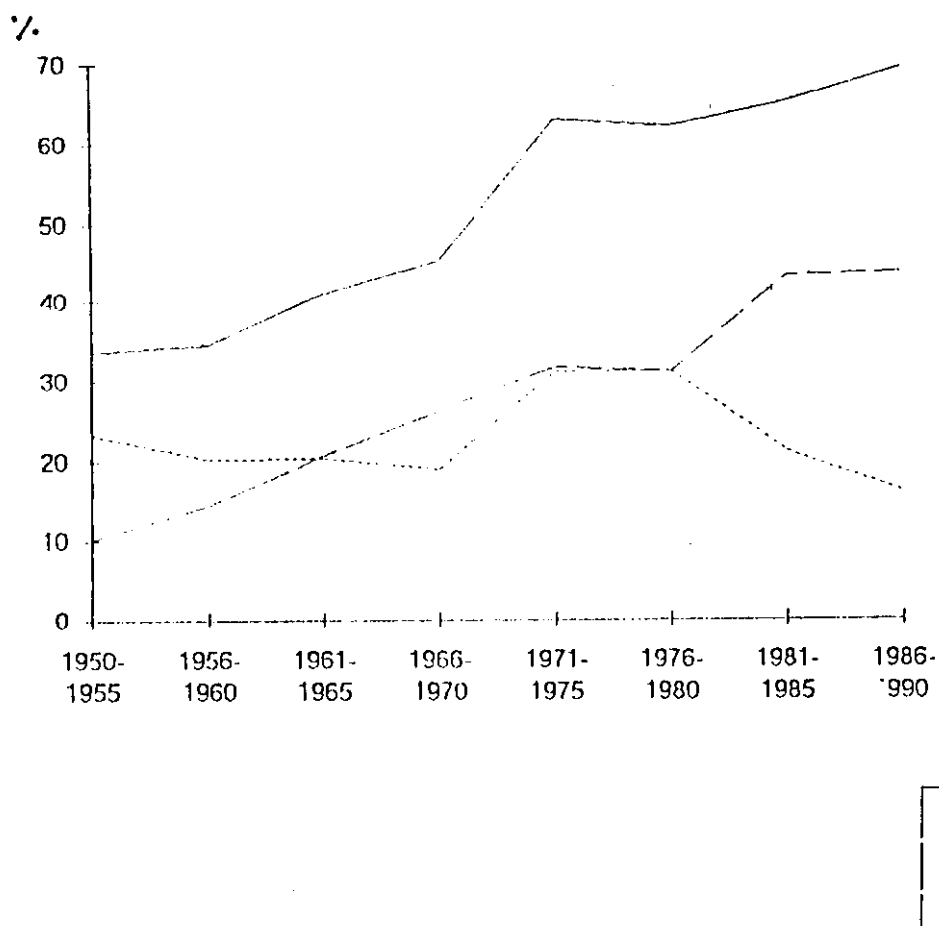
Dabbagh, O. B. and Nagdawi, A. "The Impact of Monetary Variables on Israel's Balance of Payments, 1962-1990". Unpublished Paper, Table (A-1) P. 27.

شكل رقم (١-٢)

أهمية التجارة الخارجية الاسرائيلية

١٩٩٠-١٩٥٠

الواردات، الصادرات/ ن.م.ج



\* المصدر: جدول رقم (١-٢)

ن.م.ج = الناتج المحلي الاجمالي

ويوضح الشكل (٢-١) عده مؤشرات للدلالة على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية. وأول تلك المؤشرات هي نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي. وقد بلغت تلك النسبة حوالي ٣٣,٥٪ حتى عام ١٩٦٠. وارتفعت الى ٤٥٪ حتى نهاية الستينات. ثم بقيت حوالي ٦٢٪ حتى عام ١٩٩٠.

أما نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي فقد سجلت ارتفاعا مستمرا فمن ١٥٪ بالمتوسط تقريبا منذ ١٩٥٠-١٩٦٠ ارتفعت ما بين ٢٠-٢٦٪ بالمتوسط للفترة ما بين ١٩٦١-١٩٧٠ وبقيت حوالي ٣١٪ للفترة ما بين ١٩٧١-١٩٨٠ لتصبح حوالي ٤٣٪ بالمتوسط للفترة ما بين ١٩٨١-١٩٩٠.

ويدل هذا على أهمية الصادرات الاسرائيلية وقدرتها المستمرة على النمو والزيادة. وذلك ناتج عن استمرار التغيير والتنوع في التركيب الداخلي لملائمة الأسواق البعيدة. وهذا ما سنراه في القسم الثاني من هذا الفصل.

أما رصيد الاستيراد الذي ليس الا اضافته صافية للموارد فقد تراوح ما بين ٢٠٪-٣٠٪ بالمتوسط من الناتج القومي الاجمالي للفترة كلها. (وان تراجع الى ١٦٪ ما بين ١٩٨٦-١٩٩٠).

وقد رأينا في الفصل السابق أن هذا التراجع الأخير لم يكن بسبب تراجع كبير في حجم رصيد الاستيراد بقدر ما هو زيادة في معدلات نمو الناتج. وهكذا نرى أن الهدف الاساسي من رصيد الاستيراد كان تحقيق معدلات نمو مرتفعه للصادرات بالاضافة لتحقيق معدلات نمو مرتفعه للناتج القومي عن طريق الحفاظ على ذلك المعدل المرتفع للاستثمار نسبه الى الناتج القومي الاجمالي.

## ٢- تطور نسبه الصادرات للواردات الاسرائيلية:

يوضح الجدول رقم (٢-٢) تطور حجم الواردات والصادرات السلعية الاسرائيلية ونسبة الصادرات للواردات.

ونلاحظ أن الصادرات بشكل عام قد نمت بمعدلات أكبر من معدلات نمو الواردات وحافظت على مسار مترن أقل تذبذبا من الواردات.

ونستطيع من خلال تتبع معدلات نمو الواردات والصادرات قراءه الأحداث السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها اسرائيل فمن تتبع معدلات نمو الواردات نلاحظ أنه بعد حرب ١٩٦٧ ازدادت الواردات بنسبة ٤٦٪ (في عام ١٩٦٨) وفي عام ١٩٧٤ أي بعد حرب تشرين ازدادت الواردات بنسبة ١١٠٪ وهذا يدل على دور رصيد الواردات أثناء الأزمات. إذ ترتفع الواردات أثناء الأزمات لتعود فتراجع في السنوات اللاحقة.

ويمكننا أيضا تتبع المراحل التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي فقد نمت الواردات في الفترة الأولى بمعدلات كبيرة وهي الفترة حتى عام ١٩٦٦ التي تعتبر فترة النمو في الاقتصاد. وهذا يوضح دور رصيد الاستيراد في توفير الموارد اللازمة للنمو عن طريق الاستثمار والمحافظة على النسبة العالية للتكوين الرأسمالي في جملة المصادر. وهذا ما رأيناه ينعكس فيما بعد على معدل نمو الصادرات مما يدل على نجاح الخطه التنموية التي تتبعها اسرائيل. وفي فترة الركود ١٩٧٣-١٩٨٥ نلاحظ تراجع الواردات (منذ عام ١٩٧٥) في الوقت الذي ارتفع معدل نمو الصادرات حيث سبقت الواردات في هذه الفترة.

يمكن رؤيه التأثير الهام للتجارة مع المناطق المحتلة من خلال تتبع نسبه الصادرات/ الواردات عامه ونسبة الصادرات/ الواردات ما عدا تجارة الأرض المحتلة (عمود ٦٥،٥ في جدول ٢-٢).

فقد ساعدت التجارة مع المناطق المحتلة والتي يمكن اعتبارها تجارة ذات مسار واحد (اذ نادرا ما سمحت اسرائيل لانتاج المناطق المحتلة بالتوجه الى اسرائيل) ساعدت هذه التجارة في تحسين عجز الميزان التجاري وارتفاع نسبه الصادرات الى الواردات كما نرى في الجدول.

وبشكل عام يمكن القول أن سياسة اسرائيل في استخدام العجز التجاري في التنمية لتحسين العجز فيما بعد قد نجحت. إذ نرى تراجع في معدل نمو الواردات يقابله ازدياد في معدل نمو الصادرات وتراجع في معدلات نمو العجز التجاري. بالاضافة الى دور رصيد الاستيراد لتحقيق الاهداف التنموية الطموحة لاسرائيل.



جدول رقم (٢-٢)

تطور نسبة الصادرات والواردات السلعية الاسرائيلية

السنة	الواردات الصافية. مليون دولار	نسبة التغير في الواردات عن السنة السابقة	الصادرات الصافية مليون دولار	نسبة التغير في الصادرات عن السنة السابقة	نسبة الصادرات/ الواردات ما عدا تجارة المناطق المحتلة
١٩٥٠	٣٠٠,٣	-	٣٥,١	-	١١,٧
١٩٥٥	٣٣٤,٤	١١,٤	٨٩,١	١٥٠	٢٦,٦
١٩٦٠	٤٩٥,٧	٤٨,٢	٢١١,٣	(١٣٧)	٤٢,٦
١٩٦٥	٨١٤,٥	٦٤,٣	٤٠٦,١	٩٢	٤٩,٥
١٩٦٦	٨١٧,١	٠,٣	٤٧٦,٩	١٧,٤	٥٨,٤
١٩٦٧	٧٥٨,٩	(٧)	٥٣١,٨	١١,٥	٧٠,١
١٩٦٨	١١٠٨,٥	٤٦	٦٥٥,٦	٢٣,٣	٥٩,١
١٩٦٩	١٣١٩,٤	١٩	٧٦١,٥	٩,٣	٥٧,٧
١٩٧٠	١٤٥٤,٤	١٠	٨١٦,٨	٧,٣	٥٦,٢
١٩٧١	١٨٤٢	٢٦,٧	١٠١٧,١	٢٤,٥	٥٥,٢
١٩٧٢	٢٠٠٢	٩٨,٧	١٢٣٨,٢	٢١,٧	٦١,٨
١٩٧٣	٣٠٣٥,٢	١,٧	١٥٨٦,٢	٢٨	٥٢,٣
١٩٧٤	٤٢٧٤,٩	١١٠	٢٠٢٤,٧	٢٧,٦	٤٧,٤
١٩٧٥	٤٢٣٢	(١)	٢٢٠٥,٧	٨,٩	٥٢,١
١٩٧٦	٤٢١٩,٨	(٠,٣)	٢٦٩٧	٢٢,٢	٦٣,٩
١٩٧٧	٤٨٧٦,٥	١٥,٦	٣٤٢٦,١	٢٧	٧٠,٣
١٩٧٨	٥٧٨٨,٨	١٨,٧	٤١١٩,٩	٢٠,٣	٧١,٢
١٩٧٩	٧٥٦٥,٥	٢٣	٤٨٠٦,٣	١٦,٧	٦٣,٥
١٩٨٠	٨٠٧٠,١	٦,٧	٥٨٧٤,٣	٢٢,٢	٧٢,٨
١٩٨١	٨١٠٣,٤	(٠,٤)	٥٩٩٢,٧	٢	٧٤
١٩٨٢	٨١٧٣,٧	٠,٩	٥٦٣٩	(٥,٩)	٦٩
١٩٨٣	٨٦٦٦,٧	٦	٥٦٠٢,٦	(٠,٧)	٦٤,٦

السنة	الواردات الصافية مليون دولار	نسبة التغير في الواردات عن السنة السابقة	الصادرات الصافية مليون دولار	نسبة التغير في الصادرات عن السنة السابقة	نسبة الصادرات/ الواردات	نسبة الصادرات/ الواردات ما عدا تجارة المناطق المحتلة
١٩٨٤	٨٢٥٧,٤	(٤,٦)	٦٢٤٢,٣	١١,٤	٧٥,٥	٦٩,٧
١٩٨٥	٨١٩٨,٧	(٠,٨)	٦٦٨٢,٨	٧	٨١,٥	٧٥,٨
١٩٨٦	٩٦٤٤,٨	١٧,٦	٧١٥٤,٣	٧	٨٠,٩	٧٤,٧
١٩٨٧	١١٩٢٠,٨	٢٣,٦	٨٤٥٤,٤	١٨	٧٧,٩	٧١,٦
١٩٨٨	١٢٩٥٠	٨,٦	٩٧٥١,٦	١٥,٣	٧٥,٣	٧٦,٩
١٩٨٩	١٣١٩٨,٥	١٠,٩	١١٠٧١,٩	١٣,٥	٨٣,٩	٨١,٩
١٩٩٠	١٥٣٢٢,٤	١٦	١٢٠٥٢,٤	٨,٩	٧٨,٧	٧٦,٦

المصدر: للسنوات من ١٩٨٥-١٩٥٠

حسين أبو النمل، الاقتصاد الاسرائيلي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٧٧.

وللسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991, P 238.

كافة النسب مستخرجة

الارقام بين الاقواس ( ) تعنى قيما سالبة.

## القسم الثاني

### الصادرات الاسرائيلية

ان المنتبع لتطور الصادرات الاسرائيلية يلاحظ تنوع تلك الصادرات وسرعة معدلات نموها (جدول ٢-٢) فحتى عام ١٩٥٠ كانت الصادرات الزراعية على رأس قائمة الصادرات وخاصة الحمضيات. حيث شكلت الصادرات الزراعية ما نسبته ٢٥٪ من مجمل الصادرات في عام ١٩٥٩ تراجعت الى ٥,٤٪ فقط في عام ١٩٩٠.

وفي نفس الوقت فان الصادرات الصناعية حققت نموا مستمرا اذ بلغت ٧٤٪ من مجمل الصادرات في عام ١٩٥٩ وصلت الى ٩١٪ في عام ١٩٩٠.

ويوضح جدول رقم (٢-٣) هذه الحقائق. ولعل هذا التطور الكبير في حجم ونوعيه الصادرات الاسرائيلية انما يعكس خطة الحكومة لتحقيق التقدم التكنولوجي، ونتاج السلع الملائمة للتصدير.

#### أولاً: التركيب الداخلي للصادرات الزراعية

بالرغم من التراجع النسبي للصادرات الزراعية الاسرائيلية لصالح الصادرات الصناعية الا أنه يمكننا القول أن تلك الصادرات حققت بدورها زيادة تفاوتت من صنف لآخر. ويمكن أن يعزى جزء من تراجع الصادرات الزراعية الى تنامي الطلب الداخلي على تلك المنتجات نتيجة التزايد الكبير والمستمر في حجم السكان الناتج عن الهجرات المتعاقبة. وقد استطاع الانتاج الزراعي الاسرائيلي تلبية الطلب الداخلي المتزايد وتوفير جزء لا يستهان به للتصدير.

جدول رقم (٢-٣)

تطور نسبة الصادرات الزراعية والصناعية الى مجمل الصادرات. (%)

السنة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
مجمل الصادرات	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
الصادرات الزراعية	٢٥	٢٢,٥	١٦,٦	١٠,٠	٥,٤
الصادرات الصناعية	٧٤	٧٧,٣	٨٢	٨٩,٥	٩١
صادرات أخرى منها الالماس غير المصقول	١	٠,٢	١,٤	٠,٥	٢,٨

المصدر:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem),  
Different Issues. (1960 - 1990)

جدول رقم (٢-٤)

تطور الصادرات الزراعية وصادرات الحمضيات من مجمل الصادرات (١٩٧٠-١٩٩٠)

السنة	مجمل الصادرات مليون دولار	صادرات زراعية مليون دولار	صادرات الحمضيات مليون دولار	نسبة الصادرات الزراعية الى مجمل الصادرات نسبة مئوية	نسبة صادرات الحمضيات الى الصادرات الزراعية نسبة مئوية
١٩٧٠	٨٧٨,٧	١٢٩,٦	٨٦,١	١٦,٦	٦٦,٥
١٩٨٠	٥٥٣٧,٥	٥٥٥,٧	٢٣١,١	١٠,١	٤١,٦
١٩٨٥	٦٢٦٠,٤	٤٦٨,٥	١٧٢,١	٧,٥	٣٦,٧
١٩٨٧	٨٤٥٤,٤	٦٠٩,٤	٢٠٠,٨	٧,٢	٣٢,٩
١٩٨٨	٩٧٣٩,٣	٥٧٣,٣	١٧٧	٥,٨	٣٠,٩
١٩٨٩	١١٠٧١,٩	٥٢٦,٧	١٣١,٧	٤,٨	٢٥
١٩٩٠	١٢٠٥٢,٤	٦٥٤,٨	١٨٠,٥	٥,٤	٢٧,٥

المصدر:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1989,  
P P. 248 - 250.

النسب مستخرجة

ويوضح جدول رقم (٢-٤) تطور الصادرات الزراعية وصادرات الحمضيات من مجمل الصادرات. ففي البداية كانت الحمضيات أهم الصادرات الزراعية حيث بلغت ٩٩,٩٪ من مجمل صادرات ١٩٨٤ الزراعية. ثم ما لبثت أن تراجعت الى حوالي ٨٠٪ في عام ١٩٦٨، وأصبحت ٣٥٪ فقط في عام ١٩٨٥ الى ٢٧,٥٪ فقط عام ١٩٩٠ \*

ويمكن تفسير تراجع صادرات الحمضيات الى تزايد الطلب الداخلي والتغير النوعي للصادرات الزراعية. ففضلا عن الحمضيات تم انتاج أنواع جديدة لغرض التصدير فقط مثل الأزهار والأفوكادو.

### جدول رقم (٢-٥)

#### صادرات الانتاج الزراعي بالطن لعام ١٩٩٠

النوع	الصف	الانتاج (بالطن)	التصدير (بالطن)	نسبة التصدير/ الانتاج
منتجات زراعية	الحمضيات	١٥٠,٦	٤٦٢	٣٠,٧٪
غذائية	الأفوكادو	٤٨	٣٥,٢	٧٣,٧٪
منتجات زراعية للتصنيع والزيوت	القطن	١٣٤	٤٣,٩	٣٢,٨٪
منتجات زراعية للتصدير فقط	زهور	١٦٨,٨	١٦٨,٨	١٠٠٪
منتجات حيوانية	بيض المائدة	١١,٨	٨	٦٧,٨٪

المصدر:

Central Beause of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991. P 384, 385, 386, 387.

النسب مستخرجة.

ومنذ انشاء الدولة حاولت اسرائيل انتاج أصناف جديدة تلائم الطلب في الأسواق التي يمكن التصدير اليها كالسوق الأوروبية المشتركة ففي عام ١٩٩٠ مثلا (جدول ٢-٥) تم تصدير ما نسبته ٣٠,٧٪ فقط من انتاج الحمضيات بينما تم تصدير ٧٣,٣٪ من انتاج الأفوكادو و ١٠٠٪ من انتاج الزهور و ٦٧,٨٪ من انتاج البيض. (جدول رقم ٢-٥).

وكان خلق تلك الصادرات الزراعية الجديدة هو السبب في تراجع صادرات الحمضيات بالحجم، وتراجع أهميتها النسبية في تكوين الصادرات الزراعية.

### ثانياً: التركيب الداخلي للصادرات الصناعية:

عند تتبع الصادرات الصناعية ومعدلات نموها نلاحظ ارتفاع نصيبها من مجمل الصادرات وباستمرار طيلة الفترة. فلم تكن تتجاوز ٣,٣٪ من مجمل الصادرات في عام ١٩٤٩، لتصل الى ٦٧,٦٪ في عام ١٩٥٩ وتصبح حوالي ٥٠,٥٪ في عام ١٩٨٥ لتصبح ٩١٪ في عام ١٩٩٠. (جدول رقم ٢-٦)

أما تكوين الصادرات الصناعية فقد تغير هو أيضا مثلما تغير تكوين الصادرات الزراعية. فقد تراجعت صناعة صقل الماس التي كانت الصناعة المسيطرة في بداية الخمسينات من ٥١,٩٪ من إجمالي الصادرات الصناعية في عام ١٩٤٩ الى ٣١,١٪ في عام ١٩٥٤، لتصبح حوالي ٤٣٪ في عام ١٩٦٨.

ثم تراجعت مره أخرى حوالي ٢٥٪ فقط عام ١٩٨٥، اذ بلغت نسبتها ٢٩٪ من مجمل الصادرات عام ١٩٩٠ \*

أما الصناعات الأهم في مجال التصدير فهي المناجم والمحاجر ثم صناعة الأحذية، وأخيرا صناعة النسيج، وكانت تلك الصناعات تمثل ما مجموعه ٤٧,٢٪ من مجموع الصادرات الصناعية في عام ١٩٦٧، لتصبح ١٧,٢٪ في عام ١٩٨٥ لتتراجع الى ١٠,٥٪ فقط في عام ١٩٩٠ \*

وفي المقابل فان صناعة الكهربيانيات والالكترونيات شهدت نموا هائلا، حيث ارتفعت نسبتها من مجمل الصادرات الصناعية من ٢٪ فقط في الستينات الى حوالي ٦٪ في الثمانينات الى ١٥٪ في عام ١٩٩٠ \*

جدول رقم (٢-٦)

تطور اجمالي الصادرات الصناعية ١٩٤٩-١٩٨٧ بملايين الدولارات

السنة	اجمالي الصادرات	صادرات صناعية	نسبة الصادرات الصناعية الى مجمل الصادرات (%)
١٩٤٩	٢٨,٥	١٠,٤	٣٥,٥
١٩٥٠	٣٥,١	١٨,١	٥١,٥
١٩٥١	٤٤,٧	٢٨,٦	٦٣,٨
١٩٥٢	٤٣,٥	٢٦,٨	٦١,٥
١٩٥٣	٥٧,٦	٣٥,٥	٦١,٣
١٩٥٤	٨٦,٣	٥٠,٥	٥٨,٥
١٩٥٥	٨٩,٠	٥٤,٩	٦١,٧
١٩٥٦	١٠٧,١	٦٣,٥	٥٩,٣
١٩٥٧	١٤١,٢	٨٦,٩	٦١,٥
١٩٥٨	١٤٠,٦	٨٣,٨	٥٩,٧
١٩٥٩	١٧٨,٨	١٢٠,٧	٦٧,٦
١٩٦٠	٢١٦,٦	١٥٣,٤	٧٠,٩
١٩٦١	٢٤٥,٣	١٨٢,٧	٧٤,٥
١٩٦٢	٢٧٩,٢	٢١٠,٨	٧٥,٥
١٩٦٣	٣٥١,١	٢٦٢,٥	٧٤,٧
١٩٦٤	٣٧٢,٣	٣٠٥,٦	٨٢,١
١٩٦٥	٤٢٩,٦	٣٤٣,١	٧٩,٩
١٩٦٦	٥٠٣,٤	٤٠٨,٤	٨١,٢
١٩٦٧	٥٥٤,٥	٤٤٦,٦	٨٠,٥
١٩٦٨	٦٣٩,٧	٥٢٦,٥	٨٢,٣
١٩٧٠	٧٧٨,٧	٦٢٩,٥	٨٠,٨
١٩٧١	٩٥٧,٦	٧٨٠,٢	٨١,٤
١٩٧٢	١١٤٦,٩	٩٥٤,٣	٨٣,٢

السنة	اجمالي الصادرات	صادرات صناعية	نسبه الصادرات الصناعية الى مجمل الصادرات (%)
١٩٧٣	١٤٥٨,٩	١٢٤٢,٦	٨٥,١
١٩٧٤	١٨٢٥,٦	١٥٦٨,٩	٨٥,٩
١٩٧٥	١٩٤٠,٧	١٦١,٦	٨٣
١٩٧٦	٢٤١٤,٤	٢٢٠٧,٣	٨٣,٩
١٩٧٧	٢٠٨٣,٢	٢٦٥٠,٢	٨٥,٩
١٩٧٨	٣٩٢١,٣	٣٤٠٠,٢	٨٦,٧
١٩٧٩	٤٥٥٢,٧	٣٩٢٢,٧	٨٦,١
١٩٨٠	٥٥٣٧,٥	٤٨٨٠,٤	٨٨,١
١٩٨١	٥٦٧٠,١	٤٩٤٥,٣	٨٧,٢
١٩٨٢	٥٢٨١,٥	٤٦٠٦,٢	٨٧,٢
١٩٨٣	٥١٠٧,٩	٤٤٩٩,٤	٨٨,٥
١٩٨٤	٥٨٠٧,٣	٥١٦٨,٣	٨٩
١٩٨٥	٦٢٥٦,٤	٥٦٦٣,٦	٩٠,٥
١٩٨٦	٦٩٣٣	٤٧٠٩	٦٧,٩
١٩٨٧	٨٢٢٢	٥٥٥١	٦٧,٥

المصدر: للسنوات ١٩٤٩-١٩٦٨ انظر:

محمد أحمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٧١، ص ٨٣.

للسنوات: ١٩٨٦-١٩٨٥ انظر:

حسين أبو النمل، الاقتصاد الاسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، جدول رقم ١٠-٢ ص ٢٨٢.

للسنوات: ١٩٨٥-١٩٨٧ انظر:

Bank of Israel Annual Report, Jerusalem, 1987, Chapter VII, The Balance of Payments, Table VII 5, P. 116.

كافة النسب مستخرجة



أما الكيماويات والزيوت فقد ارتفعت نسبتها الى مجمل الصادرات الصناعية من ٦٪ في الستينات الى ١٠٪ في السبعينات إلى حوالي ١٥٪ في الثمانينات ثم تراجعت الى ١٣٪ عام ١٩٩٠.

أما المنتجات المعدنية فقد ارتفعت نسبة مساهمتها من ٠,٩٪ فقط في عام ١٩٦٠ لتصبح ٦٪ في عام ١٩٩٠. وبهذا ارتفعت مساهمه الصناعات الثلاث الأخيرة لتصبح حوالي ٣٦٪ من مجمل الصادرات الصناعية.

ويمكن القول أن اسرائيل اتجهت في الخمسينات والستينات الى تلك المنتجات الصناعية غير المعقدة اللازمة لانتاج بدائل الواردات. مثل الطعام، النسيج، الملابس والمطاط والجلود. وكذلك ركزت على انتاج المواد الخام لغايات التصدير مثل الاسمنت والبوتاس والفسفات.

وكان هذا الانتاج يشكل نسبة كبيرة من أجمالي الصادرات الصناعية (حوالي ٦٠٪). ولكن ومنذ السبعينات حصل تحول في تكوين الصادرات الصناعية، إذ تم توجيه الصناعة نحو الفروع القائمة على الكثافة العلمية والمنتجات المعقدة مما أدى الى ارتفاع نسبة مساهمة الكهربانيات والالكترونيات والكيماويات والمنتجات المعدنية ليس من الصادرات الصناعية فقط ولكن من مجمل الانتاج الصناعي ككل (٩).

## القسم الثالث

### الواردات الاسرائيلية

في الفصل السابق رأينا مساهمة رصيد الاستيراد في توفير الموارد للاقتصاد الاسرائيلي. وفي هذا القسم سندرس تكوين وتركيب الواردات الاسرائيلية وتطورها. وهنا لا بد من فحص نوعيه هذا التطور وهل نجح في خدمة الأهداف الطموحة الاسرائيلية؟

#### تكوين الواردات:

يمكن تقسيم الواردات الاسرائيلية حسب ظهورها في كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي كما يلي:

١- واردات السلع الاستهلاكية

٢- واردات الاستثمارية

٣- واردات منتجات ومشتقات البترول

٤- واردات المواد الأولية ونصف المصنعه

#### أولاً: التركيب الداخلي لواردات السلع الاستهلاكية:

يوضح الجدول رقم (٢-٧) واردات السلع حسب استعمالاتها الأولية ويمكن ملاحظة أن نصيب السلع الاستهلاكية قد شهد تراجعاً ملحوظاً ففي بداية الخمسينات كانت السلع الاستهلاكية تشكل حوالي ٢٥٪ من مجمل الواردات. تراجعت الى حوالي ١٠٪ في بداية الستينات وبقيت حول هذا المعدل إلى نهاية الثمانينات.

جدول رقم (٧-٢)

تصنيف الواردات حسب استعمالها الأولية للفترة من ١٩٤٩-١٩٨٧

(بملايين الدولارات)

السنة	سلع استهلاكية		وقود		مواد أولية		سلع استثمارية		اجمالي الواردات
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٩٤٩	٣١,٧	٧٩,٩	٦	١٥,١	٤٠,١	١٠,١	٢٢,٢	٥٥,٩	٢٥٢
١٩٥٠	٢٥,٤	٧٦,٧	٧,٤	٢٢,٣	٤٠,١	١٢١,١	٢٧,١	٨١,٩	٣٠٢
١٩٥٢	٢٢,١	٧١,٢	١٢,٤	٤٠	٤٤,٧	١٤٤	٢٠,٨	٦٧	٣٣٢,٣
١٩٥٥	١٤,٨	٤٩,٩	١٠,٣	٣٤,٥	٥٦,٥	١٩٠,٤	١٨,٤	٦٢	٣٣٦,٨
١٩٥٦	١٣,٤	٥٠,٣	١١	٤١,٣	٥٣,٨	٢٠٢,١	٢١,٨	٨١,٩	٥,٦
١٩٥٨	١٢,٩	٥٤,٣	٩,٥	٣٩,٩	٥٤,٩	٢٣١,١	٢٢,٧	٩٥,٥	٤٢٠,٩
١٩٥٩	٩,٥	٤٠,٦	٨,١	٣٤,٦	٦٥	٢٧٧,٧	١٧,٤	٧٤,٤	٤٢٧,٣
١٩٦٠	٨,٨	٤٤,١	٦,٩	٣٤,٩	٦٣,٤	٣١٨,٦	٢٠,٩	١٠٥,١	٥٠٢,٧
١٩٦٢	٧,٠	٤٤,٤	٦,٣	٤٠,١	٦٤,٢	٤٠,٧	٢٢,٥	١٤٣	٦٣٤,٥
١٩٦٣	٨,٦	٥٧,٩	٦,٦	٤٤,٥	٦٣,٨	٤٢٩,٥	٢١	١٤٠,١	٦٧٢,١
١٩٦٤	٩,٨	٨٢,٥	٥,٦	٤٦,١	٦٠,٩	٥١١	٢٣,٧	١٩٧,٤	٨٣٧,٥
١٩٦٥	١٠,١	٨٢,٧	٦,٤	٥٣,٢	٦١,٩	٥١٧,٦	٢١,٦	١٧٨,٤	٨٣٢,٢
١٩٦٦	١٠,٨	٩٠,٥	٦,٩	٥٨,٣	٦٥,٦	٥٤٦,٤	١٦,٧	١٣٩,٥	٨٣٤,٩
١٩٦٧	٩,٧	٧٤,٣	٧,٢	٥٥,٣	٦٦,٣	٥٠٩,٩	١٦,٨	١٢٩	٧٦٨,٥
١٩٦٨	٩,٧	١٠٤,٥	٥,٨	٦٢,٦	٦٥,٤	٦٠٧,٤	١٩,١	٢٠٦,٥	٩٨٥
١٩٧٠	٩,٨	١٤٢,٦	٤,٨	٦٩,٨	٦١,٦	٨٩٥,٦	٢٣,٧	٣٤٧	١٤٥٥
١٩٧٢	١١	٢٢٨,٦	٥	٩٧,٣	٥٩	١١٧٦,٣	٢٤,٤	٤٨٤,٩	١٩٨٧
١٩٧٥	١١	٣٣٤,٤	٧	٢٠٧,٥	٥٦	١٦٧٤,٧	٢٦	٧٧٠,٨	٢٩٨٧,٣
١٩٨٠	٧	٥٤٤	٢٧	٢١١٦	٥٤	٤٣١٥	١٢	٩٦٩	٧٧٧٧
١٩٨١	٩	٧٥٦	٢٦	٢٠٤٣	٥٢	٤٠٦٩	١٣	١٠٣٧	٧٨٢٥
١٩٨٢	١٠	٨٣٢	٢٤	١٩١٤	٥٠	٣٩٩٢	١٦	١٢٩٥	٧٩٣٤

السنة	سلع استهلاكية		وقود		مواد أولية		سلع استثمارية		اجمالي الواردات
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٩٨٣	٩٥٢	١٠	١٦٠٨	١٩	١٦٠٨	٥٠	٤٢٤٤	٢١	٨٣٢٨
١٩٨٤	٦٥٧	٨	١٥٩٣	٢٠	١٥٩٣	٥٢	٤٤١٢	٢٠	٧٩٥٦
١٩٨٥	٦٢١	٧	١٥١٠	١٩	١٥١٠	٥٦	٤٦٥٢	١٨	٧٨٣١
١٩٨٦	١٠٢٩,٤	١١	٩٢٥	١٠	٩٢٥	٦٤	٥٩٢٢	١٧,٤	٩١٨١
١٩٨٧	١٣٣٣,٨	١٠,٢	١١٤٨	١٠	١١٤٨	٦١	٧٠٧٤	١٨,٨	١١٣٤٠
١٩٨٨	١٤٦٣,١	١١,٣	١٠٦١,٥	٧,٣	١٠٦١,٥	٦٨,١	٩٥٠٨,٩	١٤,١	١٤٠٠٤,٣
١٩٨٩	١٣٢٩	٩,٢	١٢٤٧,٣	٨,٦	١٢٤٧,٣	٧١,٢	١٠٢٥٤	١١,٢	١٤٤٤٢,٧
١٩٩٠	١٦٠١,٨	٩,٥	١٥٣٥,٥	٩,١	١٥٣٥,٥	٦٨,٢	١١٤٨٢	١٣,٢	١٦٨٤٧,٧

المصدر: للسنوات من ١٩٧٣-١٩٤٩

محمد صقر، دراسات في الاقتصاد الإسرائيلي، القاهرة، دار غريب للطباعة، ص ٣١.

وللسنوات من ١٩٧٥-١٩٨٧

Bank of Israel Annual Report, Publication Unit, Bank of Israel, Jerusalem, 1983, 1987, P. 131.

وللسنوات من ١٩٨٨-١٩٩٠

Central Bureas of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991, P. 238-239.

ويمكن تقسيم السلع الاستهلاكية الى سلع معمره وأخرى غير معمره. وقد ارتفع نصيب السلع المعمره من مجمل واردات السلع الاستهلاكية من ٢٥% في عام ١٩٦٧ الى حوالي ٤٧% في عام ١٩٩٠ \*

### ثانياً: التركيب الداخلي للسلع الاستثمارية:

يقسم كتاب الاحصاء الاسرائيلي السلع الاستثمارية إلى الآلات والمعدات وقطع غيارها، وإلى معدات المواصلات ومنها السفن والطائرات ومستلزماتها.

وبشكل عام فإن نصيب السلع الاستثمارية المستوره من اجمالي الواردات تتذبذب ما بين ١٧-٢٢٪ حتى بداية الستينات ثم أصبح ما بين ١٩-٢٣٪ حتى بداية السبعينات وبدأ بالتراجع منذ عام ١٩٨٠ حيث وصل الى ١٦٪ فقط ثم أصبح ١٨,٨٪ في عام ١٩٨٧ وتراجع الى ١٣,٢٪ من مجمل الواردات في عام ١٩٩٠. (جدول رقم ٢-٧)

ويشكل نصيب المعدات والآلات وقطع الغيار اللازمة لها الجزء الأكبر من نصيب السلع الاستثمارية المستورده. فقد بلغت نسبتها إلى مجمل واردات السلع الاستثمارية ٧٦,٨٪ بالمتوسط في السبعينات لترتفع الى ٨٣,١٪ بالمتوسط في الثمانينات وتبقى حوالي تلك النسبة أو أقل قليلاً حتى عام ١٩٩٠. (جدول رقم ٢-٨)

#### جدول رقم (٢-٨)

نصيب واردات المعدات والآلات من واردات السلع الاستثمارية

١٩٦٠-١٩٩٠ (نسبة مئوية)

السنة	نسبة واردات المعدات والآلات/ واردات السلع الاستثمارية
١٩٦٥-١٩٦٠	٧٧,٦٪
١٩٦٦-١٩٧٠	٦٦٪
١٩٧١-١٩٧٥	٨٣,٦٪
١٩٧٦-١٩٨٠	٧٦,٥٪
١٩٨١-١٩٨٥	٨٢,٥٪
١٩٨٦-١٩٩٠	٧٤,٢٪

المصدر: كافة النسب مستخرجة من:

Central Bureas of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, Different Issues, 1960-1991.

ومن الجدول نستطيع أن نقول أن واردات المعدات والآلات حافظت على ما نسبته ٧٥٪ بالمؤوسط من نصيب واردات السلع الاستثمارية طيلة الفترة. فقد تراوح نصيب واردات تلك المعدات والآلات ما بين ٦٦٪ كحد أدنى و ٨٣,٦٪ كحد أعلى من واردات السلع الاستثمارية ككل، والتي بدورها حافظت على نسبة مرتفعة وثابتة من الواردات طيلة الفترة قيد البحث. ويدل هذا على عدم المساس بنصيب تلك السلع من مجمل الواردات لدورها الكبير في التنمية والاستثمار، وكان هذا النصيب الكبير يتم وفي معظم الأحيان على حساب واردات السلع الأخرى خاصة واردات السلع الاستهلاكية.

### ثالثاً: التركيب الداخلي لواردات مدخلات الإنتاج:

تشمل واردات مدخلات الإنتاج الاسرائيلية على مدخلات زراعية ومدخلات صناعية، ثم منتجات نفطيه ووقود وقطع غيار.

ويوضح جدول رقم (٢-٩) واردات مدخلات الإنتاج في سنوات مختلفة ونسبة كل منها إلى مجمل واردات مدخلات الإنتاج.

### جدول رقم (٢-٩)

توزيع واردات مدخلات الإنتاج ونسبه كل منها إلى مجمل واردات مدخلات الإنتاج  
(نسبة مئوية)

نوع المادة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
نسبة واردات مدخلات الإنتاج إلى مجمل الواردات	٦٦,٥	٨٠,٩	٨٢	٧٥
مدخلات إنتاج زراعية	٦	٧,٦	٣,٥	٢,٢
الماس خام	٤٣,٦	١٨	١٨	٢٦,٧
وقود وشحوم	١٠	٧	٣٣	١٣,٣
قطع غيار	٧,٤	٩,٤	٩,٤	١٥
مدخلات إنتاج أخرى	٣٣	٥٧,٨	٣٦	٤٣

المصدر: كافة النسب مستخرجة من

Central Bureas of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, Different Issues, 1960, 1970, 1980, 1991.

من الجدول نلاحظ تراجع واردات مدخلات الانتاج الزراعية من ٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٢,٢٪ فقط في عام ١٩٩٠ اما مدخلات النفط والوقود فقد شهدت تراجعاً في البداية ثم ما لبثت ان ارتفعت في الثمانينات (من ٧٪ عام ١٩٧٠ الى ٣٣٪ عام ١٩٨٣ الى ١٣,٣٪ عام ١٩٩٠) وربما يعود ذلك إلى أن النسب احتسبت على أسعار الواردات (بالمليون دولار) وليس على أساس الحجم. وقد شهدت أسعار البترول ارتفاعاً في السبعينات استمر حتى منتصف الثمانينات وتراجع قليلاً في أواخر الثمانينات. ولهذا تذبذب نصيب الوقود من مجمل واردات مدخلات الانتاج حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط الخام.

أما المظهر الآخر فهو تراجع نصيب واردات الماس الخام وهذا يمكن تفسيره أيضاً بأن الماس المصقول إلى جانب الحمضيات كانا يمثلان أهم الصادرات الرئيسية الاسرائيلية حتى بداية السبعينات، ثم تراجعاً بعد ذلك وأن عاد الماس إلى الارتفاع فيما بعد. إذ وصلت واردات الماس الخام إلى ٢٦,٧٪ في عام ١٩٩٠ من مجمل الواردات، كما وصلت صادرات اسرائيل من الماس المصقول إلى ٢٦,١٪ أيضاً من مجمل الصادرات الاسرائيلية.\*

أما نصيب واردات مدخلات الانتاج الأخرى فقد تراجع قليلاً من مجمل واردات مدخلات الانتاج، ويشمل هذا البند واردات المدخلات الصناعية وواردات مدخلات أخرى غير مذكوره في كتاب الاحصاء الاسرائيلي يرجح أنها مواد لتوليد الطاقة مثل اليورانيوم وغيرها.

ويؤكد هذا على أن اسرائيل تحاول أن تعتمد على مصادر طاقة بديلة للطاقة مما يفسر تراجع نصيب الوقود من مجمل واردات مدخلات الانتاج بالإضافة إلى تراجع أسعاره الذي أشرنا إليه سابقاً.

أما تراجع نصيب مدخلات الانتاج الصناعية برغم ارتفاع معدلات نمو الانتاج والتصدير للسلع الصناعية، فربما يعود إلى محاوله اسرائيل الحصول على مدخلات انتاج محلية.

\* Central Bureas of Statistices, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991, P. 238.

أما أهم ما يمكن أن نلاحظه في جدول (٢-٩) فهو ارتفاع نصيب واردات مدخلات الانتاج من مجمل الواردات الاسرائيلية ككل، وهذا يؤكد على محاولة اسرائيل الدائمة للتحول إلى دولة صناعية متقدمة. وهذا ما يؤكد ارتفاع نصيب واردات السلع الاستثمارية والتراجع المستمر في نصيب واردات السلع الاستهلاكية.

### التوزيع الجغرافي لتجارة اسرائيل الخارجية

تتوزع تجارة اسرائيل على عدة مناطق في العالم وتتفاوت أهمية العلاقات التجارية الاسرائيلية تبعا لنوعية العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها مع تلك المناطق (٩). ويمكن تقسيم الاسواق الخارجية الاسرائيلية الى ثلاثة أسواق هي:

- سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

- السوق الأوروبية المشتركة.

- سوق المناطق المحيطة عام ١٩٦٧.

ويوضح الجدول رقم ٢-١٠ التوزيع الجغرافي للتجارة الاسرائيلية وأهمية الاسواق المختلفة للتجارة الاسرائيلية.

#### أولا: التوزيع الجغرافي للواردات الاسرائيلية:

من الجدول رقم (٢-١٠) نلاحظ أن أوروبا بقيت أهم شريك تجاري لاسرائيل من حيث الواردات. فقد بلغت نسبة واردات اسرائيل من أوروبا ٣٦,٧٪ من مجمل واردات عام ١٩٥٠ ارتفعت إلى ٦٢٪ في عام ١٩٩٠.

وتأتي قارة أميركا الشمالية في المركز الثاني بالرغم من تراجع نصيبها من ٤٦٪ من مجمل واردات عام ١٩٥٠ إلى ١٩,٨٪ في عام ١٩٩٠.

وتأتي قارة اسيا في المركز الثالث اذ ارتفع نصيبها من الواردات الاسرائيلية من ٢,٩٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٦,٨٪ من مجمل واردات ١٩٩٠.

ويمكن ترتيب باقي القارات بعد ذلك اذ تأتي أفريقيا بنصيب ١,٨٪ من مجمل واردات ١٩٩٠ الاسرائيلية ثم أميركا الوسطى والجنوبية بنصيب ١٪ وأخيرا استراليا ونيوزيلانده بنصيب ٠,٢٪ فقط.



أما على صعيد الدول فقد بقيت الولايات المتحدة الأميركية محافظة على موقع الشريك رقم واحد في التجارة الاسرائيلية برغم تراجع نصيبها من مجمل الواردات الاسرائيلية من ٣٩,٤٪ في عام ١٩٥٠ الى ١٨,٧٪ في عام ١٩٩٠.

وبرغم ارتفاع نصيب الواردات الاسرائيلية من السوق الأوروبية المشتركة الى ٤٩,٣٪ من مجمل واردات ١٩٩٠. وبالرغم من محافظة بريطانيا على نصيب ٨,٥٪ من مجمل تلك الواردات طيلة الفترة، الى أن الأهمية النسبية للواردات الاسرائيلية من بريطانيا قد تراجعت أمام ازدياد نصيب بلجيكا ولكسمبورغ الى ١٣٪ تليها ألمانيا الاتحادية بنصيب ١١,٧٪ من مجمل واردات ١٩٩٠.

ومن الملفت للنظر ازدياد نصيب دول التجارة الحرة الأوروبية (الدول الاسكندنافية خاصة) إذ ارتفع نصيبها وباستمرار ليصل إلى ١١,٥٪ من مجمل واردات اسرائيل في عام ١٩٩٠.

ومن الملفت للنظر أيضا نصيب الدول غير المصنفة (حسب ما جاء في كتاب الاحصاء الاسرائيلي، إذ ارتفعت واردات اسرائيل من تلك الدول المجهولة الى ٢٧,٥٪ من مجمل واردات عام ١٩٨٠ لتتراجع الى ٩,٣٪ في عام ١٩٩٠.

أما المناطق المحتلة فقد ارتفع نصيب الواردات الاسرائيلية منها الى ٢٪ في عام ١٩٩٠، وان كانت هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بصادرات اسرائيل للمناطق.

### ثانيا: الصادرات الاسرائيلية

حافظت أوروبا على النصيب الأكبر من الصادرات الاسرائيلية إذ تزايد باستمرار حتى بلغ ٤١,٣٪ من مجمل الصادرات الاسرائيلية في عام ١٩٩٠. وفي المقابل فقد ارتفع نصيب أميركا الشمالية من الصادرات الاسرائيلية وباستمرار ليصل إلى ٣٢,٣٪ في عام ١٩٩٠.

وجاءت قارة آسيا مباشرة خلف أميركا الشمالية وبنصيب ١٦,١٪ من مجمل صادرات ١٩٩٠ تليها أميركا الجنوبية بنصيب ٢,٣٪ ثم أفريقيا بنصيب ١,٤٪ ثم استراليا ونيوزيلانده بنصيب ٠,٩٪ وأخيرا أميركا الوسطى بنصيب ٠,٢٪ من مجمل صادرات اسرائيل لعام ١٩٩٠.

وكانت الولايات المتحدة ولا زالت المستورد الأول للصادرات الاسرائيلية ففي عام ١٩٥٠ بلغت مستوردات الولايات المتحدة من الصادرات الاسرائيلية حوالي ٢٤,٨٪ من مجمل الصادرات ارتفعت الى ٢٩,٨٪ في عام ١٩٩٠.

أما دول السوق الأوروبية مجتمعه فقد تراجع نصيبها من الصادرات الاسرائيلية من ٤٨,٧٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٣٥,٣٪ في عام ١٩٩٠ وكانت بريطانيا أكثر الدول الأوروبية استيرادا من اسرائيل ففي عام ١٩٥٠ استوردت بريطانيا ٣٠٪ من مجمل الصادرات الاسرائيلية تراجع الى ١٠٪ في عام ١٩٧٠ حتى وصل إلى ٧,٢٪ في عام ١٩٩٠.

وتأتي المناطق العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ بعد الولايات المتحدة من حيث الأهمية النسبية للصادرات الاسرائيلية فقد بلغت الصادرات الاسرائيلية لتلك المناطق ٨٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية ككل لعام ١٩٩٠.

أما الدول التي اصطلح كتاب الاحصاء الاسرائيلي على تسميتها بالدول غير المصنفة فقد استوردت ما مقداره ١٨,٤٪ من حصيلة الصادرات الاسرائيلية لعام ١٩٨٠، ولكن هذا النصيب تراجع الى ٧,٩٪ في عام ١٩٩٠.

ويلاحظ النصيب الكبير الذي كانت تستورده الدول الاشتراكية سابقا فقد بلغ نصيبها ما بين عام ١٩٥٠-١٩٦٠ حوالي ٩,٣٪ من مجمل الصادرات الاسرائيلية تراجع الى ٢,٨٪ فقط في عام ١٩٩٠.

من التحليل السابق للتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الاسرائيلية نستطيع استنتاج ما يلي:

١- يمكن القول أن الولايات المتحدة الأميركية ودول السوق الأوروبية المشتركة هم الشركاء الأكثر أهمية في التجارة الاسرائيلية. بالرغم من تراجع الأهمية النسبية للتجارة مع بريطانيا.

يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للتجارة مع اسرائيل المناطق العربية المحتلة، ثم دول مناطق التجارة الحرة فبقية الدول الاسيوية فالأفريقية.

٢- يمكن ملاحظة الأهمية الخاصة للتجارة مع الدول غير المصنفة، وهي دول لا تعلن اسرائيل عن أسمائها أو عن هوية التجارة معها. وربما يعود ذلك الى إعلان تلك الدول مقاطعة البضائع الاسرائيلية مع أنها في الحقيقة تعد الشريك رقم ٣ من حيث حجم تجارتها مع اسرائيل.

وهذا يثير التساؤلات عن جدية المقاطعة لاسرائيل وفعاليتها؟

٣- يمكن ملاحظة الأهمية النسبية للتجارة مع بعض الدول من خلال مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات. أي ذلك القسم من الواردات الذي يغطي من حصيلة الصادرات الاسرائيلية.

وقد شكل الميزان التجاري فائضا مع كثير من الدول أي أن الصادرات الاسرائيلية قد فاقت وارداتها من تلك الدول ومن تلك المناطق تجارة اسرائيل مع آسيا، وأفريقيا، وأميركا الشمالية، وأميركا الجنوبية، واستراليا ونيوزيلانده، وعلى رأس تلك المناطق بالطبع المناطق العربية المحتلة.

بلغت نسبة الصادرات الى الواردات في المناطق المحتلة عام ١٩٩٠ ٣١٦,٥٪ و ٣٠٥٪ مع استراليا ونيوزيلانده و ١٨٩,٣٪ مع أفريقيا و ١٨٥,٩٪ مع اسيا، و ١٧٦,٧٪ مع أميركا الجنوبية و ١٢٨,٣٪ مع أميركا الشمالية وأخيرا ١٢٥,١٪ مع الدول الاشتراكية سابقا، وهذا يدل على العدد الكبير للدول التي تستورد من اسرائيل أكثر بكثير مما تصدره لها.

٤- يمكن ملاحظة تحسن الميزان التجاري لصالح اسرائيل مع دول كبرى وهامه مثل الولايات المتحدة الأميركية. فقد ارتفعت نسبة الصادرات الاسرائيلية الى الواردات الاسرائيلية مع الولايات المتحدة الأميركية من ٧,٣٪ في عام ١٩٥٠ الى ٤٩٪ في عام ١٩٧٠ الى ١٢٥,٦٪ في عام ١٩٩٠. مما يدل على التغير النوعي للصادرات الاسرائيلية وجعلها أكثر ملائمة للدول الصناعية المتقدمة وهذا ما رأيناه عند دراسة التطور النوعي والتركيبي الداخلي للصادرات الاسرائيلية.

جدول رقم (٢-١٠)

التوزيع الجغرافي للتجارة الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠ (نسبة مئوية)

١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الصادرات الكلية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الواردات الكلية
					<b>أوروبا</b>
٤١,٣	٥٢,٢	٥٤,٣	٧٠	٧٢,٧	صادرات
٦٢	٤٦	٥٩,٨	٥٤,٩	٣٦,٧	واردات
٥٢,٤	٧٨,٦	٤٨,٣	٥٤,٩	٢٣	نسبة صادرات/ واردات
					<b>دول السوق الأوروبية المشتركة</b>
٣٥,٣	٤١,٢	٤١,٤	٥٠	٤٨,٧	صادرات
٤٩,٣	٣٤,٣	٤٧,٦	٤٢,٥	٢٣,٢	واردات
٥٦,٣	٨٣	٤٦,٤	٥٠	٢٤,٤	نسبة الصادرات/ واردات
					<b>دول منطقة التجارة الحرة (الاسكندنافية)</b>
٤,١	٨,٢	٧,٧	١٠,٧	١٤,٨	صادرات
١١,٥	١٠,٧	٨,٣	٨,٦	٦,٣	واردات
٢٨	٥٣,٩	٤٩,٦	٥٣,٢	٢٧,٥	نسبة صادرات/ واردات
					<b>الدول الاشتراكية (سابقا)</b>
٢,٨	٢,٧	٥,١	٩,٤	٩,١	صادرات
١,٣	١,١	٣,٩	٣,٤	٧,٢	واردات
١٢٥,١	١٧٥,٧	٧٠,٦	١١٨,٦	١٤,٧	صادرات/ واردات
					<b>الدول الآسيوية</b>
١٦,١	١١	١٣,٩	٦,١	١,١	صادرات
٦,٨	٢,٥	٤,٩	٢,١	٢,٩	واردات
١٨٥,٩	٣,٧	٦٦,٣	١٢٥,٥	٤,٥	نسبة صادرات/ واردات

١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
					الدول الأفريقية
١,٤	٣,٤	٥,٣	٤,٩	٠,٣	صادرات
١,٨	١,٧	٢	٣,٥	٦,٣	واردات
١٨٩,٣	١٣٨,٥	١٣٧,٩	٥٩	٠,٥	نسبة صادرات/ الواردات
					أميركا الشمالية
٣٢,٣	٢١,٣	٢٢,٥	١٦,٤	٢٥,٤	صادرات
١٩,٨	٢٢	٢٥,٥	٣١	٤٦	واردات
١٢٨,٣	٦٧	٤٧,١	٢٢,٨	٦,٤	صادرات/ واردات
					الولايات المتحدة
٢٩,٨	١٨,٣	٢١,٣	١٤,٩	٢٤,٨	صادرات
١٨,٧	٢٠,٥	٢٣	٣٠,٦	٣٩,٤	واردات
١٢٥,٦	٦٢	٤٩	٢٠,٩	٧,٣	صادرات/ واردات
					أميركا الوسطى
٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٢	صفر	صادرات
١	١,١	٢,٢	٠,٤	٦,٣	واردات
١١,١	١٧,٨	٢,٨	٢٢,٧	صفر	صادرات/ واردات
					أميركا الجنوبية
٢,٣	٢,٧	١,١	١,٣	٠,٦	صادرات
١	١	٢,٢	٠,٤	٦,٣	واردات
١٧٦,٧	١٧٧,٣	٢٥	١٣١,٨	١,١	صادرات/ واردات
					استراليا ونيوزيلانده
٠,٩	١,٥	٠,٧	٠,٦	٠,٣	صادرات
٠,٢	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٩	واردات
٣٠٥	١٢٣,٣	١٢٧,٩	٢٦٠	٣,٩	صادرات/ واردات

١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
					الضفة الغربية وقطاع غزة
٨	١٠,٥	١٣	-	-	صادرات
٢	١,٥	٠,٧	-	-	واردات
٣١٦,٥	٤٦٨,٢	٩٨٠,٨	-	-	صادرات/ واردات
					دول غير مصنفة
٧,٩	١٨,٤	٣,٢	٢	٠,٣	صادرات
٩,٣	٢٧,٥	٧,٥	٨,٣	٧,٢	واردات
٦٦,٨	٢٨,٣	٢٢,٨	١٠,٧	٠,٥	صادرات/ واردات

المصدر: كافة النسب مستخرجة

أما القيم التي تم استخراج النسب على أساسها فمن:

Central Bureas of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991, P 242 - 245.

٥- تعتبر المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ أي سوق الضفة الغربية وقطاع غزة من أهم الأسواق للتجارة الاسرائيلية، فهي سوق ذات اتجاه واحد، اذ تمنع اسرائيل تسرب الانتاج الفلسطيني الى اسرائيل بينما تغرق ذلك السوق بالمنتجات الاسرائيلية.

فقد بلغت نسبة الصادرات الاسرائيلية للمناطق المحتلة الى واردات اسرائيل من تلك المناطق حوالي ٩٨٠,٨٪ في عام ١٩٧٠ تم تراجعها إلى ٤٦٨,٢٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٣١٦,٥٪ في عام ١٩٩٠.

وبالرغم من هذا التراجع الا أن هذا السوق يعتبر من أهم الاسواق لاسرائيل، فهو سوق ذا تكلفة قليلة، تستطيع أن تفرض عليه قوانينها الخاصة بل أن تسن القوانين الملازمة لمصلحتها متى تشاء.

ولهذا يمكن القول أن سوق الضفة الغربية وقطاع غزة ساعد اسرائيل على الخروج من مأزق خلق اسواق جديدة أو التصدير لمناطق بعيدة مكلفة، وكان أكثر الأسواق ربحية بالنسبة لها اذ ساعدها على تحسين وضع الميزان التجاري الاسرائيلي الكلي.

## الفصل الثالث

### السياسات التجارية الإسرائيلية وأدواتها

١٩٨٠ - ١٩٧٠

#### مقدمه:

رأينا في الفصول السابقة أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد الاسرائيلي، ودور فائض الواردات في توفير الموارد واثاحة الفرصة للتنمية، عن طريق تخصيص الجزء الأكبر من مجمل الاستخدامات لصالح الاستثمار لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وقد قامت اسرائيل ومنذ انشائها باتباع سياسات تجارية مختلفة حسب كل مرحلة من المراحل الاقتصادية التي تمر بها لتحقيق اهداف معينه سواء اقتصادية أو سياسية. وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة تلك السياسات والادوات المستخدمة لتحقيقها، ومن ثم التأكد من فاعلية تلك الأدوات في تحقيق الاهداف.

وسعر الصرف كأداة من ادوات السياسة التجارية أكثر تلك الادوات مثارا للجدل في النظرية الاقتصادية الدولية. ففي عالم الحصص يكون دورة مختلفا عنه في عالم الضرائب الجمركية وعنه في عالم التجارة الحرة. وكذلك فان دوره سيختلف تبعاً لحجم الاقتصاد أي حجم الدولة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة أقسام، الأول يتعرض للسياسات التجارية الاسرائيلية خلال الفترة قيد البحث. والثاني يدرس ادوات تلك السياسة مع التركيز على سعر الصرف كأهم أداه من ادوات السياسة التجارية. وفي القسم الثالث ندرس التخفيضات التي طرأت على سعر الصرف والسياسات الاقتصادية المصاحبة، وأثر التخفيض على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

## القسم الأول

### السياسات التجارية الاسرائيلية للفترة ١٩٥٠-١٩٧٠

المعاملات الدولية هو التعبير الذي يطلق علي العلاقات الاقتصادية بين اقتصاد ما والعالم الخارجي. (١٣)

والسياسة التي تحدد نوعية هذه العلاقة هي السياسة الخارجية الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها في ميزان المدفوعات على شكل تبادل في السلع والخدمات بين هذا الاقتصاد والعالم الخارجي، وكذلك تسوية المدفوعات بالعملة المختلفة. والسبب في ذلك حسب النظرية الاقتصادية الدولية ان الدول تتاجر مع بعضها البعض لتحقيق أقصى منفعة، حيث لا تستطيع أن توفر الموارد المتاحة لانتاج جميع ما تحتاجه من سلع وخدمات.

وبهذا تكون الدول قد احسنت استخدام الموارد لانتاج سلع تحقق ميزاتها النسبية في ضوء المعطيات النظرية الريكاردية في المنافع المتبادلة، وفي انتاج السلع التي تستخدم كثافة عناصر الانتاج المتوفرة لديها حسب معطيات النظرية الحديثة لهكشر وأولين.

والأصل في نظريات الاقتصاد الدولي ان المنافع القصوى تتحقق عند حرية التجارة، والاستثناء هو تقييد التجارة وعلى أرض الواقع عادة ما تلجأ الدول الى سياسات تقييد التجارة مثل فرض الضرائب الجمركية (TARIFF) أو تقييد المستوردات بحصص معينة (quota).

#### أولاً: سياسة تقييد الواردات ونظام الحصص (١٩٤٩-١٩٥١) (١٤)

مرت السياسات التجارية بمراحل عدة لخدمة أهداف كل مرحلة من المراحل، ففي الفترة ما بين بداية انشاء الدولة ١٩٤٩ وحتى نهاية عام ١٩٥١، ارتكزت السياسة التجارية الاسرائيلية على دعائم ثلاث وهي سياسة تقييد الواردات، ونظام الحصص، وأخيراً تقييد كامل لسوق العملات الأجنبية في محاولة لتصليح الميزان الداخلي الذي كان يبرز تحت وطأ التضخم والارتفاع الجنوني في الاسعار.

ويهدف نظام الحصص في العادة الى تقييد الكمية المعروضة من المستوردات وذلك بعدم السماح باستيرادها الا بحصص معينة تكون في العادة أقل من الكمية



المطلوبة. ونتيجة ذلك ترتفع الاسعار المحلية للمستوردات وتراجع الكمية المستهلكة منها ولا يجد المستهلكون بديلا الا السلع المحلية، حيث تزداد الكمية المطلوبة منها مما يشجع المنتجون لزيادة انتاجها. (١٤)

ويتيح نظام الحصص للمستورد أن يفرض سعرا أعلى لكل وحدة من السلع المقيد استيرادها وبالتالي يحصل على ربح احتكاري Monoply Profit تماما كما في سوق الاحتكار نتيجة لتراجع العرض. ويكون سعره أعلى بكثير من اسعار سوق المنافسة وعادة ما تلجأ الحكومات الى فرض أثمانا لرخص الاستيراد. (١٤)

وقد كانت الأهداف المعلنة لنظام الحصص في اسرائيل هي عدم اغراق السوق بالسلع الكمالية وذلك لتوفير الاساسيات. ولذا وضعت الحكومة رخصا لاستيراد سلع معينة كانت في معظمها استهلاكية، ومع الوقت والاقتراب من نهاية ١٩٥١ أصبحت السلع المسموح باستيرادها لا تغطي الا جزء يسيرا من الطلب على السلع مما أدى الى ارتفاع مجنون في الاسعار وبدأت السلع بالاختفاء من الأسواق، وانتشرت السوق السوداء. وتراجع انتاج السلع المحلية لعدم وجود المواد الخام. وتراجعت الاحتياطات الأجنبية. (١٥)

#### **ثانيا: التحرير التدريجي للواردات وتحسين ميزان المدفوعات ١٩٥٢-١٩٦١**

في صيف ١٩٥١ بدا أنه لا مفر من التحول في السياسة والذي تم فعلا في شهر شباط ١٩٥٢، حيث قدمت سياسة اقتصادية جديدة لتعلن بداية مرحلة جديدة يمكن تقسيمها الى قسمين منذ ١٩٥٢-١٩٥٤ والثانية من ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦١.

وفي عام ١٩٥٢ حصل تحول شامل في السياسة الاقتصادية عامة، والتجارية خاصة، وكان التخفيض الشهير لسعر صرف العملة الاسرائيلية مصحوبا بسياسة مالية ونقدية مقيدة بالاضافة الى التحرك باتجاه الاعتماد على ميكانيكية السوق وتحرير الاسعار واستمرت هذه السياسة حتى عام ١٩٥٤.

وخلال تلك الفترة تم تقديم نظام جديد لسعر الصرف فيه ثلاثة اسعار مختلفة للواردات.

جدول رقم ٣-١

أسعار الصرف الفعلية للواردات ١٩٥٢-١٩٥٤. (ليرة اسرائيلية/دولار امريكي)

السنة	السعر الرسمي	سلع استهلاكية	مواد خام	سلع استثمارية
١٩٥٢	٠,٧	٠,٦٢	٠,٨٣	١,١٧
١٩٥٣	٠,٨٧	١,١٣	١,٢١	١,٦٤
١٩٥٤	١,٥٢	١,٣٩	١,٦٩	٢,٠٩

المصدر: محمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل، حجمها- تركيبها- اتجاهاتها وسياساتها، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧١، جدول رقم ١٨، ص ١٥٦.

ومن الجدول نستطيع أن نرى أن أهم الأهداف الأولية كان توفير السلع الاستهلاكية ولكن ومع الوقت بدأ التحرك نحو زيادة السعر الرسمي بهدف الوصول الى سعر توازني يمكن تعميمه على كافة المستوردات.

وقد تم تخفيض القيود عن الاسعار والسماح ولكن بحدود لقوى السوق بالعمل، مما خفف من انتشار السوق السوداء، وان بقيت موجودة ولفترة طويلة وبقيت بعض القيود على الاستيراد كان الهدف منها محاولة تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ومنذ بداية ١٩٥٥ بدأ التحرير التدريجي للواردات من نظام الحصص، وبدأ التحول في الأهداف من تحسين لوضع ميزان المدفوعات، الى حماية الصناعة المحلية وانتاج بدائل الواردات. ويتضح هذا في تحرير واردات الانتاج من المواد الخام، وان كانت الواردات لا تزال تخضع لرخص الاستيراد.

(جدول رقم ٣-٢)

توزيع الواردات للفترة (١٩٥١-١٩٥٩) %

السنة	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
سلع استهلاكية	٢٥,٣	٢٢,٦	٢٠,٩	١٦,٦	١٥,١	١٣,٧	١١,٦	١٢,٧	١٠,١
مواد خام	٣٦,٦	٣٦,٧	٤٥,١	٥١	٥١,٩	٤٩,٦	٤٩	٥٠,٧	٥٥,١
سلع استثمارية	٢٨,٩	٢٨,٢	٢٢,٩	٢١,٨	٢٣	٢٧,٧	٢٦,٩	٢٦,٩	٢٦,٥
وقود	٩,٢	١٢,٤	١١,١	١٠,٦	١٠	٩	١٢,٥	٩,٧	٨,٢
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: محمد صقر، دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر ١٩٧٣. ص ٣١.

من الجدول نلاحظ تراجع نصيب السلع الاستهلاكية من مجمل الواردات وزيادة نصيب المواد الخام وان بقيت السلع الاستثمارية محافظة على نفس النسبة تقريبا لطيلة الفترة .

وفي تلك الفترة منع استيراد كافة السلع الاستهلاكية والتي لها شبيه في الصناعة المحلية. والمشكلة كانت في تشجيع انتاج السلع الاستثمارية ومنع استيراد أي سلعة استثمارية لها مثيل في الانتاج المحلي، مما أدى في بعض الأحيان الى اعاقه انتاج سلعة أخرى في قطاع أخر تستخدم تلك السلعة المستورده. ولذا يمكن القول أن التحرير الحقيقي كان للمواد الأولية أما تحرير استيراد السلع الأخرى فلم يكن بنفس المستوى.

**ثالثا: الاستغناء الكامل عن نظام الحصص واستبداله بالضرائب الجمركية وتحرير كامل للواردات (١٩٦٢-١٩٧٠)**

#### التعرفة الجمركية: (١٤) Tariff

التعرفة الجمركية هي الضريبة المفروضة على السلع والخدمات خاصة المستوردات المختلفة وهناك حالات قليلة تفرض فيها الضريبة على الصادرات يكون الهدف منها تقليل الصادرات من أجل رفع اسعارها.

وتهدف الضرائب على المستوردات عادة الى حماية الصناعة المحلية البديلة وذلك نتيجة ارتفاع سعر البديل المستورد. وبذا تصبح الصناعة المحلية أقدر على المنافسة مما يؤدي الى زيادة انتاجها، ويتم عندها تحويل في الموارد لصالح القطاع المنتج لتلك السلع والخدمات.

وفي الاقتصاد الصغير حيث المستوردات قليلة الحجم بالنسبة للانتاج العالمي لا تؤثر التعرفة الجمركية على الاسعار العالمية. ولهذا يمكن فرض معدل تعرفه مرتفع، لتصبح السلع المستوردة مرتفعة الاثمان لجذب الموارد الاقتصادية نحو القطاع المحمي بالتعرفة فيقل حجم الاستيراد في ذلك الاقتصاد.

وإذا كان البلد الذي يفرض التعرفة ذا اقتصاد كبير فان التأثير على الاسعار العالمية نتيجة فرض التعرفة يكون كبيرا أيضا. اذ ان حجم مستوردات البلد الكبير يشكل جزء كبيرا من الانتاج العالمي. وإذا تراجع حجم المستوردات نتيجة فرض التعرفة يخلق

فائضا في العرض العالمي للسلع، ونتيجة ذلك تتراجع الاسعار النسبية للصادرات العالمية.

وبالنسبة للصادرات فان حجم الصادرات الكبير يتيح للبلد الكبير أن يتصرف كبائع وحيد للسلعة. وعندما يقوم بلد ما بهذا الحجم بتخفيض صادراته بفرض ضرائب عليها مثلا، فان كمية العرض العالمي تتراجع مما يؤدي الى ارتفاع في سعرها. أي أن تلك البلد تتمتع بما يسمى بالقوة الاحتكارية Monopoly Power

وتؤثر التعرفة الجمركية على الناتج القومي فيتراجع نتيجة فرض التعرفة، أما مقدار هذا التراجع فيحدد بكيفية توزيع حصيلة التعرفة. وهذا التوزيع لا بد وأن يؤثر على الطلب والاستهلاك. وبشكل عام اجمعت النظريات الاقتصادية على أن التعرفة الجمركية لا بد وأن تؤدي الى التأثير السلبي على المستهلك بدفعه الى مستوى استهلاك أقل، أي وضعه على منحني سواء يقع اسفل منحني السواء الذي يمكن أن يكون عليه دون قيود على التجارة. (١٤)

أما تأثير التعرفة على الرفاه الاقتصادي فيعتمد على تأثير التعرفة على شروط التبادل التجاري، وعلى مستوى الرفاهية الاقتصادية العالمية. فالتعرفة الجمركية تؤدي الى ارتفاع اثمان المستوردات (وبفرض بقاء اسعار الصادرات دون تأثير) فان شروط التبادل التجاري Terms of Trade تتحسن. ولكن المستهلك الآن يدفع ثمنا أعلى من السعر العالمي يزداد كلما ازداد معدل التعرفة وبهذا تزداد خسارته من خلال ازدياد تكلفة الفرصة البديلة.

وإذا قامت الدول الأخرى بفرض تعرفة جمركية مماثلة، فان حرب التعرفة الجمركية هذه، لا يدفع ثمنها الا المستهلك. ويؤكد مؤيدو حرية التجارة على أن مستوى الرفاهية العالمية لا بد وأن يتراجع حتى لو افترضنا أن اقتصاد ما قد ربح من فرض التعرفة. حيث أن الآخرون يدفعون من مستوى رفاهيتهم الاقتصادية بسبب الاختلال في الاسعار بين الدول المختلفة.

وفي إسرائيل يمكن اعتبار الفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٧٠ فترة التقدم التدريجي نحو التحرير الكامل للواردات. حيث تم اعلان سياسة اقتصادية جديدة في شهر شباط ١٩٦٢.

## القسم الثاني

### أدوات السياسة التجارية (سعر الصرف)

يحدد سعر الصرف بعوامل العرض والطلب والتي تتمثل في بنود ميزان المدفوعات ومن العوامل المؤثرة في الطلب، الصادرات من السلع والخدمات، والتحويلات للداخل، وحركات رؤوس الأموال الداخلة، والصادرات من الذهب.

أما أهم العوامل المؤثرة في العرض فهي: المستوردات من السلع والخدمات، التحويلات للخارج، وحركات رؤوس الأموال الخارجة والمستوردات من الذهب. (١٧)

#### أولاً: مفهوم وتعريفات سعر الصرف: (١٨)

عند دراسة موضوع يتعلق بالتجارة الخارجية، وبسعر الصرف كأهم أدوات السياسة التجارية لا بد وأن يتم التعرض الى عدة مفاهيم لسعر الصرف وهنا يجب تحديد وتعريف كل مفهوم من هذه المفاهيم (١٢).

وسعر الصرف بشكل عام هو النسبة بين سعري عمليتين مختلفتين (العملة المحلية الأجنبية) وبالتالي فإن أي ارتفاع في معدل سعر الصرف انما يعني ارتفاع سعر العملة الأجنبية وبالتالي فهو تخفيض لسعر العملة المحلية. ولذا فالتخفيض بالعملة بنسبة معينة انما يعني ارتفاع في سعر العملة الأجنبية بنفس النسبة. (١٢)

أ- سعر الصرف الرسمي: وهو السعر الذي تعلنه الحكومة كسعر رسمي (official Rate) وفي اسرائيل عادة ما يستخدم هذا السعر احصائياً لتحويل اسعار الصادرات والواردات مثلاً للعملة الاسرائيلية.

ب- سعر الصرف المعتاد: (Formal Rate) وهو السعر الذي تحدده الحكومة والتي يقوم بها المتعاملون بالعمله الأجنبية (مثل البنوك) بشراء وبيع العمله الأجنبية فعلياً.

وفي اسرائيل ومنذ انشائها كان السعر المعتاد مثبتاً من الحكومة وعملت البنوك كوسطاء مرخصين للتعامل بالعمله الأجنبية.

وكان سعر الصرف الرسمي مساويا في معظم الأحيان لسعر الصرف المعتاد ولذا فإننا عندما نقول السعر الرسمي انما نعني السعر الذي تحدده الحكومة للتعامل بالعمله الأجنبية. ولهذا فهو من أهم مكونات سعر الصرف الفعال.

#### ج- سعر الصرف الفعال: Effective Exchange Rate

وهو السعر الذي يدفعه فعليا المستورد مقابل مستورداته، أو يتلقاه المصدر لصادراته. ومن الواضح ان المستورد لا بد وأن يقوم بدفع قيمة مستورداته بالعمله الأجنبية بالسعر الرسمي أو المعتاد، مضافا اليها كافة ما يدفعه من ضرائب ورسوم. أما المصدر فهو يقبض قيمة صادراته بالسعر الرسمي مضافا اليها ما يتلقاه من اعانات واعفاءات. وبالتالي فالسعر الفعال هو السعر الرسمي مضافا اليه كافة الاعانات أو الضرائب الجمركية.

#### د- سعر الصرف التوازني Equilibrium Exchange Rate

وهو سعر العملة في سوق العملات الأجنبية والبعيد عن التدخل الحكومي والذي تتساوي عنده الكمية المعروضة من العملة الأجنبية مع الكمية المطلوبة وفي اسرائيل ومنذ البداية حتى السبعينات لم يكن هناك سعر توازني لأن سعر الصرف الرسمي كان دائما محددًا من الحكومة، مما يعني أن الطلب كان دائما أكثر من العرض.

ولذا فان التركيز في هذا البحث على سعر الصرف الفعال انما يعطي فكرة قريبة عن السعر التوازني الذي يجب أن يكون عليه سعر الصرف في حالة عدم التدخل الحكومي.

إن عدم وجود توازن في سوق الصرف الأجنبي يعني أنه عند هذا السعر الذي تحدده الحكومة والموجود فعليا، فان المشتريين راغبين بدفع سعر أعلى للعمله الأجنبية، وبالتالي فان مستهلكي السلع المستورده مستعدين لدفع سعر أعلى مما يدفعه المستورد. وقد تتدخل الحكومة عندها فتحدد اسعار السلع المستورده محليا. أو تترك المستورد لتحديد أي سعر يراه وبالتالي فهو يبيع بسعر أعلى بكثير من السعر العادي وبهذا فهو يحقق ربحا اضافيا وهو ما أشرنا اليه في القسم الأول Monopoly Profit .

## ثانياً: مكونات سعر الصرف الفعال في اسرائيل: (١٨)

### أ- سعر الصرف الرسمي أو المعتاد

عرفنا أن سعر الصرف الرسمي (المعتاد) هو أهم مكونات سعر الصرف الفعال وفي بداية انشاء الدولة كان هناك سعراً رسمياً للواردات والصادرات قد كان سعر الصرف الرسمي للصادرات والواردات ٠,٣٤ ليرة لكل دولار. وفي عامي ١٩٥٠، ١٩٥١ استخدم سعر صرف رسمي واحد هو ٠,٣٥٧ ليرة/ دولار.

وعند تخفيض عام ١٩٥٢ تم تقديم ثلاثة اسعار صرف رسميه الأول يستخدم لصادرات الماس وتساوي ٠,٣٥٧ ليرة/ دولار. والثاني لصادرات الحمضيات ويساوي ٠,٧١٤ والثالث يستخدم لكافة المبادلات الأخرى ويساوي ١ ليرة اسرائيلية/ دولار.

ومنذ عام (١٩٥٢) وخلال عام ١٩٥٣ و ١٩٥٤) بدأ التحول من السعر الأقل الى الأكثر حتى تم التوصل الى سعر موحد لكافة المبادلات يساوي ١,٨ ليرة/ دولار. وذلك بإضافة ٠,٨ ليرة على السعر الثالث السابق.

وبقي السعر على هذا الحال حتى تخفيض ١٩٦٢ ليصبح ٣ ليرة/ دولار، وحصل تخفيض آخر في عام ١٩٦٧ وأصبح السعر الرسمي ٣,٥ ليرة/ دولار وبقي كذلك حتى بداية السبعينات.

### ب- سعر الصرف الفعال للواردات Effective Exchange Rate For Imports

يحتوي سعر الصرف الفعال للواردات في اسرائيل على مكونات أخرى بالإضافة الى سعر الصرف الرسمي مثل الضرائب الجمركية، ضرائب استهلاك، ضرائب السوق الموازية، الحساب التجاري الحكومي، وحساب فروق الاسعار.

وقد بلغت نسبة تلك المكونات من سعر الصرف الفعال ما بين ٩-٣٠٪ طيلة الفترة. وقد كانت التعرفة الجمركية أهم تلك المكونات. اذ بلغت ١٠٠٪ من المكونات غير الرسمية لسعر الصرف الفعال حتى عام ١٩٥١. ثم تراوحت ما بين ٥٠-٧٥٪ بعد ذلك. أما ضريبة الاستهلاك والتي كانت تدفع على الانتاج المحلي وعلى الواردات أيضاً فلم تبدأ الا عام ١٩٥٥ وكانت تشكل ٤٪ فقط من المكونات غير الرسمية، وقد ازدادت منذ عام ١٩٥٨ لتصل الى ١٢,٧٪ من المكونات غير الرسمية في عام ١٩٦٢. وبقيت كذلك حتى عام ١٩٧١. (١٨)

أما صندوق الحسابات المتساوية وكذلك الحساب التجاري الحكومي فهما معا المكون الثاني من حيث الحجم في المكونات غير الرسمية. وصندوق الحسابات المتساوية هو حساب وجه في الاساس لتحويل فروق الاسعار في بعض الواردات الهامة مثل الوقود والواردات الخاصة بالزراعة والطعام.

وكان يهدف لجعل سعر السلعة المستورده متوازيا محليا برغم التقلبات في الاسعار العالمية، وذلك بدفع تعويضات معينة لبعض الواردات عندما يرتفع سعرها العالمي. وقد تمتعت واردات الوقود بهذا النوع من الاعانة ولذا بقيت اسعارها ثابتة حتى عام ١٩٧٠.

وكان هذا الصندوق يغطي اية ضريبة اضافية تفرض على واردات السلع الهامة. فقد فرضت على واردات الوقود ٢٠٪ ضريبة اضافية في عام ١٩٧٠ تم تغطيتها بالكامل من هذا الصندوق. أما الحساب التجاري الحكومي فيعكس عمليات التجارة الخارجية الحكومية. وكان هذا الحساب يمول الواردات الحكومية من السلع التي تخضع لاستيرادها فقط (القمح، الشعير،... الخ) حيث ان السياسة التجارية الاسرائيلية بقيت ولفترة طويلة تضع اسعارا شبة ثابتة لتلك السلع بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض اسعارها العالمية فقد نتج في هذا الحساب فائض في بعض الاحيان وعجز في احيان أخرى ونتج الفائض عن الضرائب المفروضة على بعض تلك الواردات أما العجز فقد نتج عن اعانات البعض الأخر.

في البداية شكل صندوق الحسابات المتساوية مع الحساب التجاري الحكومي نسبة مرتفعة وصلت الى ٤٩,٥٪ من المكونات غير الرسمية لسعر الصرف في عام ١٩٥٢ وبدأت بالتراجع وحتى عام ١٩٥٧، اذ لم تتعد ١,٣٪ عام ١٩٥٦، ولكن وفي عام ١٩٥٨ ارتفعت الى ٢٠٪ وتراجعت لتصل الى ٩,٥٪ في عام ١٩٦٢ وبقيت حول هذا المعدل حتى عام ١٩٧٠.

أما الاعانات الأخرى للواردات مثل تعويضات فروق الاسعار فقد كانت نسبتها قليلة، اذ أن معظم اعانات الواردات الأخرى كانت تتم عن صندوق الحسابات المتساوية، والحساب التجاري الحكومي. أما اعانة فروق اسعار الصرف فقد بدأ عام ١٩٥٥ وانتهت بعد ذلك بسنتين تقريبا. ولم تستمر بقية الاعانات الا فترة قصيرة.



### ج- سعر الصرف الفعال للصادرات: (١٥)

يمكن تعريف سعر الصرف الفعال للصادرات بأنه ذلك السعر الذي يقرر المصدر على ضوئه أن يصدر السلعة أو يبيعها محليا، أو ينتج سلعة أخرى مختلفة. ولهذا فإن سعر الصرف الفعال للصادرات لا بد وأن يحتوي على سعر الصرف الرسمي مضافا إليه أي نوع من الاعانات يتلقاها المصدر.

وفي اسرائيل تغيرت المكونات غير الرسمية لسعر الصرف الفعال للصادرات أكثر من مرة اذ عمدت الحكومة الاسرائيلية وعلى مدى الفترة في التدخل بسياسات تجارية مختلفة للتأثير على اسعار صرف الصادرات الفعاله، ليس بهدف التأثير على التبادل التجاري فقط، وإنما بهدف التدخل في سعر الصرف.

ولذا كان هناك عدة اعانات للصادرات أهمها اعانة أو علاوة تعطى على الناتج الكلي، وكذلك اعانات مدخلات الانتاج، وأخيرا اعانات مختلفة متنوعة أخرى.

#### ١- اعانات المخرجات النهائية. (١٥)

في البداية وحتى عام ١٩٥٠ كانت الاعانات تعطى لعهده صادرات من السلع بمعدل يتراوح بين ١٠-١٢٪ تعطي على القيمة الاجمالية للصادرات. وفي نهاية عام ١٩٥٠ أصبحت تعطى على القيمة المضافة للصادرات. وعند تخفيض عام ١٩٥٢ اوقفت الاعانة تماما واعطيت لبعض الصادرات الهامة فقط.

وفي عام ١٩٥٦ تم اقرار خطة عامة للاعانة تعطي المصدر ٠,٥ ليرة/ دولار على القيمة المضافة لصادراته. وقد ضمننت الحكومة سعر صرف ثابت ١,٨ ليرة/ دولار وبهذا فإن المصدر قد ضمن سعر صرف يساوي ٢,٣ ليرة/ دولار.

وضمن خطة الاعانة هذه فقد بقيت واردات مدخلات الانتاج مضمونة تحت سعر ١,٨ ليرة/ دولار. كما أعفيت تلك المستوردات من الضرائب. ولكن تلك الخطة لم تطبق بالكامل ولم تشمل كافة الصادرات ولهذا وفي عام ١٩٥٩ أقرت خطة أخرى اضافة للاعانة يتم بموجبها دفع اعانة بقيمة ١,٢ ليرة/ دولار من الصادرات، تدفع على قسمين، الأول ٠,٨٥ ليرة/ دولار على القيمة المضافة للصادرات، وقسم آخر عبارة عن اعانة اضافية قيمتها ٠,٣٥ ليرة/ دولار تدفع على أي زيادة في الصادرات عن صادرات عام

وبعد تخفيض عام ١٩٦٢ الغيت خطة الاعانة العامة والاضافية، واستثنت بعض الصناعات مثل صناعة النسيج. وفي عام ١٩٦٦ تم اقرار خطة جديدة تمنح الاعانة بموجبها على القيمة الاجمالية للصادرات وليس على القيمة المضافة مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة القيمة المضافة في الصناعة الى كافة الصناعات لتحديد معدل الاعانة، حيث يعطى أعلى معدل اعانة لتلك الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

وفي عام ١٩٦٧ وبعد التخفيض وحتى عام ١٩٧١ تم تخفيض معدل الاعانات نتيجة الزيادة في حجم الصادرات.

## ٢- اعانات مدخلات الانتاج. (١٥)

كانت هذه الاعانات تعطى على صورتين، مباشرة والأخرى غير مباشرة. والاعانات المباشرة هي تلك التي تعطى مباشرة للمدخلات الهامة في صناعة التصدير، مثل أجور نقل بعض المواد كالوقود التي كانت تتمتع بأسعار نقل مدعومة من الحكومة. وكذلك نقل الصادرات التي كانت تعفى من الضرائب. بينما كانت رسوم وضرائب أجره نقل الواردات تصل الى ٢٪ من قيمتها.

أما الاعانات غير المباشرة فقد كانت تعطى على شكل قروض وهي أهم اعانات مدخلات الانتاج وتهدف الى توفير تمويل قصير الأجل للصادرات. وكانت هذه الاعانات تعطى على ثلاثة أشكال.

الأول قروض القيمة المضافة وكانت تتم بالعمله الاسرائيلية، ويدفع المصدر من ٦-١٠٪ فائدة على تلك القروض.

والشكل الثاني من اشكال تلك القروض كان قروضا لواردات مدخلات انتاج الصادرات وكان يعطى بالعمله الاجنبية بسعر فائدة ٦٪ وهو سعر منخفض نسبيا. ولم يكن الاقبال شديدا على هذا النوع من القروض خوفا من تخفيض العملة.

وهناك نوع ثالث من القروض يعطى لتغطيه فروق التوقيت بين بيع المصدر لصادراته وقبض اثمانها.

### ٣- حقوق الاستيراد:

وهي حقوق تعطى للمصدرين لاستيراد مدخلات انتاج لصادراتهم، وفي بعض الأحيان كانت تعطى بعض الحقوق لاستيراد مدخلات صناعات أخرى. ومن هذه الحقوق حقوق الباماز Pamaz Rights حيث أقرت هذه الخطة عام ١٩٥٣. وفي هذه الخطة يمنح جميع المصدرين (ما عدا مصدري الماس والحمضيات) حق استخدام جزء من حصيلة الصادرات لشراء واردات مدخلات الانتاج اللازمة لانتاج سلعهم، أو أي سلع أخرى للتصدير.

أما القسم الآخر من حصيلة الصادرات والذي يجب أن يساوي القيمة المضافة يمكن أن يستخدم جزء منه لاستيراد مدخلات لانتاج سلع للسوق المحلي وبيعها للمنتجين. والسبب في ذلك أن واردات مدخلات تلك السلع كانت مقيدة في ذلك الوقت. وبهذا فان المصدر يحقق ربحا تاما كما في نظام الحصص (quota Profit) وفي عام ١٩٥٦ ونتيجة الخطة العامه لاعانة مخرجات الصادرات النهائية، فان تلك الحقوق تراجعت لتنتهي في عام ١٩٥٩ نتيجة تحرير الواردات والسماح باستيرادها.

### ثالثا: نظام سعر الصرف الاسرائيلي

سندرس في هذا القسم العلاقة بين اسعار الصرف الرسمية والفعالة وكذلك المكونات غير الرسمية في نظام سعر الصرف الاسرائيلي والتغيرات التي طرأت على اسعار الصرف الفعالة ومكوناتها واسباب واهداف تلك التغيرات.

#### أ- سعر الصرف الرسمي والفعال:

سعر الصرف الرسمي هو المكون الرئيسي من مكونات سعر الصرف الفعال. ويجب الاهتمام بآية علاقة محتملة بين تحرك الاثنين. ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا توجد علاقة محتملة بين تحرك سعر الصرف الرسمي والمكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال. ويعتمد هذا الافتراض على أن تلك المكونات لم تصمم في الأصل من أجل التأثير على السعر الرسمي، ولكنها ادوات لتحقيق سياسات تجارية معينة.

وفي المقابل هناك من يعتقد أن العلاقة وثيقة بين الاثنين وان السعر الرسمي والمكونات غير الرسمية لسعر الصرف بديلان لبعضهما البعض وبناء على هذا الافتراض فان أي زيادة في سعر الصرف يجب أن يقابلها تراجع في المكونات غير الرسمية لسعر الصرف الفعال، والعكس صحيح. (١٨)

جدول رقم (٣-٣)  
 سعر الصرف الرسمي والمكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال (ليرة  
 اسرائيلية/ دولار امريكي)

السنة	سعر الصرف الرسمي		المكونات غير الرسمية لسعر الصرف الفعال	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٤٩	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٠٤٦	٠,٠١٢
١٩٥٠	٠,٣٥٧	٠,٣٥٧	٠,٠٤٥	٠,٠٢٨
١٩٥١	٠,٣٥٧	٠,٣٥٧	٠,٠٣٨	٠,٠٥
١٩٥٢	٠,٧٠٢	٠,٦٩٤	٠,١١١	٠,١٠٥
١٩٥٣	١,١٦٣	٠,٨٢	٠,٣٣٧	٠,١١٣
١٩٥٤	١,٦٦٣	١,٥٠٦	٠,٢٩٣	٠,٠٦٣
١٩٥٥	١,٨	١,٨	٠,٤١١	٠,٠٢٧
١٩٥٦	١,٨	١,٨	٠,٤٦١	٠,٢٤٩
١٩٥٧	١,٨	١,٨	٠,٥٣٤	٠,٤٠٩
١٩٥٨	١,٨	١,٨	٠,٥٥	٠,٥٦٩
١٩٥٩	١,٨	١,٨	٠,٧	٠,٦٩
١٩٦٠	١,٨	١,٨	٠,٧٧	٠,٧٨
١٩٦١	١,٨	١,٨	٠,٨	٠,٨٦
١٩٦٢	١,٨	١,٨	٠,٥٧	صفر
١٩٦٣	٣	٣	٠,٤٩	٠,٠٤
١٩٦٤	٣	٣	٠,٤٧	٠,٠٦
١٩٦٥	٣	٣	٠,٥٥	٠,٠٨
١٩٦٦	٣	٣	٠,٥٩	٠,٢٧
١٩٦٧	٣	٣	٠,٦٨	٠,٥٧
١٩٦٨	٣,٥	٣,٥	٠,٦٣	٠,٥٤
١٩٦٩	٣,٥	٣,٥	٠,٧٢	٠,٥٥
١٩٧٠	٣,٥	٣,٥	٠,٩٢	٠,٩٩
١٩٧١	٣,٥	٣,٥	١,٢٤	١,٢٩

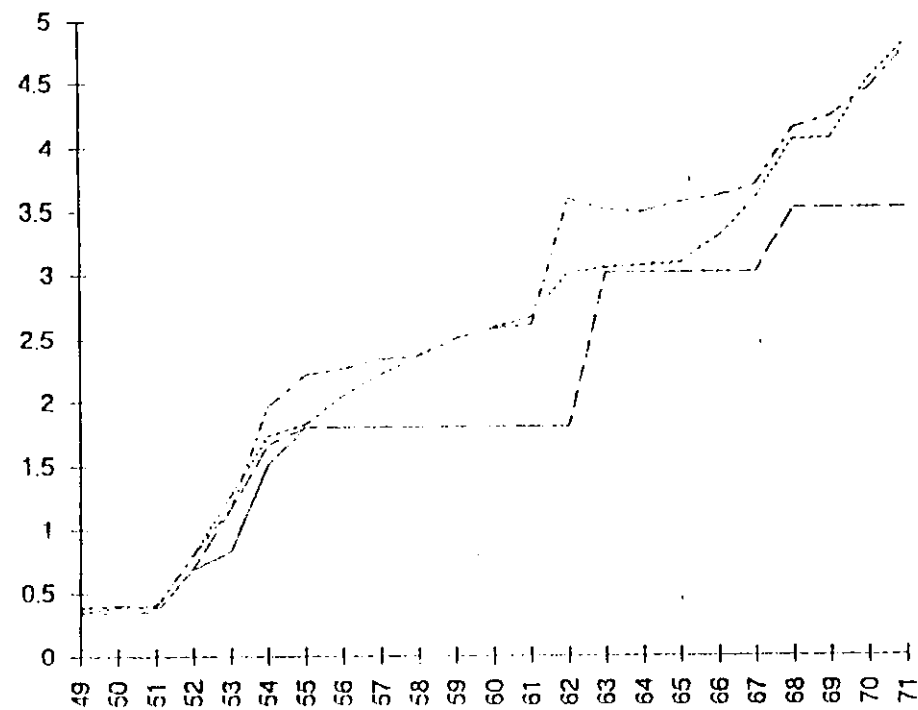
المصدر: جدول رقم (أ) الملحق

شكل رقم (٣-١)

سعر الصرف الفعال والرسمي للواردات والصادرات الاسرائيلية

١٩٤٩ - ١٩٧١

IL/\$



السعر الرسمي للصادرات  
السعر الرسمي للواردات  
سعر الصادرات الفعال  
سعر الواردات الفعال

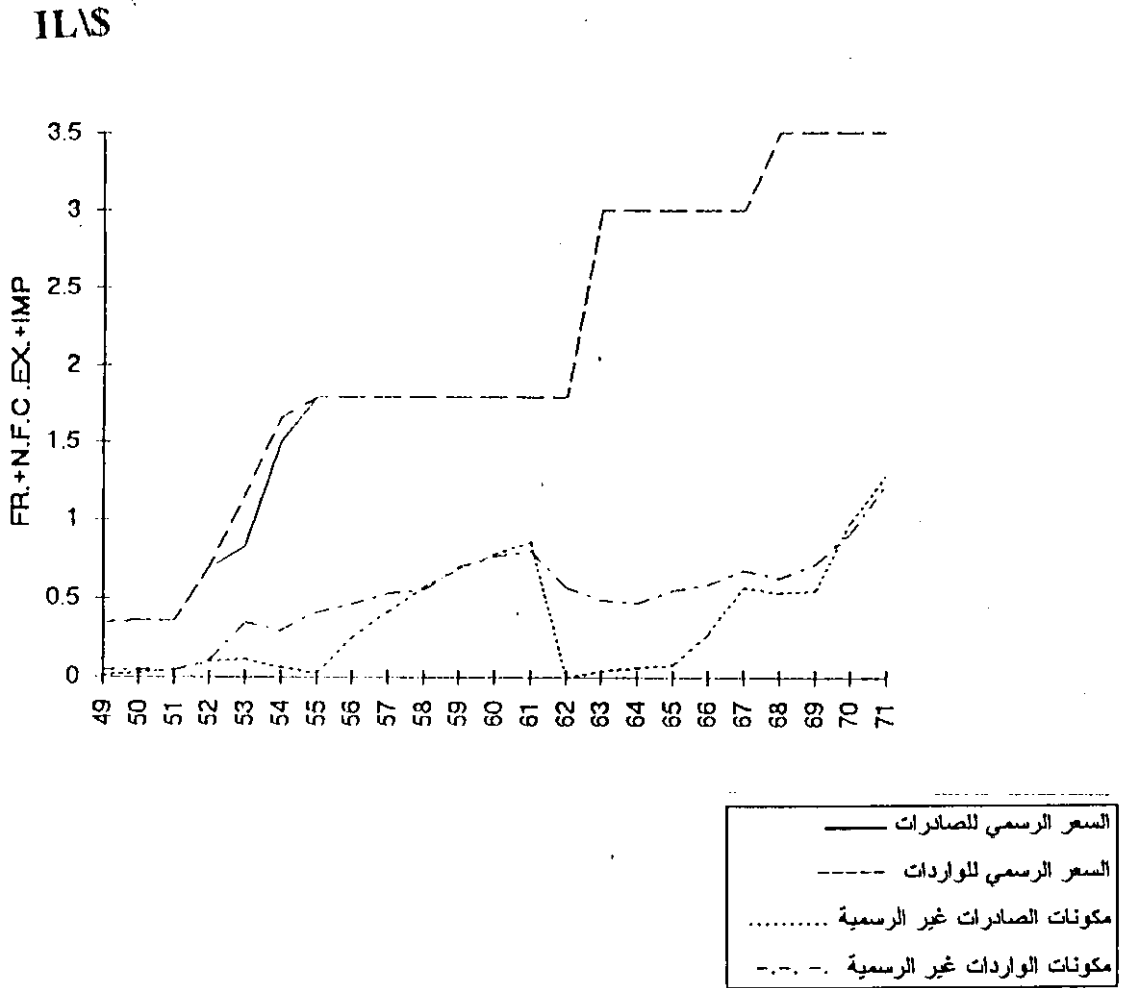
المصدر: جدول رقم (٣-٣) و جدول رقم (٤-٣)

شكل رقم (٣-٢)

سعر الصرف الرسمي والمكونات غير الرسمية

للصادرات والواردات

١٩٤٩ - ١٩٧١



المصدر: جدول رقم (٣-٣)

ويوضح الجدول رقم (٣-٣) وكذلك الشكل رقم (٣-١) أن المكونات غير الرسمية في سعر صرف الواردات والصادرات الفعال كانت في البداية تتحرك بمعزل عن السعر الرسمي. لذا يمكن القول أنه فيما بين عام ١٩٤٩-١٩٥٢ كانت تلك المكونات تستخدم كأداة من أدوات السياسة التجارية وليس للتأثير على سعر الصرف.

وفي عام ١٩٥٢ وعندما تضاعف سعر الصرف الرسمي نتيجة التخفيض تضاعفت أيضا المكونات غير الرسمية لصادرات الواردات، مما يعني أن نصيب تلك المكونات وكذلك نصيب السعر الرسمي لم يتغيرا في سعر الصرف الفعال.

ومنذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦١ بقي سعر الصرف الرسمي ثابتا وازدادت المكونات غير الرسمية. ويوضح الشكل (٣-٢) أن الزيادة في المكونات غير الرسمية للواردات كانت منتظمة، أما المكونات غير الرسمية للصادرات فقد كانت متذبذبة تسجل زيادة ثم تراجعاً (١٩٥٥، ١٩٥٦) ثم تعود للارتفاع وبشكل حاد (منذ ١٩٥٥-١٩٦١)

وعند تخفيض ١٩٦٢ اختفت المكونات غير الرسمية في سعر صرف الصادرات الفعال، وأصبحت صفراً بينما تراجعت المكونات غير الرسمية للواردات بنسبة ٢٨٪ فقط.

وبعد تخفيض ١٩٦٧ تراجعت المكونات غير الرسمية في سعر صرف الصادرات والواردات لمدة سنة واحدة ثم عادت وارتفعت بشكل حاد للواردات والصادرات.

من السابق يمكن القول، أنه في البداية فقط استخدمت المكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال (للصادرات والواردات) كأداة من أدوات السياسة التجارية وليس كبديل عن التخفيض أو للتأثير على سعر الصرف الرسمي.

وبعد عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٧ كانت المكونات غير الرسمية في سعر صرف الصادرات الفعال تستخدم كبديل عن المكونات الرسمية للتأثير على سعر الصرف بدلا من التخفيض المباشر. أما المكونات غير الرسمية في سعر صرف الواردات الفعال فقد كانت تستخدم لتحقيق السياسة التجارية لتلك الفترة والتي كانت أهم مظاهرها حماية الصناعة المحلية وإنتاج بدائل الواردات.

## ب- سعر الصرف الفعال للصادرات والواردات

ان التغيير في سعر الصرف الفعال سواء للواردات أو الصادرات يجب أن ينظر اليه من خلال السياسة التجارية التي تؤثر على المكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال وكما رأينا. فأيه زيادة في سعر الصرف الفعال للصادرات مثلا لا بد وأن يكون من أسبابه سياسة تجارية تعطي اعانات كثيرة للمصدرين أو تخفض من الضرائب والرسوم الجمركية على واردات مدخلات مكونات الانتاج في السلعة المصدره.

أما التراجع في سعر صرف الواردات الفعال فأنما يعني تخفيضا في الضرائب الجمركية والرسوم، مع افتراض بقاء السعر الرسمي ثابتا.

ويوضح الجدول رقم (٣-٤) سعر الصرف الفعال للصادرات والواردات ونسبة التغيير فيه من سنة لأخرى، ونلاحظ من الجدول ما يلي:

١- أن سلوك سعر الصرف الفعال للصادرات كان مشابها لسلوك سعر الصرف الفعال للواردات حيث سجل الاثنان ارتفاعا طيلة الفترة تقريبا (ما عدا سعر صرف الواردات الذي تراجع عام ٦٣، ٦٤)

وقد اختلفت نسبة تلك الزيادة من سنة لأخرى. وكانت أعلى نسبة للزيادة في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٥٤ (أي بعد تخفيض ١٩٥٢) وارتفعت النسبة أيضا في عام ١٩٦٢ نتيجة التخفيض الرسمي وان كانت النسبة أقل من التخفيض السابق.

٢- يمكن ملاحظة المراحل التي مرت بها السياسة الاسرائيلية من دراسة سلوك هذين السعرين. فحتى عام ١٩٥١ (كما يوضح الشكل ٣-٢) لم يتغير كثيرا سعر الصرف الفعال سواء للصادرات أو الواردات. وذلك ناتج عن أن السياسة التجارية لتلك الفترة كانت تعتمد على نظام الحصص وتقييد سعر الصرف الرسمي.

٣- منذ عام ١٩٥٢ بدأ سعر الصرف الفعال للواردات والصادرات بالزيادة وبنفس الأسلوب وبمعدل مرتفع واستمر هذا الارتفاع حتى عام ١٩٥٤، وهي نفس الفترة التي سادت بها السياسة التجارية المعتمدة على بداية التحرر التدريجي من نظام الحصص والاعتماد على الأسعار أي تقديم اعانات الصادرات وفرض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات.



جدول رقم (٣-٤)

سعر الصرف الفعال للصادرات والواردات الاسرائيلية

(١٩٤٩ - ١٩٧١)

نسبة التغير في سعر الصرف الفعال عن السنة السابقة		سعر الصرف الفعال		السنة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	
(نسبة مئوية)	(نسبة مئوية)	ليرة اسرائيلية/ دولار	ليرة اسرائيلية/ دولار	
-	-	٠,٣٨٦	٠,٣٥٢	١٩٤٩
٤,١	٩,٤	٠,٤٠٢	٠,٣٨٥	١٩٥٠
(٢,٩٩)	٥,٧	٠,٣٩٠	٠,٤٠٧	١٩٥١
١٠٨,٤٦	٩٦,٣	٠,٨١٣	٠,٧٩٩	١٩٥٢
٤٣,٩	٦٠,٢	١,١٧	١,٢٨	١٩٥٣
٦٧,١٧	٣٥,٢	١,٩٥٦	١,٧٣	١٩٥٤
١٣,٠٣	٥,٦١	٢,٢١	١,٨٣	١٩٥٥
٢,٢٦	١٢,١٥	٢,٦١	٢,١	١٩٥٦
٣,٢٣	٧,٨	٢,٣٤	٢,٢	١٩٥٧
٠,٦٩	٧,٢٤	٢,٣٥	٢,٤	١٩٥٨
٦,٣٨	٥,١	٢,٥	٢,٥	١٩٥٩
٢,٨	٣,٦١	٢,٥٧	٢,٦	١٩٦٠
١,١٦٧	٣,١	٢,٦	٢,٧	١٩٦١
٣٧,٣	١٢,٧٨	٣,٦	٣	١٩٦٢
(٢,٢٤)	١,٣	٣,٤٩	٣,٠٤	١٩٦٣
(٠,٥٧٣)	٠,٦٦	٣,٤٧	٣,٠٦	١٩٦٤
٢,٣١	٠,٦٥	٣,٥٥	٣,٠٨	١٩٦٥
١,١٣	٦,١٦	٣,٥٩	٣,٢٧	١٩٦٦
٢,٥١	٩,١٧	٣,٦٨	٣,٥٧	١٩٦٧
١٢,٢٣	١٣,١٧	٤,١٣	٤,١	١٩٦٨
٢,١٨	٠,٢٥	٤,٢٢	٤,٠٥	١٩٦٩
٤,٧٤	١٠,٨٦	٤,٤٢	٤,٤٩	١٩٧٠
٧,٢٤	٦,٦٨	٤,٧٤	٤,٧٩	١٩٧١

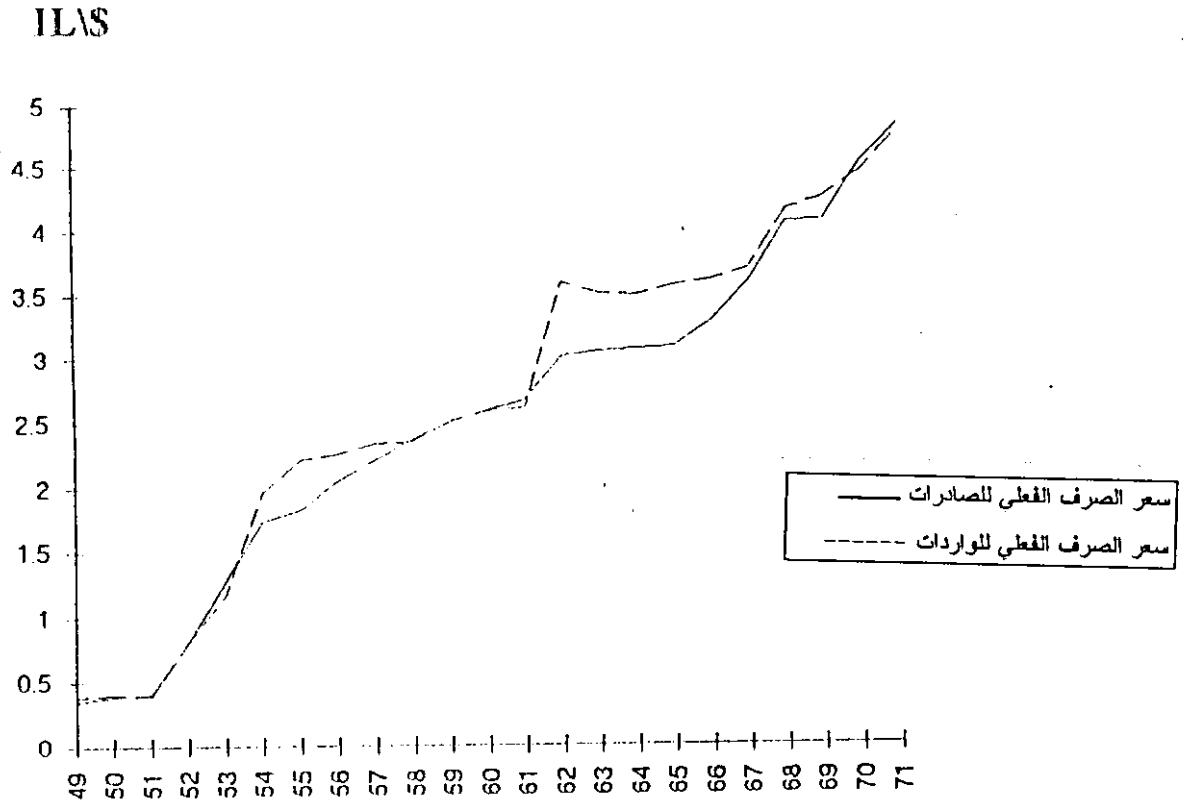
المصدر: جدول رقم (أ) في الملحق

\* النسب مستخرجة

القيم بين الاقواس قيما سالبة.

شكل رقم (٣-٣)

سعر الصرف الفعلي للواردات والصادرات (١٩٤٩-١٩٧١)



المصدر: جدول رقم (٣-٤)

٤- ومنذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٥٨ يمكن ملاحظه ارتفاع سعر الصرف الفعال للواردات أكثر من سعر الصرف الفعال للصادرات، ويعود السبب في الاعتماد على الواردات في تحقيق السياسة التجارية والتي كان هدفها في تلك الفترة انتاج بدائل الواردات وحماية الصناعة المحلية أكثر من الاهتمام بوضع ميزان المدفوعات. ولذا فان المكونات غير الرسمية في سعر صرف الواردات الفعال كانت تستخدم لزيادة اسعار الواردات وتحويل المستهلك للانتاج المحلي من بدائل الواردات.

٥- في الفترة ما بين ١٩٥٩ وحتى ١٩٦١ كان سلوك سعر الصرف الفعال للواردات والصادرات متشابهة حيث ارتفع الاثنان وبنسب متساوية تقريبا.

٦- بعد تخفيض ١٩٦٢ بقي سعر الصرف الفعال للواردات متقدما على سعر صرف الصادرات الفعال، والذي لم يستطع اللحاق به الا في عام ١٩٧٠.

ويمكن القول أن المكونات غير الرسمية لسعر الصرف الفعال للواردات كانت تستخدم لتحقيق سياسة تجارية تهدف الى تحرير سريع للواردات والاستغناء النهائي عن نظام الحصص واستبدالها كلياً بالضرائب الجمركية.

بينما استخدمت مكونات سعر الصرف الفعال للصادرات في أغراض التخفيض غير المباشر لسعر الصرف.

ويمكن ملاحظه دور المكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال للصادرات في التخفيض من الشكل رقم (٣-٤) (صادرات الالماس والحمضيات) والذي يوضح سعر الصرف الفعال للصادرات الرئيسية (الحمضيات والماس) مقارنة مع سعر الصرف لباقي الصادرات.

ومن الواضح أن التغير في سعر الصرف الفعال من فترة لأخرى يمكن أن يكون نتيجة التغير في سعر الصرف لسلع مختلفة، أو نتيجة التغير في أهمية تلك السلع وأوزانها النسبية في مجمل الصادرات أو الواردات.

فعندما يكون سعر الصرف لسلعة ما منخفضا وتشكل تلك السلعة حجما كبيرا من مجمل الصادرات أو الواردات فان سعر الصرف الفعال الكلي للصادرات أو الواردات ينخفض. وعندما يتراجع وزن السلعة وأهميتها من مجمل الصادرات أو الواردات فان سعر الصرف الفعال الكلي يرتفع. (١٨)

ويمكن ملاحظه دور المكونات غير الرسمية في التأثير على سعر الصرف الفعال للصادرات واستخدامه بدلا من التخفيض الرسمي من الشكل رقم (٣-٤)

ويوضح الاثنان سعر الصرف الفعال للصادرات الرئيسية مقارنة مع سعر الصرف الفعال لباقي الصادرات.

ففي السنوات ما بين ٥٢-٥٤ تراجع سعر الصرف الفعال للماس مثلا ولم يتأثر سعر الصرف الفعال الكلي للصادرات. ومنذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٦٢ تراجع سعر صرف الحمضيات الفعال، ولم يتراجع سعر الصرف الفعلي للصادرات برغم أهمية الحمضيات ووزنها الكبير في الصادرات.

ويدل هذا أن التغيير في سعر الصرف الفعال للصادرات كان نتيجة التغييرات في المكونات غير الرسمية وليس للتغيير في وزن أو حجم الصادرات الرئيسية أو أسعار صرفها.

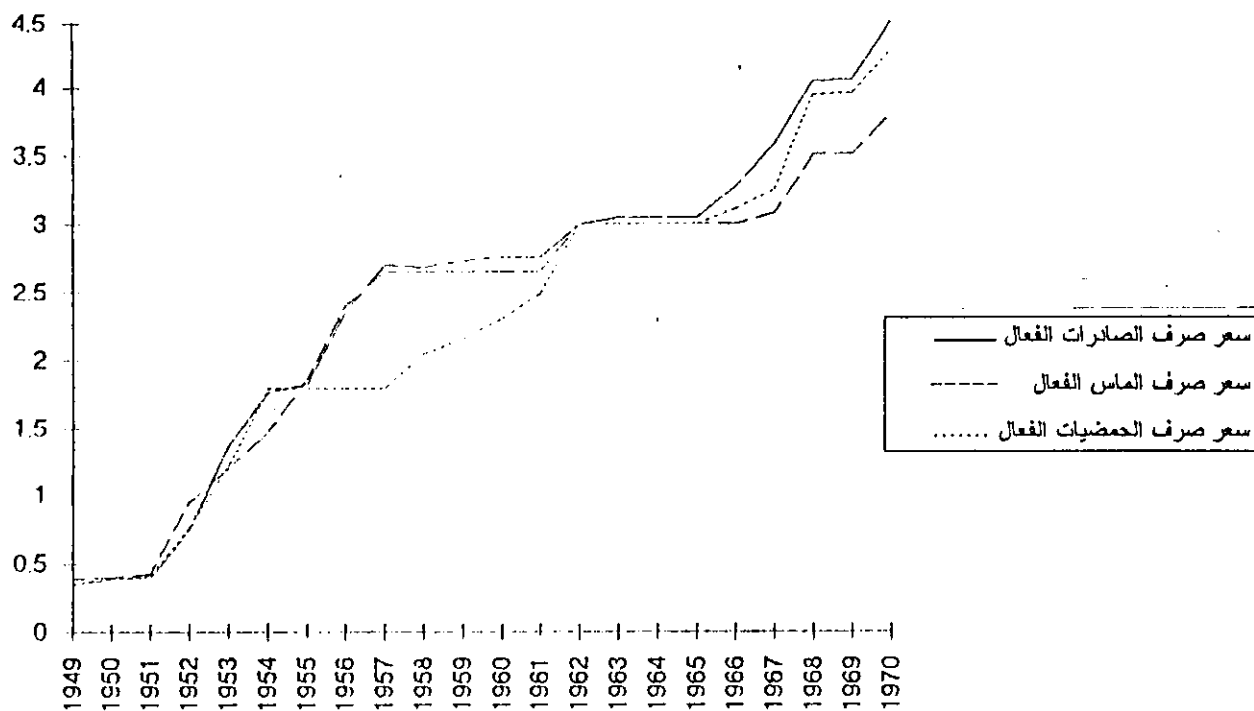
ويؤكد هذا الاستنتاج السابق أن المكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال للصادرات كانت تستخدم كبديل عن التخفيض الرسمي. ولا يمكننا استنتاج ذلك بالنسبة للمكونات غير الرسمية في سعر صرف الواردات الفعال التي وضحنا كيف استخدمت لتحقيق السياسة التجارية أكثر من استخدامها في التأثير على سعر الصرف.

شكل رقم (٣-٤)

سعر الصرف الفعال للصادرات، الالماس المصقول

والحمضيات (١٩٤٩-١٩٧١)

ILAS



من جدول رقم (ب) في الملحق

## القسم الثالث

### سياسات سعر الصرف

#### سياسة تحويل الانفاق: (١٩)

تعني سياسة تحويل الانفاق تخفيض قيمة العملة أو رفعها وذلك لتحقيق توازن في الميزان الخارجي للدولة. ويشير التخفيض الى زيادة سعر الصرف من قيمة أسمية الى أخرى، ويفترض عندها أن تصبح الصادرات أكثر قدرة على المنافسة فيزيد حجمها، أما الواردات فيفترض أن تتراجع نتيجة ارتفاع اسعارها محليا. وبذلك يتحسن ميزان المدفوعات.

#### أولاً: الأثر السعري لسياسة تحويل الانفاق:

إن الأثر المباشر لتخفيض عمله ما هو انخفاض اسعار السلع والخدمات المنتجة في الدولة التي خفضت قيمة عملتها، مقارنة بأسعار الدول الأخرى. وتصبح منتجات تلك الدولة أقدر على المنافسة في الداخل والخارج، حيث تصبح المستوردات أغلى ثمنا فيتم التحول الى بدائل الواردات المنتجة محليا. ومن جهة أخرى تصبح الصادرات أرخص ثمنا (بالعملة الأجنبية) ويزداد حجمها\*.

إن تحسن المقدره التنافسية للسلع يجب أن يكون هدفها النهائي معالجة عجز ميزان المدفوعات بتخفيض المستوردات وزيادة الصادرات. وتحقيق هذا الهدف يعتمد وبصورة كبيرة على التغيير في حجم الصادرات والواردات الذي بدروه يعتمد على المرونات .

وردود فعل الواردات له علاقة بمرونة الطلب عليها، فأن كان الطلب مرنا فان الكمية المطلوبة من الواردات تتراجع. أما الصادرات فان زيادة كميتها نتيجة التخفيض تعتمد وبشكل كبير على مرونة العرض للصادرات. والأثر النهائي على عجز ميزان المدفوعات ليس الا أثرا مشتركا من ردود فعل الصادرات والواردات.

\* يجب تحقيق شروط مارشال ليرنر للمرونات، الذي يشترط أن تكون مرونة الطلب على الصادرات + مرونة الطلب على الواردات

أكثر من ١ صحيح. وذلك لتصحيح عجز ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تحويل الانفاق.

وفي الحقيقة أنه لا يمكننا تعميم التحليل السابق كحقيقة واقعه. فسعر العمله ليس هو المحدد الوحيد لحجم الصادرات والواردات. فوارداتنا من السلع والخدمات له علاقة مباشرة بدخولنا. وصادراتنا لها علاقة بدخول الآخرين. ولذا فنحن نتحدث عن المرونة الداخلية هنا.

أما المرونة السعرية للصادرات والواردات فلها علاقة مباشرة بقدره الاقتصاد على زيادة حجم الصادرات عند زيادة الطلب عليها، وكذلك زيادة الطلب على بدائل الواردات وهذا له علاقة بمرونة عرض الصادرات، وبدائل الواردات.

اذن للإجابة على سؤال أثر التخفيض على الميزان التجاري لا بد من الاحاطة بشروط العرض والطلب في الدولة التي قامت بتخفيض عملتها.

#### ثانياً: سياسات سعر الصرف الاسرائيلية:

يمكن أخذ التجربة الاسرائيلية لدراسة السياسات المختلفة ذات العلاقة بسعر الصرف. فنظام سعر الصرف الاسرائيلي مر بتغيرات وتقلبات مختلفة شملت سعر صرف ثابت منذ بداية الدولة وحتى عام ١٩٧٥. تخلله تخفيضات كثيرة في سعر صرف العمله (١٩٥٢، ١٩٦٢، ١٩٦٧، ١٩٧١). ثم تحول الى نظام سعر زاحف (Crawling peg) للفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٧٧. وأخيراً نظام سعر صرف عائم منذ عام ١٩٧٧. (٢٠)

ففي بداية انشاء الدولة ١٩٤٩ تم اصدار الليرة الاسرائيلية والتي كانت مرتبطة بالجنية الاسترليني، وكانت تساوي في ذلك الوقت ٠,٣٥٧ ليرة لكل دولار. (١)

وفي شباط ١٩٥٢ تم تقديم خطة اقتصادية جديدة كان من أهم معالمها تخفيض كبير في سعر صرف العمله، حيث تم تقدير نظام سعر صرف متعدد مكون من ثلاثة أسعار رسمية.

الأول سعر صرف (أ) ويساوي ٠,٣٥٧ ليرة/ دولار. والثاني (ب) ويساوي ٠,٧١٤ ليرة/ دولار. والثالث (ج) ويساوي ١ ليرة/ دولار. (١٦)

واعتمدت السلطات سعر (أ) كسعر رسمي، ولكنها لم تستخدمه الا لفئه قليلة من المبادلات التجارية. حيث تمت معظم المبادلات بالسعرين (ب)، (ج). وفي ايلول ١٩٥٣

أضيفت سعر آخر (د) ويساوي ١,٨ ليرة/ دولار واعتبر هذا السعر سعرا تشجيعيا للصادرات، وضريبة على الواردات.

وبعد فترة وجيزة أصبح هذا السعر الجديد (د) هو السعر الذي تتم به كافة المبادلات التجارية. وفي نهاية عام ١٩٥٣ تم الغاء اسعار (أ، ب) رسميا وتم اعتماد السعر (ج) كسعر رسمي برغم أن معظم المبادلات كانت تتم بالسعر (د).

ومنذ بداية عام ١٩٥٤ أصبح نظام سعر الصرف نظاما موحدًا وتم استخدام السعر (د = ١,٨ ليرة/ دولار) كسعر رسمي. ويمكن القول أنه منذ عام ١٩٤٩ وحتى بداية عام ١٩٥٤ تغير سعر الصرف الرسمي لليرة الاسرائيلية حوالي ٤٠٠٪ (من ٠,٣٥٧ ليرة/ دولار الى ١,٨ ليرة/ دولار)

وفي شهر شباط ١٩٦٢ جاء التخفيض الرسمي الثاني للعملة الاسرائيلية، حيث تم تغير سعر الصرف من ١,٨ ليرة الى ٣ ليرة/ دولار. أي بنسبة ٦٦,٧٪ ونتج عن ذلك تخفيض في سعر الصرف الفعال للصادرات ١٣٪ وللواردات ٣٧٪ تقريبا (١٥).

وكان المطلوب من نظام سعر الصرف هذا في بداية انشاء الدولة أن يقوم بدعم السياسة التجارية والاقتصادية للحكومة (راجع قسم السياسات التجارية في هذا الفصل). وكان أهم أهداف تلك السياسة السيطرة على التضخم نتيجة ارتفاع معدلات التضخم لتلك الفترة، والعمل على منع استيراد السلع الكمالية والتحول الى انتاج بدائل الواردات. (٢٠)

### ثالثا: الأثر السعري للتخفيض والمرونة في اسرائيل:

#### ١- مرونة عرض الصادرات:

تمت في اسرائيل دراسات كثيرة تتعلق بمرونة الصادرات أهمها تلك التي قام بها ناداف هاليفي (NADAV HALEVI) من أجل دراسة مرونة عرض الصادرات. (٢١) واهتم هاليفي بدراسة الصادرات الصناعية واستثنى منها الماس المصقول لأن قيمته المضافة قليلة.

واستخدم هاليفي القيمة المضافة في الصادرات الصناعية كمتغير تابع، واعتبره داله في الاسعار النسبية، وفي المخزون الرأسمالي الثابت في الصناعة.



وقد تم حساب المتغير الخاص بالاسعار النسبية بطريقتين مختلفتين، الأولى اعتمدت على اسعار الصادرات نسبة الى اسعار المنتجات الصناعية مقيمة بالسعر الأجنبي (الدولار).

أما الطريقة الثانية فقد تم فيها حساب الاسعار النسبية، مستخدما اسعار الصادرات نسبة الى مستوى الاسعار للنتائج المحلي الاجمالي. (بالعملة الأجنبية، الدولار) كمتغير مستقل.

وقد تم اجراء انحدارين مختلفين الأول للفترة ما بين ١٩٥٤-١٩٦١ والثاني للفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٦٦.

وقد وجد أن مرونة عرض الصادرات الصناعية في الفترة الأولى أكبر منها في الفترة الثانية بالرغم من أن تلك المرونة كانت أقل من الوحدة في الفترتين.

وقد أجرى اختبارا ثالثا لنفس المتغيرات ولكنه استخدم نموذجا آخر فيه البيانات سنتين (Lagged Model) فوجد أن مرونة عرض الصادرات فاقت الواحد صحيح. (١،١٩٢١)

وكما هو متوقع فقد وجد علاقة قوية بين نمو الصادرات الصناعية. وحجم المخزون الرأسمالي الثابت في الصناعة المنتجة لتلك الصادرات. ويمكن اعتبار الاختيار الثالث أكثر دقة، لأنه أعطى فرصة لقوى التخفيض السعرية للعمل. وعند فحص هذه النتائج نلاحظ أنها تتناسب مع تطور الصادرات الكلية والصناعية.

## (جدول رقم ٣-٥)

تطور أجمالي الصادرات الاسرائيلية في السنوات المحيطة بالتخفيض

السنة	اجمالي الصادرات قيمة (مليون دولار)	معدل نمو نسبة مئوية	صادرات صناعية قيمة	معدل نمو نسبة مئوية	نسبة الصادرات الصناعية الى مجمل الصادرات (نسبة مئوية)
١٩٤٩	٢٨,٥	-	١٠,٤	-	٣٥,٥
١٩٥٠	٣٥,١	٢٣,١	١٨,١	٧٤,١	٥١,٥
١٩٥١	٤٤,٧	٢٧,٤	٢٨,٦	٥٨	٦٣,٨
١٩٥٢	٤٣,٥	(٢,٧)	٢٦,٨	(٦,٣)	٦١,٥
١٩٥٣	٥٧,٦	٣٢,٤	٣٥,٥	٣٢,٤	٦١,٣
١٩٥٤	٨٦,٣	٤٩,٨	٥٠,٥	٤٢,٣	٥٨,٥
١٩٦٠	٢١٦,٦	٢١	١٥٣,٤	٢٧,١	٧٠,٩
١٩٦١	٢٤٥,٣	١٣,٣	١٨٢,٧	١٩	٧٤,٥
١٩٦٢	٢٧٩,٢	١٣,٨	٢١٠,٨	١٥,٤	٧٥,٥
١٩٦٣	٣٥١,٢	٢٥,٨	٢٦٢,٥	٢٤,٥	٧٤,٧
١٩٦٤	٣٧٢,٣	٦	٣٠٥,٦	١٦,٤	٨٢,١

المصدر: جدول رقم (٢-٦) في الفصل الثاني

الارقام داخل الأقواس تعني قيمة سالبة

كافة النسب مستخرجة

فمن الجدول (٣-٥) نلاحظ تراجع الصادرات الكلية والصناعية في سنة التخفيض ١٩٥٢. وربما يعود ذلك الى أن السياسة المقيدة التي صاحبت التخفيض احتاجت بعض الوقت لتعطي ثمارها. وقد ارتفعت في السنة اللاحقة للتخفيض (وبنفس النسبة) الصادرات الصناعية ومجمل الصادرات (٣٢,٤٪). ويعني ذلك أن السياسات الاقتصادية المصاحبة للتخفيض ربما نجحت في تخفيض الاستيعاب وتوفير الموارد اللازمة لقطاع الصادرات.

وبعد تخفيض عام ١٩٦٢ نمت الصادرات بمعدلات أقل من معدلات نمو ١٩٥٢. وربما يعود ذلك الى سببين الأول أن الحكومة لم تستطع أن توفر الموارد اللازمة لقطاع

الصادرات للنمو، أو أن تباطأنا حصل في نمو القطاع، حيث سجل في البداية معدلات نمو مرتفعة فكان لا بد من التراجع قليلا بعد عدة سنوات. ويرى هاليفي ان تراجع المرونات لهذه الفترة ربما يفسر جزءا من تراجع الصادرات الكلية بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص.

## ٢- مرونة الواردات

عندما نتحدث عن مرونة الطلب على الواردات فنحن نتحدث عن مرونة الطلب الداخلية على الواردات الخارجية. وفي عالم كينزي فان الطلب على الواردات داله في الدخل الحقيقي. وكلما زاد الدخل زاد الطلب على الواردات أو هكذا يفترض أن يكون. (بفرض عدم وجود وهم نقدي)

وفي دراسة أجراها Weinblat (٢٢) درس فيها مرونة الطلب على الواردات، وقسم فيها الواردات الى ثلاثة أقسام هي:

١- واردات السلع الاستهلاكية.

٢- واردات مدخلات الانتاج. (المواد الخام)

٣- واردات السلع الاستثمارية.

واعتبر كل واحد من هذه الأقسام المتغير التابع في داله الاستخدام الكلي لهذه الواردات. فاعتبر واردات السلع الاستهلاكية داله في الاستهلاك الخاص، وواردات السلع الاستثمارية داله في الموجودات الثابتة للتكوين الرأسمالي، وأخيرا واردات مدخلات الانتاج داله في الانتاج الصناعي الكلي المستخدم لمدخلات انتاج مستورده.

وكما هو متوقع فقد وجد أن مرونة الطلب السعرية على واردات السلع الاستهلاكية مرتفعة وأعلى تلك المرونات على الأطلاق وتساوي (٣,٧). تلتها واردات السلع الاستثمارية بمرونة (٢,٢٧)

وأخيرا مدخلات الانتاج بمرونة قليلة تساوي (٠,٣٩) فقط ولدراسة تلك النتائج قمنا بتتبع الواردات الاسرائيلية في السنوات المحيطة بالتخفيض.

جدول رقم (٦-٣)

تطور الواردات الاسرائيلية في السنوات المحيطة بالتخفيض

السنة	سلع استهلاكية			مواد أولية			سلع استثمارية		
	القيمة (مليون دولار)	نسبتها الى مجمل الواردات (نسبة مئوية)	التغير عن السنة السابقة (نسبة مئوية)	القيمة (مليون دولار)	نسبتها الى مجمل الواردات (نسبة مئوية)	التغير عن السنة السابقة (نسبة مئوية)	القيمة (مليون دولار)	نسبتها الى مجمل الواردات (نسبة مئوية)	التغير عن السنة السابقة (نسبة مئوية)
١٩٤٩	٧٩,٩	٣١,٧	-	١٠١	٤٠,١	-	٥٥,٩	٢٢,٢	-
١٩٥٠	٧٦,٧	٢٥,٤	(٤,٠١)	١٢١,١	٤٠,١	١٩,٩	٨١,٩	٢٧,١	٤٦,٥
١٩٥١	٩٥	٢٤,٩	٢٣,٨	١٦٦,٨	٤٣,٧	٣٧,٤	٨٤,٨	٢٢,٢	٣,٥
١٩٥٢	٧١,٢	٢٢,١	(٢٥)	١٤٤	٤٤,٧	١٣,٧	٦٧	٢٠,٨	(٢١)
١٩٥٣	٥٦,٨	٢٠,٣	(٢٠,٢)	١٣٦,٦	٤٨,٨	(٥,١)	٥٦,٥	٢٠,٢	(١٥,٧)
١٩٥٤	٤٧,٩	١٦,٧	(١٥,٧)	١٦٢,٦	٥٦,٦	١٩	٤٧,٩	١٦,٧	(١٥,٢)
١٩٥٥	٤٩,٩	١٤,٨	٤,١	١٩٠,٤	٥٦,٥	١٧	٦٢	١٨,٤	١٠,٢
١٩٥٩	٤٠,٦	٩,٥	(٢٥,٢)	٢٧٧,٧	٦٥	٢٠,٢	٧٤,٤	١٧,٤	(٢٢)
١٩٦٠	٤٤,١	٨,٨	٨,٦	٣١٨,٦	٦٣,٤	١٤,٧	١٠٥,١	٢٠,٩	٤١,٣
١٩٦١	٤٥,٦	٧,٧	٣,٤	٣٦١,٦	٦١,١	١٣,٥	١٥٠,٦	٢٥,٤	٤٣,٣
١٩٦٢	٤٤,٤	٧	٢,٦	٤٠٧	٦٤,٢	١٢,٦	١٤٣	٢٢,٥	(٥,١)
١٩٦٣	٥٧,٩	٨,٦	٣٠,٤	٤٢٩,٥	٦٣,٨	٥,٥	١٤٠,١	٢١	(٢)
١٩٦٤	٨٢,٥	٩,٨	٤٢,٥	٥١١	٦٠,٩	١٩	١٩٧,٤	٢٣,٧	٤٠,١
١٩٦٥	٨٢,٧	١٠,١	٠,٢	٥١٧,٦	٦١,٩	١,٣	١٧٨,٧	٢١,٦	(٩,٥)

المصدر: جدول رقم (٧-٢) في الفصل الثاني

الارقام داخل الاقواس لقيم سالبة

كافة النسب مستخرجة

تتناسب نتائج Weinblat مع تطور الواردات الاسرائيلية. فقد تراجعت الواردات السلعية طيلة الفترة. برغم ارتفاعها في عام ١٩٦٣ (ازدادت بنسبة ٣٠,٤ عن السنة التي سبقتها) وربما يعود ذلك للسياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة تخفيض ١٩٦٢.

وقد تراجعت أيضا واردات السلع الاستثمارية (مرونتها مرتفعة أيضا ٢,٢٧). منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٥ وان كان هذا التراجع أقل من تراجع السلع الاستهلاكية.

أما سلع مدخلات الانتاج فقد ازدادت وبطريقة منتظمة (مرونتها أقل من ١ صحيح = ٠,٣٩) وكانت معدلات نموها أقل في السنوات المحيطة بالتخفيض فقد تراجعت عام ١٩٥٣ بنسبة ٥,١% وازدادت فيما بعد وبمعظم السنوات. وكذلك ازدادت في عام ١٩٦٣ (بعد التخفيض بنسبة واحدة) بمعدل ٥,٥ بالمئة فقط وهو أقل معدل زيادة مقارنة بالفترة بأكملها.

ويعود عدم تأثير سلع مدخلات الانتاج بالتخفيضات لقله مرونتها حيث تدخل في انتاج كثير من سلع الصادرات وبدائل الواردات، وبالتالي فان توسع هذين القطاعين استلزم زيادة واردات مدخلات الانتاج فيها مما يخفف من الأثر السعري الايجابي على ميزان المدفوعات الناتج عن تخفيض العملة.

#### رابعاً: الدخل والاستيعاب والتأثير العكسي على الأسعار:

##### سياسة تغيير الانفاق: (١٩)

من المفترض أن يؤثر التخفيض في عمله ما على المتغيرات الاقتصادية الكلية. فأي تغير فعلي في حجم الصادرات والواردات نتيجة التخفيض انما يعني تغير في الانتاج الكلي وبالتالي تأثير مباشر على الدخل والاستخدام. واذا تحقق شرط المرونات، واثبتت الصادرات أنها على درجة عالية من المرونة (سواء السعرية أو مرونة العرض أو الاثنتين معا)، واذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات مرتفعة أيضا، وكذلك مرونة عرض بدائل الواردات، فان توسعا اقتصاديا لا بد وأن يحدث في قطاع الصادرات وبدائل الواردات مما يعني اعادة توزيع الدخل لصالح هذه القطاعات.

ولن يبقى هذا الأثر محصورا في حجم الصادرات والواردات، بل سينشر في الاقتصاد ككل، فيزداد الناتج بشكل مضاعف يحدده الميل الحدي للاستيراد والادخار.

ويتوقف هذا الأثر الداخلي على المستوى العام للاستخدام فاذا كان الاقتصاد يعمل ضمن شروط العمالة الكاملة، وفي حالة عدم وجود موارد معطلة فان التخفيض لا بد وأن ينتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم، فتزداد الاسعار عوضا عن ازدياد الدخل نتيجة الزيادة في الطلب الكلي.

وإذا استطاعت الدولة تخفيض الاستيعاب (Absorbition) بمعنى أن تحول بعض الموارد الى قطاعات التصدير وبدائل الواردات، فإن التخفيض في سعر العملة هنا عمل على اعادة الدخل لتلك القطاعات ذات الربحية الأعلى. (٢٣).

ويناقش البعض أنه حتى في ظل العمالة الكاملة فإن بعض الموارد لا بد وأن تتجه الى قطاع الصادرات وبدائل الواردات من قطاع السلع غير المتاجر بها، وذلك نتيجة حتمية لتراجع الاستيعاب الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة التخفيض.

وسياسة تغيير الانفاق هذه تعتمد على السياسة المالية والنقدية كأدوات لتحقيق أهدافها. ولذا فنجاح تلك السياسة تعتمد على مقدره الحكومة على وضع الاجراءات الكفيلة بتخفيض الاستيعاب لتوفير الموارد اللازمة لقطاع التجارة الخارجية.

وإذا كانت الواردات تشكل نسبة كبيرة من مدخلات الانتاج فإن زيادة الانتاج في قطاع الصادرات وبدائل الواردات الناتج عن التخفيض سيؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج. وبالتالي مطالبة المستخدمين برفع الأجور مما يؤدي الى زيادة أخرى في تكاليف الانتاج (Spiral Inflation) أي ما يسمى بالتضخم الحلزوني. وهنا يأتي دور الحكومة لاختيار السياسات الاقتصادية الملائمة، والا فان الأثر السعري للتخفيض سيعمل على تحسين ميزان المدفوعات بينما يعمل عكسه تماما الأثر الداخلي وارتفاع مستويات الأسعار.

#### خامسا: أدوات سياسة تغير الانفاق: (١٩)

من الصعب التحدث عن سياسة تحويل الانفاق بمعزل عن سياسة تغير الانفاق وأدواتها أي السياسة المالية والنقدية. فنظريا يمكن القول أن سياسة ما ستؤدي الى تحقيق هدف ما في ظل شروط معينة. وفي الواقع لا توجد سياسة بعينها هي الأصح أو الأحسن، لأن أي سياسة لا تستطيع أن تعمل بمعزل عن الأخرى. فالسياسات تعمل معا وتعتبر الواحده مكمله للأخرى.

وقد نستطيع القول أن سياسة زيادة الانفاق التوسعية مثلا بأدواتها سواء المالية أو النقدية (أو الاثنتين معا) سوف تؤدي الى تحسن في الميزان الداخلي لاقتصاد ما، اذا كان هذا الاقتصاد يعاني من الانكماش مثلا.

فسياسة مالية توسعية سوف تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب (أو الاثنتين معا) مما يؤدي الى زيادة في الدخل القومي بمقدار أكبر بكثير من

وكما عرفنا فإن ادوات تخفيض الاستيعاب أو زيادته هي السياسات الاقتصادية مثل السياسة المالية أو النقدية. وسنقوم الان بدراسة هذه الادوات بشكل من التفصيل.

#### أ- السياسة المالية لتخفيض ١٩٥٢

من الصعب دراسة السياسة المالية الاسرائيلية لتلك الفترة ويعود السبب لعدم وجود احصاءات عن الانفاق الحكومي، وذلك بسبب تضمن تلك الاحصاءات للانفاق الأمني، ولذا لم تكن مثل تلك الاحصاءات تنشر رسميا.

ولهذا فقد تم دراسة مؤشر آخر وهو الدين الحكومي الداخلي والخارجي الذي يعطي فكرة عن فائض الطلب الحكومي على السلع والخدمات. (١٥)

#### جدول رقم (٣-٧)

#### الديون الحكومية الاسرائيلية

(الزيادة في الدين الحكومي، مليون ليرة اسرائيلية)

السنة	الدين الداخلي (مليون ليرة)	الدين الخارجي	المجموع	نسبة الدين/ن.م.ج نسبة مئوية
١٩٤٩	٥٠,١	١٩,٢	٦٩,٣	٢٠
١٩٥٠	٦٥,٤	٢٢,٦	٨٨	١٩,٢
١٩٥١	٣٣	٤٣,١	٧٦,١	١٠,٩
١٩٥٢	٨,٨	٦٢,١	٧٠,٨	٦,٨
١٩٥٣	١٩,٦	١٢٨,٥	١٤٨,١	١١,٣
١٩٥٤	٤٤,٨	٢٣٤,٥	٢٧٨,٩	١٦,٢
١٩٥٥	٤٩,٥	٢٤٤,٩	٢٧٤,٤	١٢,٩
١٩٥٦	١٥٤,٧	٢٢٠,٥	٣٧٥,٢	١٤,٧

المصدر:

M. Michaely, Foreign Trade Regimes and Economic Development: Israel, National Bureau of Economic Research, New York 1975, Table (5-2), P.P. 124.

من الجدول نلاحظ الزيادة في الديون الحكومية الداخلية والخارجية كمؤشر على الانفاق الحكومي. فقد تراجعت الزيادة في الدين الحكومي الداخلي من ٦٥,٤ مليون ليرة

اسرائيلية في عام ١٩٥٠ الى ٨,٨ مليون ليرة فقط في عام ١٩٥٢. ويوضح هذا السياسة المالية المقيدة التي اتبعتها الحكومة انذاك. وبرغم زيادة الدين الخارجي الا أن مجموع الديون الحكومية قد تراجع من ٨٨ مليون ليرة في عام ١٩٥٠ الى ٧٠,٨ مليون ليرة عام ١٩٥٢.

أما نسبة الديون الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي فقد تراجع من ٢٠٪ في عام ١٩٤٩ الى ٦,٨٪ في عام ١٩٥٢ وبالرغم من ارتفاعه بعد ذلك الا أنه لم يصل الى مستوياته المرتفعة السابقة اذ لم تصل نسبة الزيادة الى الناتج الى أكثر من ١٤,٧٪ في عام ١٩٥٦.

ومن هذا التحليل نستطيع الاستنتاج أن سياسة مالية مقيدة بدأت من الربع الأول لعام ١٩٥١ (السنة المالية تبدأ في نيسان) حتى الربع الأول من عام ١٩٥٤.

#### ب- السياسة النقدية المصاحبة لتخفيض ١٩٥٢

يمكن ملاحظة التطورات في السياسة النقدية التي صاحبت تخفيض ١٩٥٢ من (جدول رقم ٣-٨)

#### جدول رقم (٣-٨)

التغير في عرض النقد والائتمان ١٩٤٩-١٩٥٦ (نسبة مئوية)

السنة	عرض النقد	الائتمان
١٩٤٩	٣٩,١	٣٧,٨
١٩٥٠	٣٥,١	٤٢,٣
١٩٥١	٢٧,٢	٢٨,٩
١٩٥٢	٦,٥	٣٥,٥
١٩٥٣	٢٤,٥	٣٨
١٩٥٤	٢٠,١	١٣,١
١٩٥٥	٢٠,٤	١٠,٨
١٩٥٦	٢٣,٢	١٨,٧

المصدر: نفس مصدر جدول رقم (٣-٧)

M. Michaely, Foreign Trade Regimes and Economic Development: Israel, National Bureau of Economic Research, New York, 1975, Table (5-2) P.P. 124.

النسب مستخرجة



ومن الجدول تستطيع ملاحظة تراجع عرض النقد وكذلك الائتمان، أي ذلك الجزء الذي تقوم البنوك باقراضه للجمهور، وقد تراجع الائتمان وكان تراجع عرض النقد أسرع وأكبر إذ تراجعت الزيادة فيه في عام ١٩٥٢ إلى ٦,٥٪ فقط من ٣٩,١٪ في عام ١٩٤٩.

أما الائتمان فقد تراجع من ٣٧,٨٪ في عام ١٩٤٩ إلى ٢٨,٩٪ في السنة السابقة للتخفيض. وقد ارتفع في سنة التخفيض والسنة التي تليها إلى حوالي ٣٦٪ في المتوسط. إلا أنه تراجع كثيرا بعد ذلك.

ويعود هذا التراجع سواء في عرض النقد أو الائتمان للسياسة النقدية المقيدة، إذ بلغت نسبة الاحتياطي النقدي حوالي ٩٠٪ على الودائع في البنوك التجارية في عام ١٩٥٢. إلا أن هذه النسبة تراجعت كثيرا بعد ذلك.

وقد بقيت هذه السياسة المقيدة حتى بداية عام ١٩٥٤ وهي السنة التي الغت فيها الحكومة أسعار الصرف المتعددة وأبقت على سعر ١,٨ ليرة/ دولار. وبهذا يمكن القول أن التخفيض الذي ابتدأ عام ١٩٥٢ قد اكتمل في بداية عام ١٩٥٤.

### سابعاً: السياسات الاقتصادية لتخفيض ١٩٦٢

يختلف تخفيض ١٩٦٢ عن ١٩٥٢ بأن الأدوات المستخدمة لتحقيق سياسة تغيير الانفاق عكس تلك التي استخدمت في التخفيض الأول. فقد تم استخدام سياسة مالية ونقدية موسعة في عام ١٩٦٢.

ويوضح الجدول رقم (٣-٩) أهم تلك المؤشرات

(جدول رقم ٣-٩)

مؤشرات السياسة المالية والنقدية ١٩٦٠-١٩٦٦

السنة	السياسة النقدية		السياسة المالية		
	الزيادة خلال العام	(نسبة مئوية)	فائض الطلب	الحكومي	
	عرض النقد	الأصول الاجنبية	القيمة (مليون ليرة)	النسبة من ن.ق.ج	
	١	٢	٣	٤	٥
١٩٦٠	١٣,٣	٦٣,٧	٢١,٩	١٩٣	٤,٤
١٩٦١	١٨,٣	٣٤,١	١٨,٣	١٧٥	٣,٣
١٩٦٢	٢٩,٧	١٣٨,٣	٢٧,٤	٤٣٠	٦,٨
١٩٦٣	٣٠,٩	١٨	١٩,٧	٣٨١	٥,١
١٩٦٤	١٣,٩	٢,٨	١٥,٧	٣٥٦	٤,١
١٩٦٥	٨,٨	١٤,٣	١٢,٥	٤٥٢	٤,٤
١٩٦٦	٧,٥	(٤-)	٢٣,٧	٦٨٨	٦

المصدر: نفس المصدر السابق، جدول رقم (٣-٥) ص ١٢٦

أ- السياسة المالية

يلاحظ من عمود رقم ٥,٤ الزيادة في فائض الطلب الحكومي على السلع والخدمات سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج القومي الاجمالي. فقد ازداد فائض الطلب الحكومي من ١٩٣ مليون ليرة عام ١٩٦٠ الى ٤٣٠ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٢.

وبالمقابل فقد ازدادت نسبة فائض الطلب الحكومي الى الناتج القومي الاجمالي من ٣,٣٪ الى ٦,٨٪ لنفس الفترة. ولذا فازدياد ذلك الجزء من الاستخدامات الى المصادر انما يعطي فكرة عن السياسة المالية التوسعية لتلك الفترة.

## ب- السياسة النقدية

يوضح العمود رقم ٢،١ نسبة الزيادة في عرض النقد والأصول الأجنبية، ويلاحظ أن أكبر زيادة كانت عام ١٩٦٣ حيث بلغت ٣٠,٩% بينما ازدادت الأصول الأجنبية ١٣٨,٨% عن السنة التي سبقتها.

وقد لعبت الحسابات بالعمله الأجنبية الموجودة في البنوك الاسرائيلية دورا كبيرا في زيادة عرض النقد. فمنذ عام ١٩٥٧ سمح للحاصلين على التعويضات الالمانية بالاحتفاظ بحساباتهم بالبنوك الاسرائيلية بنوعين من الحسابات يمكنهم فتحها في البنوك الاسرائيلية.

الأول حساب التامام (TAMAM) حيث تتم فيه السحوبات بالعمله الأجنبية لأغراض محدده. وحساب البازاك (PAZAIC) والذي يتم فيه ايداع الحساب بالعمله الأجنبية وكذلك حساب الفائدة. أما السحب من هذا الحساب فيتم بالعمله الاسرائيلية حيث يتم حساب القيمة حسب سعر الصرف السائد. (٢٤)

ولم تكن هذه الحسابات ذات قيمة كبيرة في البداية ولكنها ازدادت وتراكت مع الأيام، اذ ارتفعت من ٢٣ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٥٧ الى ٥٤٧ مليون ليرة في عام ١٩٦٢. (١٥)

وقد بلغت نسبة تلك الحسابات الى عرض النقد ٣,٩% عام ١٩٥٧، والى ٤٣,٥% في عام ١٩٦٢. ولتزداد الى ١١٠,٢% في عام ١٩٧١. ومن هنا يتضح دورها في زيادة عرض النقد ومن ثم في السياسة التوسعية. (٢٤)

## ج- دور الحسابات بالعمله الأجنبية في السياسة المالية والنقدية:

إن المحتفظ بحسابات العملة الأجنبية سواء التامام أو البازاك يجد نفسه فجأة بعد التخفيض وقد ازدادت قيمة ما يحتفظ به بنفس نسبة التخفيض، ونتيجة ذلك قد يزداد طلبه على السلع والخدمات، وإذا كانت هذه الحسابات كبيرة فان الطلب الكلي في الاقتصاد سيزداد مما يترك أثرا توسعيا هاما.

وقد يوجد من لا يريد أن يزيد استهلاكية نتيجة ارتفاع قيمة مدخراته بالعملية المحلية، ولرغبة في التخلص من الزيادة السائلة التي حصلت نتيجة التخفيض قد يلجأ إلى شراء أصول حقيقية (Real Assets). وبالتالي سيزداد الطلب على الأصول الحقيقية مما يترك أثراً توسعياً آخر.

وعندما يقوم هؤلاء بتحويل موجوداتهم أو بعضها منها إلى العملة المحلية، فإن الموجودات السائلة للنظام البنكي ستزداد فتزيد قدرة البنوك على تقديم القروض وتوسيع الائتمان مما يترك بعداً توسعياً آخر على عرض النقد والسياسة النقدية. (٢٤)

د- دور الاحتياطات الأجنبية في السياسة النقدية المصاحبة للتخفيض ١٩٦٢:

لعبت الاحتياطات الأجنبية دوراً كبيراً في زيادة عرض النقد ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات.

جدول رقم (٣-١٠)

عرض النقد والاحتياطيات الأجنبية ١٩٥٠-١٩٧٢ (نسبة مئوية)

السنة	عرض النقد	الاحتياطيات الأجنبية	الاحتياطيات الأجنبية الاجمالية/عرض النقد
١٩٥٠	التغير عن السنة السابقة	التغير عن السنة السابقة	نسبة مئوية
١٩٥١	٣١,٨	(٤٨,٥)	٥,٤
١٩٥٢	١,٣	(٨,٨)	٨,٧
١٩٥٣	٦,٥	(٢٥,٨)	٨,٩
١٩٥٤	٢٤,٧	١٠٧,٧	٣٢
١٩٥٥	٢٠,٤	١١,١	٤١
١٩٥٦	١٧,٧	(٣,٣)	٣٣,٧
١٩٥٧	٢٠	(٣,٤)	٢٧
١٩٥٨	١٥,١	٥٤,٨	٣٦,٥
١٩٥٩	١٢,٨	٢٩,٢	٤١,٨
١٩٦٠	١٣,٣	٦٠,٧	٥٩,٣
١٩٦١	١٨,٣	٣٩,٣	٦٩,٨
١٩٦٢	٢٩,٧	٣٤,٦	٨٠,٩
١٩٦٣	٣٠,٩	٢١,٥	١٢٥,٢
١٩٦٤	١٣,٩	٤,٦	١١٤,٢
١٩٦٥	٨,٨	١٦,٣	١٢٢,٩
١٩٦٦	٧,٥	١,١	١١٥,٦
١٩٦٧	١٩,٤	٢٨	١٢٣,٩
١٩٦٨	٢٠,١	(٥,٤)	١١٣,٩
١٩٦٩	٧,١	(٢٠,٤)	٨٤,٦
١٩٧٠	٥	١٦,٥	٩٣,٨
١٩٧١	٢٢,٤	٥٠,٥	١١٥,٤
١٩٧٢	٢٩,٩	٦٧	١٧٨,١

المصدر: عمود رقم ١ نسب مستخرجة من مصدر سبق ذكره M. Michaley، جدول رقم

(A-16) ص. ٢٠٣

عمود رقم ٣,٢ (نسب مستخرجة).

الارقام بين الاقواس تعنى قيما سالبة.

من الجدول نستطيع أن نرى الزيادة في عرض النقد المصاحبة لتخفيض ١٩٦٢. فقد ازداد عرض النقد بنسبة ٢٩,٧٪ عام ١٩٦٢ وكذلك ٣٠,٩٪ عام ١٩٦٣. وفي المقابل ازدادت الاحتياطات الأجنبية ومنذ عام ١٩٥٤. إذ بلغت نسبة زيادتها عن السنة السابقة لعام ١٩٥٨ ٥٤,٨٪ وصلت الى ٦٠,٧٪ عام ١٩٦٠. وتراجعت بعد ذلك وان كان تراجعاً مؤقتاً لتعود فتزداد إذ وصلت نسبة زيادتها في عام ١٩٧٢ الى ٦٧٪.

من السابق نلاحظ أن الفرق الأساسي بين تخفيضين ١٩٥٢، ١٩٦٢ يمكن في الدوافع والأسباب التي أدت الى التخفيض.

إن عدم وجود احتياطات أجنبية في بداية انشاء الدولة ربما دفع الحكومة الى اتخاذ سياسة مقيدة في محاولة لتخفيض الواردات الى أقل مستوى ممكن.

وجاء تخفيض عام ١٩٦٢ في وقت تراكمت فيه الاحتياطات الأجنبية، وكانت معدلات التضخم مرتفعة مقارنة بمستويات عام ١٩٥٠ إلا أن الحكومة ربما رأت تلك المعدلات لا تشكل تهديدا كبيرا لاقتصاد حقق معدلات نمو مرتفعة جدا في تلك الفترة.

وبرغم ارتفاع معدلات التضخم إلا أن الحكومة انتهجت سياسة توسعية وربما رأت الحكومة أن اسباب هذا التضخم هو زيادة في تكاليف الانتاج أكثر منه الزيادة في الطلب ولذا لجأت الحكومة الى سياسات تجارية تساعد قطاع الصادرات مثل الإعانات، وزيادة الضرائب الجمركية على المستوردات، واستعانت بتلك السياسات التجارية بدلا من تخفيض الانفاق أو تقييد عرض النقد.

ويمكن ملاحظة دور القطاع الخاص في زيادة عرض النقد من خلال الحسابات بالعملة الأجنبية الذي اضاف بعدا توسعيا ليس على السياسة النقدية فقط ولكن على السياسة المالية كما رأينا.

## الفصل الرابع

### أنظمة سعر الصرف المختلفة والتوقعات

١٩٧٠-١٩٩٠

في الفصل السابق تمت دراسة نظام سعر الصرف في فترة الخمسينات والستينات حيث ساد نظام سعر الصرف الثابت، وسادت أيضا سياسات تجارية اعتمدت في البداية على نظام الحصص، وتقييد الاسعار، ثم بدأت بالتححر التدريجي والاعتماد على ميكانيكية السوق.

ومنذ عام ١٩٧٣ بدأت معدلات التضخم بالارتفاع وجاءت حرب (تشرين اول) ١٩٧٣ فارتفعت اسعار البترول بنسب عالية وازداد عجز الميزان التجاري نتيجة الزيادة في الواردات الامنية بعد الحرب، فارتفعت معدلات التضخم بنسب مثيلاتها في اميركا اللاتينية، وبدا من الواضح ضرورة تغير نظام سعر الصرف الثابت الى نظام اكثر تحرا.

ويبدو انه كان من الصعب على واضعي السياسة الاسرائيلية التوجه مباشرة الى نظام سعر الصرف الحر وتعويم سعر صرف الليرة، فتم تبني نظام سعر الصرف المتدرج من نهاية ١٩٧٥-١٩٧٧.

ونتيجة التخفيض المتدرج في سعر صرف الليرة، وتأثير توقعات التخفيض والمضاربة في العملة الاجنبية، على الاسعار وعلى الاحتياطات بالعملة الاجنبية قامت الحكومة بتعويم سعر الصرف في عام ١٩٧٧.

ولم يكن هذا الاجراء كافيا لكبح معدلات التضخم والبطالة مما دفع الحكومة الى تغيير العملة الاسرائيلية في عام ١٩٨٠ وتقديم الشيكل بدل الليرة والذي يساوي ١٠ ليرة اسرائيلية.

ثم الشيكل الجديد في عام ١٩٨٥ والذي يساوي ١٠٠٠ شيكل قديم مع سياسة اقتصادية جديدة استخدمت سعر الصرف كأداة لاستقرار الاقتصاد واحتفظت الحكومة بحق التدخل في سعر الصرف برغم التعويم وربطه بسلة من العملات الاجنبية، وقامت بتخفيض سعر العملة عدة مرات حتى عام ١٩٩٠.

ولدراسة تأثير الانظمة المختلفة لسعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية تم تقسيم هذا الفصل الى قسمين:

القسم الاول: في هذا القسم سنقوم بدراسة انظمة سعر الصرف للفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ ونظرا لتعدد تلك الانظمة في هذه الفترة سنقوم بتقسيمها الى عدة مراحل.

- المرحلة الاولى منذ ١٩٧٣ الى بداية ١٩٧٥ وهي فترة نهاية نظام سعر الصرف الثابت.

- المرحلة الثانية - ١٩٧٥-١٩٧٧.

نظام سعر الصرف المتدرج

- المرحلة الثالثة ١٩٧٧-١٩٩٠

وهي فترة تعويم سعر الصرف لليرة (١٩٧٧) ثم تغير العملة الى الشيكل (١٩٨٠) ثم تغيير العملة الى الشيكل الجديد (١٩٨٥) واخيرا الخطة الاقتصادية المصاحبة وربط سعر الصرف بسلة من العملات.

ثم ننتقل بعد ذلك الى دراسة القسم الثاني:

القسم الثاني: في هذا القسم سندرس دور التوقعات (بتخفيض العملة) واثره على المضاربة بالعملة الاجنبية واثره النهائي على الاحتياطات الاجنبية وعرض النقد، ومعدلات التضخم.

وهذا سيقودنا الى دور المتغيرات النقدية في التأثير على سعر الصرف ومن ثم على ميزان المدفوعات. واخيرا سنقوم بدراسة سريعة للمنهج النقدي لميزان المدفوعات.



## القسم الاول

### أنظمة سعر الصرف المختلفة ١٩٧٠-١٩٩٠

سوف نقوم في هذا القسم وكما قلت في المقدمة بتقسيم المرحلة قيد البحث الى ثلاثة مراحل حسب نظام سعر الصرف الذي كان سائدا فيها.

**اولا: المرحلة الاولى: ١٩٧٠-١٩٧٥. نهاية نظام سعر الصرف الثابت.**

كان من الممكن ان نقوم بضم هذه الفترة الى الفصل السابق ولكن تم فصلها (برغم نظام سعر الصرف الثابت الذي كان سائدا) لان بعض احداثها كانت السبب المباشر لتغيير نظام سعر الصرف. ولعل اهم هذه الاحداث حرب تشرين الاول ١٩٧٣.

كان للتغيرات الاقتصادية والتي حدثت بعد حرب ١٩٧٣ اثرا كبيرا على تراجع ميزان المدفوعات، فقد ازداد فائض الواردات في عام ١٩٧٣ بمقدار ١٣٦,١ وتراجع الحساب الجاري بالرغم من زيادة معدلات نمو التحويلات غير المستردة بمقدار ١٠٦,٨٪. (جدول ٦-١ عمود ٤).

وقد بلغت نسبة الزيادة في الواردات حوالي ١١٠٪ في عام ١٩٧٤.

ويعود السبب في هذه الزيادات الى عدة اسباب اهمها الزيادة الكبيرة في الواردات الامنية، وارتفاع اسعار البترول، وزيادة اسعار السلع عالميا.

كل هذه الاسباب دعت واضعي السياسة الاسرائيلية الى التفكير في سياسة اقتصادية جديدة قائمة على تقييد الطلب الكلي ففي عام ١٩٧٣ بلغت الزيادة في جملة الاستخدامات (C + I + G + X) ١٤,٣٪. وتراجعت تلك النسب نتيجة سياسة تقييد الطلب الى ٣,٧ ، ٣,٩ ، ٠,١ في سنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ على التوالي. (جدول ٦-١).

وبالرغم من محاولة الحكومة الاسرائيلية تجنب التخفيض الرسمي عن طريق تبني سياسة تجارية تعتمد على زيادة اعانات الصادرات والضرائب المختلفة على الواردات الا انها اضطرت الى تخفيض سعر الصرف لتراجع الاحتياطات الاجنبية نتيجة انتشار توقعات التخفيض والمضاربة بالعملات الاجنبية. (٢٥)

ويمكن تلخيص سياسة سعر الصرف لتلك الفترة كما يلي:-

١- استمرت سياسة التحييز في سعر الصرف باستخدام انظمة صرف متعددة والتي لم تكن تميز بين الحساب الجاري وحساب رأس المال فقط، ولكن بين السلع التصديرية المختلفة، وكذلك بين الصادرات والواردات.

٢- محاولة السلطات تأخير التخفيض الرسمي اكثر من اللازم مما دفع المصدرين الى استيراد كميات كبيرة من مدخلات الانتاج. ودفع المضاربيين الى التهافت على شراء العملة الاجنبية (برغم القيود المفروضة عليها). مما ادى الى تراجع كبير في الاحتياطات الاجنبية.

ولذا فقد كانت الحكومة تلجأ الى تخفيض في سعر الصرف اكبر من التخفيض اللازم وذلك لدفع الواردات الى التراجع بنسبة اكبر من زيادتها السابقة والنتيجة عن توقعات التخفيض.

٣- ان استخدام المكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال للصادرات للتحكم في سعر الصرف الرسمي عوضاً عن التخفيض جعل هذا السعر مشكوكاً فيه من قبل المصدرين مما ترك اثراً على حجم وربحية الصادرات.

توقعات التخفيض والمضاربة ادت الى تراجع الاحتياطات الاجنبية الصافية فقدت تلك الاحتياطات من ١٧٦١ مليون دولار في عام ١٩٧٣ الى ١١٥٣,٤ مليون دولار في عام ١٩٧٤ والى ١١٣٧,١ مليون دولار في عام ١٩٧٥.

مما زاد وبسرعة بعد التخفيض الرسمي لسعر الصرف مما يجعل من الصعب على الحكومة تبني السياسة النقدية المقيدة بعد التخفيض للسيطرة على ارتفاع الاسعار.

التغير النسبي في اسعار السلع المتاجر بها وغير تهلكين الى سلع بدائل الواردات وزيادة حجم

سعر الصرف الفعال للصادرات  
بداً من التخفيض، فان تأثر اسعار

الصادرات والواردات لم يكن كبيراً مقارنة بالتوسع النقدي الذي يعقب التخفيض نتيجة التغير في الاحتياطات الأجنبية. ويقع جزء من هذا التوسع النقدي على عاتق القطاع الخاص الذي يحتفظ بكمية كبيرة من الأصول المربوطة بالعملة الأجنبية، مما جعل من الصعب التحكم في سلوك هذه الأصول وترك أثراً كبيراً على زيادة الطلب الكلي.

٦- إن أثر التخفيض على الأسعار كان سريعاً ومبالغاً فيه، مما دفع العمال للمطالبة بزيادة الأجور مباشرة بعد التخفيض كوسيلة لحماية الدخل الحقيقي للطبقة العاملة.

ونتيجة ذلك كانت الحكومة تلجأ في العادة، إلى سياسات مقيدة في محاولة للسيطرة على الأسعار لتجنب الزيادات التي يطالب بها المستخدمون.

**ثانياً: المرحلة الثانية: النظام المتدرج لسعر الصرف ١٩٧٥-١٩٧٧**

### *The Crawling Peg.*

تعرض تخفيض سعر صرف العملة الإسرائيلية والذي تم في عام ١٩٧٤ إلى انتقادات واسعة، مما دفع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الإسرائيلي إلى تعيين نخبة من الخبراء لدراسة نظام سعر الصرف. وكان من جملة توصيات تلك اللجنة ضرورة إجراء تغييرات جذرية في نظام سعر الصرف. وأوضحت اللجنة عيوب ذلك النظام، والآثار السلبية للتخفيض الواسع لسعر الصرف، وأثار توقعات التخفيض للعملة على الاقتصاد ككل.

وقد أوضحت اللجنة المصاعب المتعلقة بانتهاج سياسة مالية ونقدية مصاحبة للتخفيض نتيجة الآثار التوسعية الخاصة بطبيعة الاقتصاد الإسرائيلي من جهة والآثار التوسعية النقدية الخاصة بالتوقعات المضاربة من جهة أخرى.

وقد أوصت اللجنة بسياسة سعر الصرف المتدرج مع تعديلات في سعر الصرف تتراوح بين ٣-٤٪ كل شهر. وأوضحت ضرورة تخفيض سعر الصرف ما بين ٢٠-٢٥٪ خلال السنة التالية للتعويض عن معدلات التضخم المرتفعة في إسرائيل في ذلك الوقت.

ونتيجة لهذه التوصيات قامت الحكومة باتباع نظام سعر صرف جديد هو نظام سعر الصرف المتدرج. وبقيت الليرة الإسرائيلية مرتبطة بالدولار الأميركي برغم

توصيات اللجنة بربطها بسلة من العملات. وكان الهدف من ذلك التخلص من ربط سعر الصرف بالدولار واثار التقلب في اسعاره على سعر الليرة.

وقررت الحكومة ان لا تتجاوز نسبة التخفيض ٢٪ كل ٣٠ يوما وذلك للسيطرة على ارباح المضاربة الناتجة عن توقعات التخفيض.

وفي صيف ١٩٧٥ ارتفع سعر الدولار بالنسبة للعملات الاجنبية مما رفع سعر صرف العملة الاسرائيلية بالرغم من التخفيض التدريجي، ولذا قامت الحكومة في شهر ايلول لنفس العام بتخفيض سعر صرف الليرة ١٠٪ مرة واحدة.

وفي شهر تموز ١٩٧٦ تم ربط سعر صرف الليرة بسلة من العملات وذلك من اجل عزل اثر تذبذب سعر صرف الدولار في الاسواق العالمية عن سعر صرف الدولار في الاسواق العالمية عن سعر صرف الليرة الاسرائيلية.

وقد اعطي وزن خاص لكل عملة من العملات الداخلة في السلة حسب توزيع الصادرات الاسرائيلية على تلك شركاتها التجاريين وهم (الولايات المتحدة، فرنسا، انجلترا، المانيا الغربية، اليابان).

وكان هذا الوزن يتفق مع نظام سعر الصرف للصادرات. وتم تغيير دوره التخفيض ونسبته من ٢٪ كل ثلاثين يوما الى ٨٪ كل اربعة شهور.

وفي تموز ١٩٧٧ تم العودة الى تخفيض بنسبة ٢٪ عوضا عن ال ٨٪ السابقة دون تحديد موعد مسبق للتخفيض.

**ثالثا: المرحلة الثالثة: نظام سعر الصرف الحر. وتعويم سعر الصرف (٢٠)**

### *Floating Exchange Rate*

١٩٧٧ - ١٩٩٠

يمكن تقسيم هذه الفترة الى قسمين

أ- منذ ١٩٧٧ - ١٩٨٤

ب- ١٩٨٥ - ١٩٩٠

وذلك لاهمية التغيرات والتحول الاقتصادي الكبير الذي حصل في عام ١٩٨٥

أ- من ١٩٧٧ - بداية ١٩٨٥

بقي نظام سعر الصرف المتدرج ساريا حتى تشرين الاول ١٩٧٧ عندما جاءت حكومة جديدة قررت اجراء تغير جذري على نظام سعر الصرف وكانت اهم معالم هذا النظام الجديد ما يلي:-

١- التخلص من جميع انظمة تقييد صرف العملة.

٢- الغاء نظام سعر الصرف المتعدد وذلك عن طريق الغاء ١٥٪ من ضريبة الواردات ونفس النسبة من اعانات الصادرات.

٣- تعويم سعر صرف العملة الاسرائيلية.

٤- تخفيض اساسي في سعر صرف الليرة من ١٠,٥ ليرة ١ دولار الى ١٥ ليرة للدولار وذلك لتخفيف اثر تخفيضات اعانات الصادرات على الميزان التجاري. (٢٠)

أما أسباب تعويم سعر صرف الليرة فيمكن اجمالها فيما يلي:-

١- كان يعتقد ان التخلص من كافة القيود المفروضة على التجارة سيؤدي الى تدفق خارجي لرأس المال لا يمكن السيطرة عليه الا من خلال تعويم سعر الصرف.

٢- عانى النظام السابق لسعر الصرف (المتدرج) من اثار المضاربة بالعملات الاجنبية على عرض النقد والاحتياطات الاجنبية مما اجبر الحكومة على استخدام سياسات نقدية ومالية موسعة بدلا من السياسات المقيدة المفروض اتخاذها بعد التخفيض.

٣- ان تراجع الميزان التجاري عادة ما يرتبط بالاذهان مع ضرورة تخفيض سعر الصرف. ولكون الميزان التجاري الاسرائيلي يعاني من حالة العجز باستمرار فان توقعات التخفيض لا يمكن تجنبها. وقد رأت الحكومة ان تعويم سعر الصرف سيخفف من هذه التوقعات ومن ثم من تأثيرها على عرض النقد.

ورغم تعويم سعر الصرف الا ان تراجعا اقتصاديا كبيرا حدث بعد عام ١٩٧٧ خاصة بالنسبة لميزان المدفوعات. وتناقصت مصادر التمويل ولجأت اسرائيل الى الاقتراض قصير الامد. وارتفعت معدلات التضخم وازداد العجز التجاري. ونتيجة ذلك

اصبح النظام يعاني من الاختيار بين تخفيض العملة لاهداف تعديل ميزان المدفوعات، او عدم التخفيض في محاولة لكبح معدلات التضخم.(١٢)

ولكن معدلات التضخم استمرت في الارتفاع فقد ازداد مؤشر اسعار المستهلك في عام ١٩٧٦ عن السنة السابقة بمقدار ٣١,٣٪ ثم الى ٧٨,٣٪ في عام ١٩٧٩ والى ١٣١٪ في عام ١٩٨٠.

ونتيجة ارتفاع معدلات التضخم قامت الحكومة في شهر شباط ١٩٨٠ باستبدال الليرة الاسرائيلية بالشيكال (والذي يساوي ١٠ ليرات اسرائيلية). ولكن هذا لم يمنع معدلات التضخم من الارتفاع مرة اخرى حيث زاد مؤشر اسعار المستهلك ١٢٠,٣٪ في عام ١٩٨٢ عن السنة السابقة والى ٣٧٣,٩٪ في عام ١٩٨٣. وفي شهر ايلول عام ١٩٨٥ قامت اسرائيل باستبدال الشيكال القديم بأخر الشيكال الجديد والذي يساوي ١٠٠٠ شيكل قديم.(٢٤) \*

#### ب- نهاية ١٩٨٥ - ١٩٩٠

تم في شهر ايلول ١٩٨٥ تقديم خطة اقتصادية جديدة، كان الهدف الاساسي لها الحصول على سعر صرف مستقر للاحتفاظ بمستوى مستقر للأسعار، ولميزان المدفوعات، والاحتياطات الاجنبية. وتم في هذه الخطة تثبيت سعر الصرف، وكذلك تقييد اسعار كافة السلع والخدمات ما عدا اسعار الفاكهة والخضار، والصادرات، ومدخلات الانتاج في السلع التصديرية (٢).

ونتيجة الخطة فقد تراجع نسبة الزيادة السنوية في مؤشر اسعار المستهلك من ٣٠٤,٦٪ عام ١٩٨٥ الى ٤٨,٢٪ في عام ١٩٨٦ ثم الى ١٩,٩٪ في عام ١٩٨٧ واستمر هذا التراجع حتى عام ١٩٩٠ ولم يصل الى مستوياته السابقة مما يدل على نجاح الخطة الاقتصادية في استقرار المستوى العام للأسعار.

\* كافة النسب مستخرجة من

## سياسة سعر الصرف:

كان الهدف الاساسي لواضعي الخطة الاقتصادية السيطرة على التضخم وذلك عن طريق تحقيق استقرار في اسعار الصرف.

وقد تم ربط العملة الاسرائيلية الجديدة (الشكيل الجديد) بسلة من العملات مع احتفاظ الحكومة بحق التدخل في سعر الصرف متى رأت ضرورة لذلك. ولذا فان سعر الصرف بقي ثابتا في هذه الفترة الا اذا رأت السلطات ضرورة للتخفيض. (٢٠)

ان سعر الصرف الحقيقي يمكن ان ينظر اليه من زاوية اسعار السلع المتاجر بها (والتي هي ليست الا اسعار الصادرات والواردات) مع اسعار السلع غير المتاجر بها والتي هي السلع المستهلكة محليا وغير معدة للتصدير.

ان النسبة بين هذين السعريين (اسعار السلع المتاجر بها/ اسعار السلع غير المتاجر بها) ليست الا سعر الصرف الحقيقي، وان اي تراجع في هذه المؤشر انما يعني ان العملة قد ارتفعت قيمتها (Real Appreciation). واي ارتفاع انما يعطي ان سعر العملة قد انخفض (Real Depreciation).

جدول رقم (١-٤)  
مصادر التغير في قيمة العملة الاسرائيلية  
(نسبة مئوية)

السنة	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
١- مؤشر اسعار المستهلك متوسط التغير عن السنة السابقة	١٢,٧	٣٨,٨	١١٠,٦	١٤٥,٦	٣٧٣,٨	٣٠٤,٦	٤٨,٢	١٩,٩
٢- اسعار الناتج	١٤,٢	٣٩,٧	١١٣,١	١٤٩,٧	٣٩١,٨	٢٥٦,٨	٥٠,٧	٢٠,٣
٣- اسعار السلع المتاجر بها السلع غير المتاجر بها	١٥٠	٢٠٠	٩٥	٨٥	٨٨	٨٠	٧٤	٧٢
٤- التغير الحقيقي فسي الناتج المحلي (المتوسط)	٩,٢	٣,٤	٣,٣	٢,٨	٢,٣	٣,٨	٣,٧	٥,٩
٥- التغير في الصادرات من السلع والخدمات (متوسط)	١٣,١	٧,٦٥	٢,٧٧٥	٢,٣	١٣,٩	٨,٧	٥,٧	١١,١
٦- التغير في الاستخدامات	١١,٢٥	٢,٧٨	٣,١	٤,٣	١	٢,١	٥,٩	١٠,٤
٧- التغير في الاجور نسبة التغير عن السنة السابقة	٢,٤-	٤,٥	٤,٠١	٦,١	٠,٤-	٩-	٧,٨	٧,٩

المصدر:

For No. 1,2,3.

Bank of Israel Annual Report, Jerousalem, 1987. P31. P36 .

For No 4,5,6. Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991,Chapter 6, Table 1, P.188-189.

For No. 7. Statistical Abstract of Israelel, I pd. Chapter 12, Table 12, P. 359-360.

ويوضح الجدول رقم (١-٤) ان اسعار السلع المتاجر بها ارتفعت بمعدلات اقل من اسعار السلع غير المتاجر بها بعد عام ١٩٨٤، مما يدل على ان قيمة العملة الاسرائيلية قد ارتفعت. وقد يكون سبب هذا الارتفاع عوامل مؤثرة على الطلب الكلي او العرض الكلي.

فاذا ازداد الطلب المحلي بمعدل اسرع من زيادة الناتج يزداد الضغط لرفع سعر العملة، حيث ان الطلب يزداد ايضا على السلع غير المتاجر بها ولانتاج المزيد من هذه السلع لا بد من رفع اسعارها نسبة الى السلع المتاجر بها. بينما يتم تلبية الطلب على السلع المتاجر بها بزيادة فائض الواردات.

وفي عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧ ازداد الطلب المحلي بنسب ٥,٩٪، ١٠,٤٪ على التوالي بينما لم يزداد الناتج الا بنسب ٣,٧٪، ٥,٩٪ لنفس الفترة مما رفع سعر السلع غير المتاجر بها فتراجعت نسبة اسعارها الى اسعار السلع المتاجر بها من ٨٠٪ عام ١٩٨٥ الى ٧٤٪، ٧٢٪ في عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧. (جدول ١-٦ الفصل الاول).

ومن ناحية العرض فاذا زادت الاجور بمعدلات مرتفعة، نتيجة زيادة الطلب على السلع غير المتاجر بها، فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع الاجور وبالتالي كفه انتاج تلك السلع مما يجعل اسعارها اعلى من اسعار السلع المتاجر بها فتتخفض نسبة اسعار السلع المتاجر بها الى نسبة اسعار السلع غير المتاجر بها، اي ان سعر الصرف الحقيقي يتراجع مما يعني ارتفاع في قيمة العملة الاسرائيلية.

ومن الجدول نستطيع ان نلاحظ ان الاجور ارتفعت بنسبة ٧,٨٪ في عام ١٩٨٦ (٩-٪ في عام ١٩٨٥) وارتفعت بنسبة ٧,٩ في عام ١٩٨٧ وكان هذا الارتفاع سببا في تراجع نسبة اسعار السلع المتاجر بها اي اسعار السلع غير المتاجر بها من ٨٠٪ في عام ١٩٨٥ الى ٧٤٪، ٧٢٪ في عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧.

وكان هذا التحسن في سعر الصرف الحقيقي نتيجة السيطرة على معدلات التضخم مما اضعف التوقعات واعطى فرصة للسلع سواء المتاجر بها او غير المتاجر بها للتأثير على سعر الصرف. وهذا يجعلنا نستنتج ان توقعات التخفيض تتراجع عندما يكون نظام سعر الصرف مستقرا لفترة طويلة.



## القسم الثاني

### اثر التوقعات على سعر صرف العملة

يتحدد تأثير التوقعات على سعر الصرف بعاملين اثنين الاول نوع نظام سعر الصرف، (فتأثير التوقعات تحت نظام سعر صرف ثابت يختلف عن تأثيره تحت نظام سعر متدرج او عائم).

اما العامل الثاني فله علاقة بأثر التوقعات على تغير اسعار الصرف وتأثير هذا التغير على حساب رأس المال وعرض النقد.

#### اولاً: تأثير التوقعات تحت أنظمة سعر الصرف المختلفة:

وقد تمت دراسة التوقعات وعدم التأكد الخاصة بسعر الصرف من قبل الكثير من الباحثين لأن التوقعات المستقبلية لسعر الصرف تؤثر على جميع المبادلات التي تتم بالعملة الاجنبية.

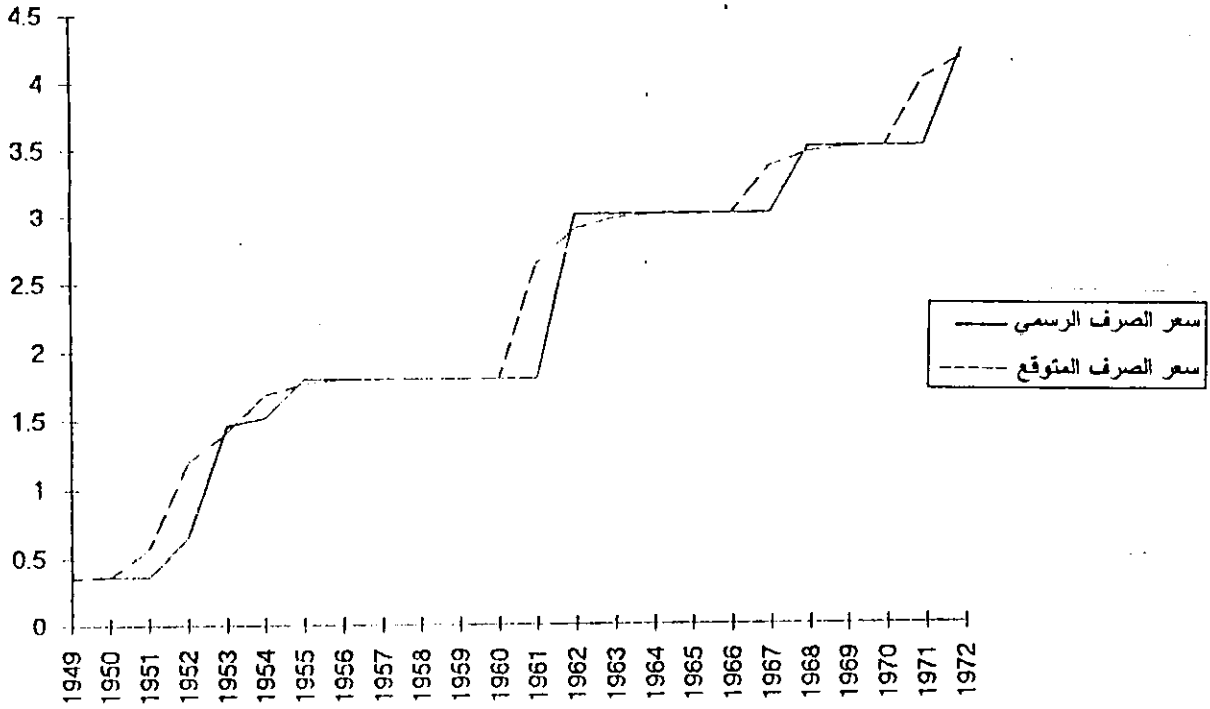
وحيث ان اسعار الصرف لا بد وان تتغير عبر الزمن فان اي شخص عليه القيام بدفع او تسليم مبالغ بعملة اجنبية في تاريخ لاحق يتعرض لمخاطر عدة ويمكن تجنب او تغطية هذه المخاطر في معاملات الصرف الاجنبي من خلال عملية التغطية وتتضمن هذه اتفاقاً على شراء او بيع كمية معينة من الصرف الاجنبي في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه في الوقت الحاضر ويسمى سعر الصرف المقدم (٢٦). Forward Rate

اما المضاربة فهي عكس التغطية، فبينما يسعى المغطي الى تجنب او تغطية مخاطرة الصرف الاجنبي خوفاً من الخسارة فان المضارب يسعى الى مخاطرة الصرف الاجنبي. اي وضع غير مغطى يأمل تحقيق الربح. فاذا كان تتبؤه صحيحاً فسوف يحقق هذا المضارب ربحاً والا تعرض للخسارة. (٢٦)

شكل (٤-١)

السعر الرسمي مقابل السعر المتوقع (١٩٤٩-١٩٧٢)

ILAS



المصدر: جدول رقم (٥) في الملحق

وعلى المدى الطويل تتحدد التوقعات لسعر الصرف الاجنبي، وعدم التأكد المحيط به بالتطورات الاقتصادية الاساسية مثل معدل التضخم، ومستوى النشاط الاقتصادي، ووضع ميزان المدفوعات.

اما على المدى القصير فتتحدد التوقعات، ودرجة كبيرة، بنظام سعر الصرف، فتحت نظام سعر الصرف الثابت لا يتوقع تغير سريع في سعر الصرف بعد التخفيض. وبعد مرور فترة من الوقت وكلما زادت هذه الفترة زاد التوقع بتغير اخر جديد لسعر الصرف.

اما تحت نظام سعر الصرف المتدرج فان توقع تغيرات سعر الصرف يمكن التنبؤ بها بدرجة عالية من التأكد، لان معدل التغير في سعر الصرف يكون قد تحدد في وقت سابق من قبل السلطات كما ان الفترة بين كل تخفيض واخر تكون محددة هي ايضا.

وقد حاولنا قياس الخطر والتوقعات في نظام سعر الصرف الاسرائيلي باستخدام طريقة Exponential Smoothing حيث يتم التنبؤ بقيمة مستقبلية اعتمادا على قيمة معينة في فترة سابقة، وقد تم استخدام اسعار الصرف الاصلية للتنبؤ بقيمة مستقبلية لها. ولذا فالخطر المنظور هو الفرق بين القيمتين.

ويمثل الشكل رقم (٤-١) العلاقة بين القيم المتوقعة لسعر الصرف الرسمي مقارنة مع القيم الحقيقية للفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٧٢ ويلاحظ ان تخفيضات ١٩٥٢، ١٩٦٢، ١٩٦٧، ١٩٧١ كانت متوقعة وان الخطر المنظور كان اكبر في تخفيض ١٩٥٢، ١٩٦٢. (اكبر تخفيضين في تلك الفترة)

ويمكن ملاحظة الفترات التي تختفي فيها توقعات التخفيض فقد تساوي سعر الصرف المتوقع مع سعر الصرف الاصيلي ما بين ١٩٥٥-١٩٦٠ واستمر توقع زيادة سعر الصرف حتى عام ١٩٦٢ عندما حصل التخفيض فعلا ثم وتراجعت توقعات التخفيض من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٦ وبدأت بعد ذلك توقعات التخفيض مرة اخرى حتى عام ١٩٦٧ موعد التخفيض التالي وهكذا كانت تختفي التوقعات لفترة من الوقت ثم تعود للارتفاع حتى موعد التخفيض التالي.

وفي الشكل (٤-٢) والذي يمثل الفترة ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ وهي فترة نظام سعر الصرف الزاحف ١٩٧٥-١٩٧٧ ثم فترة نظام سعر الصرف الحر منذ ١٩٧٧.

ويلاحظ انه طيلة فترة نظام سعر الصرف الزاحف كانت توقعات التخفيض منخفضة وكان سعر الصرف المتوقع قريباً جداً من سعر الصرف الاصلي.

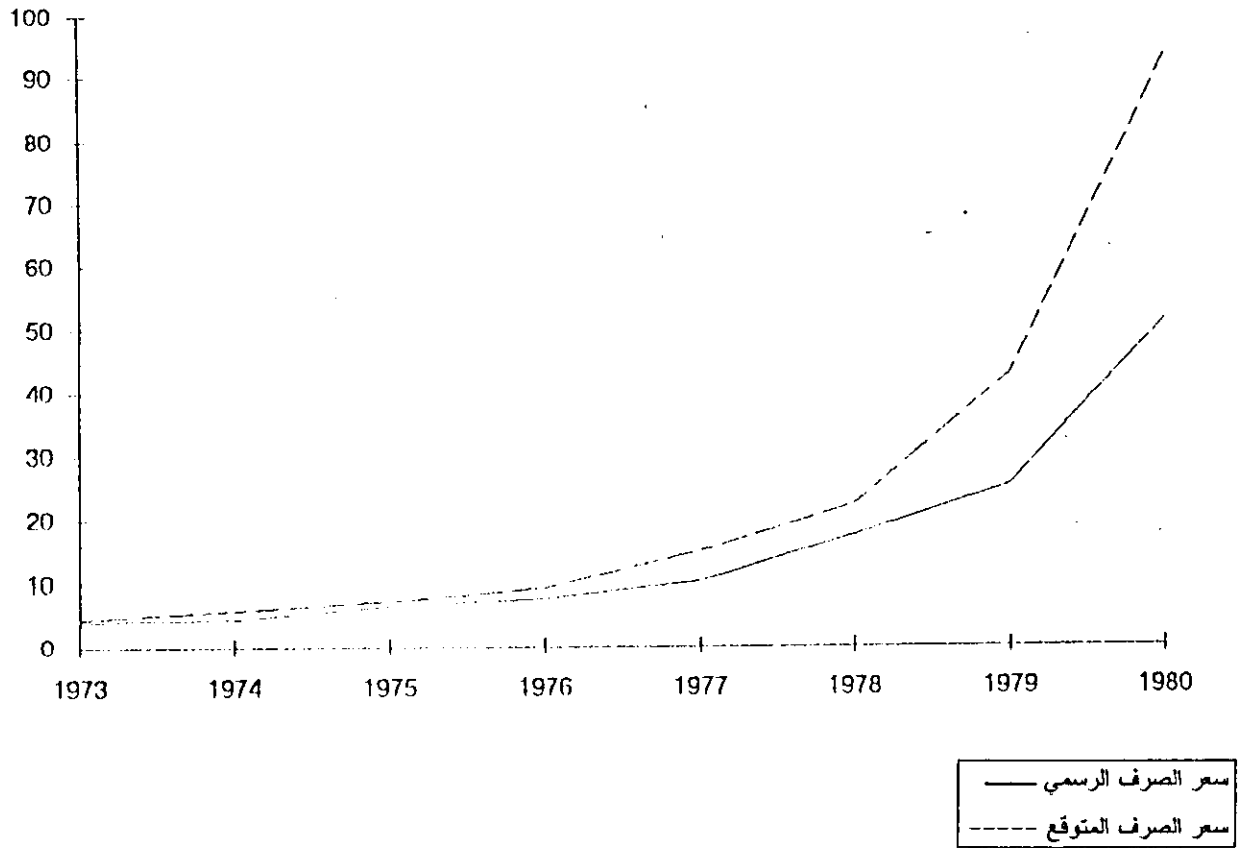
ثم بدأ سعر الصرف المتوقع يزداد اكثر من سعر الصرف الاصلي منذ منتصف ١٩٧٦ واستمر بالابتعاد عن سعر الصرف الاصلي حتى نهاية الفترة في عام ١٩٨٠.

مما يدل على ان التوقعات تحت نظام سعر الصرف الحر او العائم اعلى من تلك تحت نظام سعر الصرف الثابت او المتدرج كما ان الفجوة بين السعريين (والتي تدل على الخطر المتوقع) توضح ان هذا الخطر كان اكبر في فترة النظام العائم لسعر الصرف وفي الشكل (٤-٣) والذي يمثل اسعار الصرف المتوقعة والاصلية للفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧، يمكن ملاحظة اثر ارتفاع معدلات التضخم في اعوام ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤ على توقعات التخفيض، بل وارتفاع المخاطر المنظورة (الفرق بين سعر الصرف المتوقع والاصلي).

شكل (٤-٢)

سعر الصرف المتوقع والرسمي ١٩٧٣-١٩٨٠

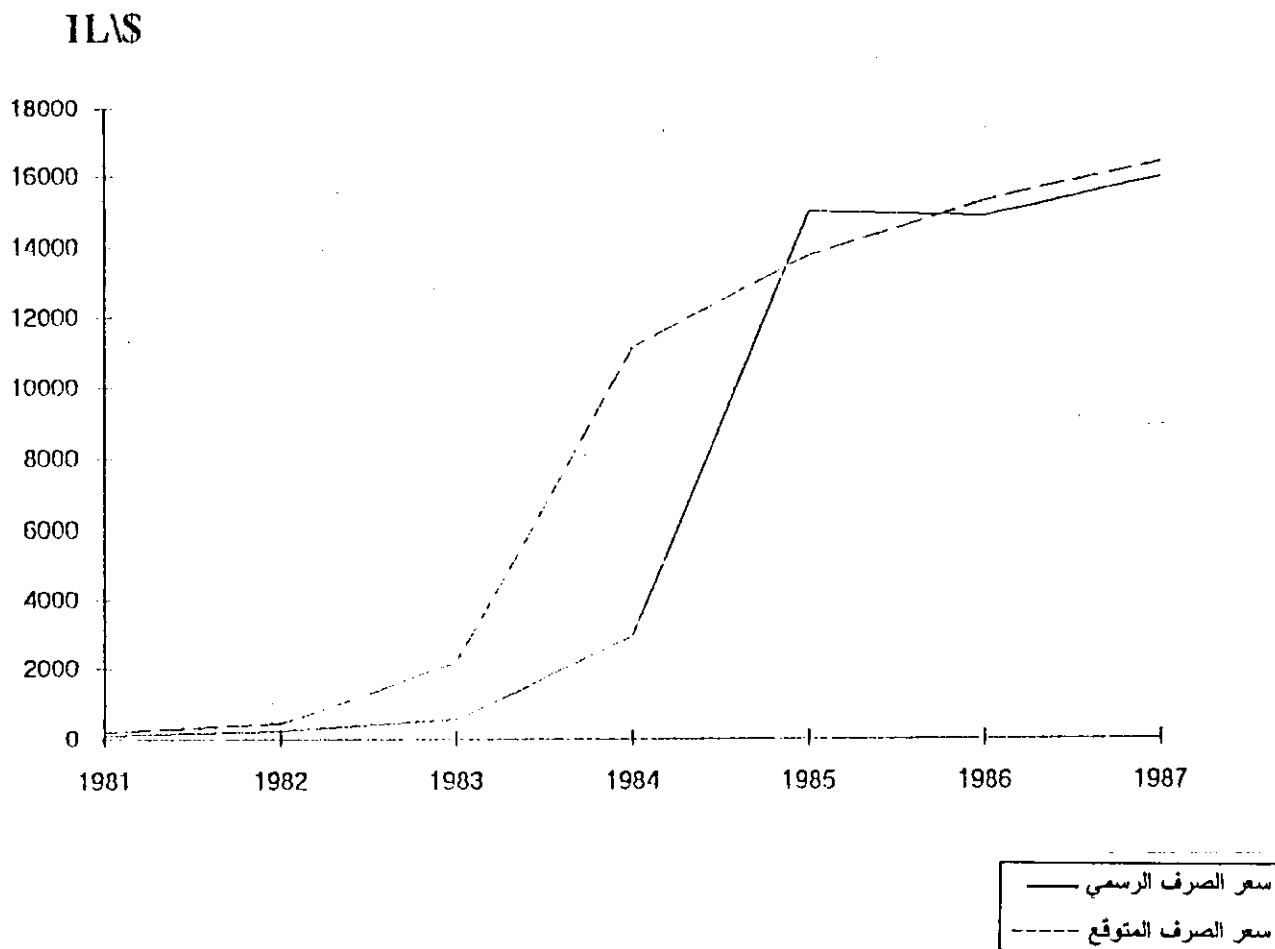
ILAS



المصدر: الجدول رقم (٥) في الملحق

شكل (٣-٤)

سعر الصرف المتوقع والرسمي ١٩٨٧-١٩٨١



المصدر: الجدول رقم (هـ) في الملحق

وفي الخطة الاقتصادية الجديدة لعام ١٩٨٥ كان الهدف الاساسي هو استقرار سعر الصرف ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل ايضا حيث كانت الاسعار المتوقعة قريبة من الاصلية بمعنى ان توقعات التخفيض كانت قليلة في ذلك الوقت.

ويمكننا تلخيص اهم النتائج الخاصة بأثر نظام سعر الصرف على سعر الصرف والتوقعات بما يلي:-

١- تحت نظام سعر الصرف الثابت الاسرائيلي للفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٧٢ لم يتوقع حدوث تخفيضات سريعة ومنتالية في سعر الصرف. ونتيجة ذلك امكن وبنوع من الدقة توقع التخفيض لبعدها الفترات الزمنية بين كل تخفيض واخر، وكما مر وقت على زمن التخفيض ازدادت التوقعات بإمكانية حدوث تخفيض جديد.

٢- في فترة نظام سعر الصرف المتدرج في اسرائيل امكن التنبؤ وبدرجة عالية من التأكد موعد التخفيض، وذلك لان هذا الموعد سبق وان حددته السلطات، كما ان نسبة التغير في سعر الصرف معروفة ولذا فان امكانية تحقيق ارباح نتيجة المضاربة محسوبة مسبقا وتساوي قيمة التخفيض.

٣- يزداد الخطر الناتج عن التوقعات تحت نظام سعر الصرف العائم لان موعد التخفيض ونسبته غير معروفة. ويمكن ان يتغير سعر الصرف للعملة في اي وقت نتيجة التغير في "اللب او العرض على العملة".

٤- كانت اكبر نسبة للخطر المتوقع نتيجة توقعات التخفيض في سعر العملة الاسرائيلية في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٢ وحتى نهاية ١٩٨٤ وبعكس هذا اثار ارتفاع معدلات التضخم العالية التي كانت سائدة في تلك الفترة على سعر الصرف.

٥- منذ منتصف عام ١٩٨٥ بدأت التوقعات بالتخفيض تتراجع واصبح سعر الصرف المتوقع قريبا من السعر الاصيلي مما يدل على نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة في الابقاء على سعر صرف مستقر نسبيا واستمر هذا الاستقرار حتى عام ١٩٨٩؟

## ثانياً: تأثير التوقعات على المتغيرات النقدية

في القسم السابق رأينا كيف يختلف تأثير التوقعات على سعر صرف العملة باختلاف نظام سعر الصرف السائد. تأثير التوقعات تحت نظام سعر الصرف الثابت على سعر الصرف يكون اقل من تأثيره تحت نظام سعر الصرف العائم او الحر.

### التوقعات والمتغيرات النقدية وأثرها على سعر الصرف:

#### ١- دور النقود في فائض او عجز ميزان المدفوعات

يرى المنهج النقدي لميزان المدفوعات ان اي فائض او عجز في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات لا بد وان يكون نتيجة الاختلال في العرض او الطلب على النقود. (١٤)

فاذا كانت دالة الطلب على النقود

$$Md = K P Y$$

حيث  $P \leftarrow$  المستوى العام للاسعار

$Y \leftarrow$  الناتج القومي

$K \leftarrow$  ثابت

$Md \leftarrow$  الطلب على العقود

وإذا كانت دالة العرض للنقود دالة مستقلة على النحو التالي:

$$MS = m (D + R)$$

حيث  $m \leftarrow$  المضاعف النقدي

$D \leftarrow$  المكونات النقدية المحلية

$R \leftarrow$  الاحتياطات الاجنبية

فأن عدم التوازن في عرض النقد والطلب عليه قد يكون نتيجة اسباب عدة سنهتم هنا بتلك الخاصة بسياسات سعر الصرف.

فاذا بدأنا من التوازن حيث عرض النقد يساوي الطلب عليه وادى تخفيض العملة لزيادة في مستوى الاسعار فان الطلب على النقود سيزداد (Stock) واذا لم تتم تلبية هذا



الطلب الزائد من المصادر المحلية فان تدفق للنقود (Inflow) سيتم من الخارج الى الداخل مما يؤدي الى زيادة الاحتياطات الاجنبية في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات. (هذا يفرض ان دالة عرض النقد مستقرة).

وسوف يستمر التدفق حتى يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه، ولذا فان النقديين يروا ان اثر التخفيض يدفع المواطنين للاستثمار بالاصول الاجنبية، وعلى المدى الطويل فان التخفيض لن يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ولكنه سيؤثر على المستوى العام للأسعار.

اما اذا زاد عرض النقد من مصادر محلية فسوف يؤدي ذلك الى تراجع في الاحتياطات الاجنبية (بغرض ثبات الطلب على النقود)، أي تدفق نقدي للخارج، مما يؤدي الى تراجع في ميزان المدفوعات وسيستمر هذا التراجع حتى يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه.

ان اي من المتغيرات النقدية لها تأثير على ميزان المدفوعات، وقد اثبتت دراسة للدكتور اسامة الدباغ ان المتغيرات النقدية لها تأثير على ميزان المدفوعات الاسرائيلي. واثبتت الدراسة ان اي زيادة في متغيرات دالة الطلب على النقود (النتاج المحلي، المستوى العام للأسعار) ستؤدي الى تدفق نقدي الى الداخل وبالتالي تزيد الاحتياطات الاجنبية ويستمر هذا التدفق للداخل حتى يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه. فيتحسن وضع ميزان المدفوعات (٢٦).

وفي المقابل فان اي زيادة في عرض النقد الناتجة عن زيادة الانتماء المحلي ستؤدي الى تراجع في الاحتياطات الاجنبية وذلك نتيجة زيادة عرض النقد اكثر من الطلب عليه وسيستمر هذا التدفق حتى يتساوى الاثنان (٢٨).

## ٢- المتغيرات النقدية والتوقعات في انظمة سعر الصرف المختلفة في اسرائيل.

يمكننا القول ان السياسة النقدية في اسرائيل منذ ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٢ كانت سياسة مقيدة ( ما عدا السياسة المصاحبة للتخفيض ١٩٦٢).

وكان الطلب على النقود يزداد نتيجة توقعات التخفيض، اذ يزداد هذا الطلب اما لتحقيق ارباح حق المضاربة بالعملة الاجنبية، او لشراء واردات لمدخلات الانتاج خوفا من ارتفاع اثمانها نتيجة التخفيض المتوقع (٢٠).

اما أثر التوقعات على عرض النقد فكان يتم من خلال تأجيل كثير من الاسرائيليين لتحويلاتهم من الخارج وكذلك تأجيل الاستثمار الاجنبي ويتأثر هذا عادة بمعدلات الفائدة المحلية والاجنبية، وسعر الصرف المتوقع (٢٨).

حيث يتحدد العائد على الاستثمار في المدى القصير بمعدلات الفائدة الاجنبية والمحلية وسعر الصرف المتوقع.

فاذا زادت التوقعات بقرب تخفيض محتمل فان الطلب على النقود سيزداد وذلك لشراء المواد الخام والسلع التي يتوقع ارتفاع اسعارها نتيجة التخفيض. كما ان الطلب على النقود سيزداد ايضا لشراء العملة الاجنبية والمتوقع ارتفاع اسعارها ايضا بعد التخفيض.

وستراجع معدلات الفائدة المحلية نتيجة للعلاقة العكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقود.

وعند التوازن كان معدل سعر الفائدة المحلي يساوي (معدل سعر الفائدة الاجنبي + سعر الصرف)، ولذا فان هذه العلاقة تختل نتيجة توقع التخفيض كما راينا فتتراجع معدلات الفائدة المحلية، ويحصل تدفق نقدي للخارج فتتراجع الاحتياطات الاجنبية (٢٥).

وبعد التخفيض تنعكس دوره التوقعات فيقل الطلب على النقود وترتفع معدلات سعر الفائدة المحلية. وطالما ان سعر الفائدة المحلي اكبر من سعر الفائدة في الخارج مضافا اليه سعر الصرف فان تدفق نقدي الى الداخل (Inflow) سيستمر حتى يتساوى العرض مع الطلب على النقود وتكون النتيجة النهائية لذلك ازدياد الاحتياطات الاجنبية (٢٥).

ولمنع التدفق الخارجي لرأس المال بعد التخفيض لا بد من اتباع سياسة نقدية مقيدة تؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية حتى يتم تدفق داخلي لرأس المال المضارب.

وقد اتبعت السلطات النقدية الاسرائيلية مثل هذه السياسة في الفترات (١٩٥٢-١٩٥٤) و (١٩٦٧-١٩٦٨) وذلك لمنع تدفق رأس المال للخارج نتيجة التخفيض للعملة في الفترتين السابقتين.

وبما ان هذا السلوك النقدي كان معروفا للسلطات فقد قامت بتبني سياسة نقدية مقيدة بعد تخفيض ١٩٧١، وكان نتيجة هذه السياسة عدم تراجع معدلات الفائدة المحلية على الاصول الاجنبية، اذ وصلت تلك المعدلات الى ٢٠٪ بالرغم من زيادة الناتج القومي الحقيقي بأكثر من ١٢٪، وزيادة معدلات الاسعار بنسبة ٢٢٪ وهذا ما منع التدفق الخارجي لرأس المال.

والمهم ملاحظة عدم تراجع الاحتياطات الاجنبية نتيجة تلك السياسة المقيدة بل ان تلك الاحتياطات زادت ١,٤ مليون ليرة في عام ١٩٧٠ الى ٤,٧ مليون ليرة في عام ١٩٧٢.

ان ازدياد عرض النقد بحوالي ٤٧٪ بعد عام ١٩٧٢ وارتفاع معدلات التضخم بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ نتيجة ارتفاع اسعار البترول وزيادة الواردات الامنية جعل احتمالات التخفيض كبيرة وازدادت توقعات التخفيض في بداية عام ١٩٧٤ وبالفعل فقد تم تخفيض لسعر الصرف لليرة الاسرائيلية في عام ١٩٧٤.

وكما في تخفيض ١٩٧١ تم اتباع سياسة نقدية مقيدة مصاحبة ادت الى زيادة الاحتياطات الاجنبية الى ١١٣٧,١ مليون دولار في عام ١٩٧٥.

### ثالثا: الآثار السلبية للتوقعات على الاحتياطات الاجنبية وعرض النقد: (٢٠)

واثر هذا التذبذب في التوقعات تأثيرات سلبية على الاحتياطات الاجنبية وعرض النقد يمكن اجمالها بما يلي:

#### ١- ارباح المضاربة:

يقوم البنك المركزي ببيع العملة الاجنبية بالسعر القديم ثم يعود لشراؤها بالسعر الجديد محققا ربحا نتيجة عمليات البيع والشراء هذه. فبعد تخفيض ١٩٧٤ وصلت ارباح المضاربت لبنك اسرائيل ١ بليون ليرة اسرائيلية.

#### ٢- التوسع النقدي:

عرفنا انه من الافضل تبني سياسة مقيدة مع التخفيض من اجل منع التدفق النقدي الخارجي وفي اسرائيل كان تبني مثل هذه السياسة المقيدة يعارض من قبل جماعات الضغط (اللوبي) المسيطر على قطاعات الزراعة والصناعة والتي كانت قادرة على

تأخير اي اجراءات مقيدة، ونتيجة ذلك فان تأثير معدلات الفائدة بالسياسة كان ضعيفا وعلى غير المتوقع مما كان يؤدي الى توسع نقدي، فبعد تخفيض ١٩٧٤ مثلا كانت زيادة التوسع النقدي ٢,٥ بليون ليرة اسرائيلية او حوالي ٤٠٪ من القاعدة النقدية. وكانت هذه الزيادة عبارة عن بليون ليرة ارباح مضاربة و ١,٣ بليون ليرة هي الفرق بين تأثير التوسع النقدي والاجراءات المقيدة التي تأخر اتخاذها فترة الى ما بعد التخفيض.(٢٠)

### ٣- التخفيض الواسع:

كانت السلطات الاسرائيلية تجد نفسها مضطرة الى اجراء تخفيض واسع وبنسبة اعلى من النسبة اللازمة، وذلك لمعالجة التراجع في الاحتياطات النقدية والنتائج عن التوقعات.

وكانت الاحتياطات النقدية تصل الى اقل مستوى لها قبل التخفيض، ولم تكن لتغطي اكثر من ٦ اسابيع من الاستيراد فقط.

وكان التخفيض المبالغ به يهدف الى عكس التوقعات. ولكن في الوقت نفسه فان هذا التخفيض كان يؤدي الى زيادة غير ضرورية في الاجور تتعكس على زيادات اكبر في كلفة الانتاج والارتفاع في مستوى الاسعار.

### ٤- تكلفة السيولة للاصول الاجنبية نتيجة التدفق الخارجي للاحتياطات الاجنبية.

من الصعب التحدث عن التكلفة بالارقام، فهناك التأثير المباشر الناتج عن الارباح التي كان يحققها بنك اسرائيل نتيجة بيع العملة وشرائها قبل وبعد التخفيض.

وهناك تأثير ناتج من ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الاجنبية الممنوحة للقطاع الخاص نتيجة توقعات التخفيض. وارتفاع الفائدة على الاصول الاجنبية قبل التخفيض وتراجعها بعد التخفيض.

فقد كانت اسعار الفائدة على الاصول الاجنبية تتراجع الى ادنى مستوى لها بعد التخفيض مباشرة. فبعد تخفيض نيسان ١٩٧٤ وصلت العلاوة على الدولار الاستثماري (Investment Dollar) الى اقل من ١٪.

ولأن نظام سعر الصرف المتدرج يحدد مسبقا موعد وحجم التخفيض فقد ارتفعت العلاوة ٤٪ بعد شهر واحد من التخفيض مما يدل على بداية التوقعات بالتخفيض وحيث

ان اعلى نسبة سنوية للتخفيض تحت هذا النظام لسعر الصرف تتعدى ٢٧٪، فان اثر هذا التخفيض الشهري كان ينعكس مباشرة على علاوة الدولار الاستثماري، اذ ارتفع معدل تلك العلاوة ما بين ١٣-١٥٪ في السنة.

ونتيجة ارتفاع معدلات الفائدة في هذه الفترة فان التدفق الخارجي لرأس المال كان اقل قبل التخفيض.

ولذا يمكننا القول ان المتغيرات النقدية اثرت على حساب رأس المال على الاقل في المدى القصير.

وفي بداية عام ١٩٧٥ تراجعت الاحتياطات الاجنبية حوالي ٦,٤ مليون دولار عن مستواها في عام ١٩٧٣ ثم تراجعت ١٦,٣ مليون دولار عن عام ١٩٧٤ مما يدل على توقع التخفيض ولهذا ارتفعت العلاوة على الدولار الاستثماري من ٢٣-٢٥٪ (٢٠)

وفي بداية ١٩٧٧ ونتيجة تعويم سعر الصرف تراجعت توقعات التخفيض (راجع شكل رقم ٢) في البداية، ثم ما لبثت ان ارتفعت نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

وبعد تحويل العملة في عام ١٩٨١-١٩٨٢ بقيت معدلات العلاوة على (الدولار الاستثماري) منخفضة. وفي عام ١٩٨٣ ارتفعت تلك العلاوة فوصلت في بداية ١٩٨٤ الى ٢٥٪ وارتفعت الى ٣٥٪ في بداية عام ١٩٨٥\*.

ونتيجة تخفيض ١٩٨٥ وتغير العملة تراجعت تلك العلاوة الى ٥٪ مرة اخرى وارتفعت قليلا بعد ذلك ولكنها عادت الى الانخفاض نتيجة تثبيت سعر الصرف في الخطة الاقتصادية الجديدة والاحساس بنجاح الخطة في الاشهر اللاحقة. واستمر تحسن الاداء الاقتصادي الى تراجع تلك العلاوة الى الصفر في نهاية ١٩٨٦ والى -٤٪ في بداية ١٩٨٧\*.

وعادت العلاوة الى الارتفاع نتيجة توقع تخفيض ولكنها لم تعد ٥٪ ثم ما لبثت ان تراجعت الى عامي ١٩٨٨-١٩٩٠ الى اقل من ذلك. (حوالي ٤٪). \*

\* النسب مستخرجة من جدول (٧-١) بي

## الفصل الخامس

### دراسة تجريبية لأثر المتغيرات الاقتصادية على

### الميزان التجاري الاسرائيلي (١٩٥٠-١٩٩٠)

درسنا في الفصول السابقة الاطار النظري للمناهج المختلفة الخاصة بميزان المدفوعات. ثم درسنا السياسات الخاصة بتعديل عجز أو فائض ميزان المدفوعات وأدوات تلك السياسات مع التركيز على سعر الصرف. ورأينا أثر تلك المناهج والسياسات على ميزان المدفوعات الاسرائيلي.

وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة تجريبية تعتمد على النماذج الاقتصادية القياسية لدراسة الميزان التجاري الاسرائيلي. ودور الادوات المستخدمة في التأثير على حجم الصادرات والواردات ومن ثم عجز الميزان التجاري.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى قسمين:

**القسم الأول:** تم في هذا القسم بناء نموذج اقتصادي خاص يتم فيه التعرف على المتغيرات الاقتصادية المستقلة التي يمكن أن يكون لها علاقة بالواردات الاسرائيلية للفترة ١٩٥٠-١٩٩٠. وقد تم تقسيم هذه الفترة الى فترات جزئية حسب السياسات.\*

وأخيرا تم دراسة الفترة بأكملها في محاولة لتفهم دور المتغيرات الاقتصادية على تكوين الواردات الاسرائيلية والتغير في هيكل تلك الواردات.

**القسم الثاني:** في هذا القسم اتبعنا نفس الخطوات السابقة ولكن بالنسبة للصادرات هذه المرة. وفي محاولة لتتبع التغير في هيكل الصادرات ومحاولة لفهم ادوات تحقيق السياسات الخاصة بالصادرات.

---

\* تم اتباع نموذج قام باستخدامه Richard Albin (اقتصادي في مركز بحوث بنك اسرائيل) لدراسة أثر المتغيرات المختلفة على الميزان

التجاري الاسرائيلي للفترة ١٩٧٣-١٩٧٧.

## القسم الاول

### أثر المتغيرات الاقتصادية على الواردات الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠

في هذا النموذج سنقوم باعتبار الواردات داله في عدة متغيرات أهمها:

$$C + I + G + X \quad \text{١- الطلب الكلي}$$

٢- اسعار الواردات

٣- اسعار الناتج

٤- نسبة اسعار الواردات الى اسعار الناتج

ويمكن كتابة داله التغير في حجم الواردات كما يلي:

$$M = f \left( \frac{MP}{P(G.N.P)}, P_m, D, P(G.N.P) \right)$$

١- حيث  $M$  واردات السلع والخدمات

٢-  $P_m$  اسعار الواردات

٣-  $D = C + I + G + X$  الطلب الكلي

٤-  $P(G.N.P)$  أسعار الناتج القومي الاجمالي

٥-  $\frac{P_m}{P(G.N.P)}$  نسبة اسعار الواردات الى اسعار الناتج القومي

من المعلومات السابقة يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$\% \Delta M = a_1 \% \Delta \left( \frac{P_m}{P(G.N.P)} \right) + a_2 \% \Delta P_{m,t-1} + a_3 \% \Delta P(G.N.P) + a_4 \% \Delta D$$

وتم استخدام البيانات التالية لتمثل المتغيرات

١-  $M \leftarrow \Delta M \%$  نسبة التغير في حجم الواردات للسلع والخدمات عن السنة السابقة.  
(ما عدا الواردات الأمنية)

٢-  $\Delta P_m \%$  نسبة التغير في مؤشر اسعار الواردات عن السنة السابقة بالاسعار الثابتة.  
(اسعار ١٩٨٦).

٣-  $\Delta D \%$  ← نسبة التغير في الاستخدام الكلي للموارد. (C+I+G+X)

٤-  $\Delta P(G.N.P) \%$  ← نسبة التغير في معدل تكميش الناتج G.N.P. Deflator

٥-  $t \leftarrow$  الزمن

٦-  $t-1 \leftarrow$  البيانات مؤجلة سنة واحدة

وقد تم تقسيم الفترة الى عدة فترات حسب سياسات سعر الصرف المتبعة. وكانت تلك الفترات كما يلي:

١- ١٩٥٠-١٩٧٣ فترة سعر الصرف الثابت

٢- ١٩٧٤-١٩٨٠ فترة النظام الزاحف وبداية تعويم اسعار الصرف.

٣- ١٩٨١-١٩٩٠ فترة تغير العملة وربطها بسلة العملات.

٤- ١٩٩٠-١٩٥٠ الفترة بأكملها.



جدول رقم (١-٥)

جدول الانحدار للواردات الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠

			المتغيرات المستقلة $\Delta\%$					المتغير التابع $\Delta\%$
F اختبار فيشر لحسن المطابقة	R <sup>2</sup> معامل التحديد المعدل	R <sup>2</sup> معامل التحديد	D الطلب الكلي	P(G.N.P) t - 1 اسعار الناتج	Pm t - 1 اسعار الواردات	$\left(\frac{Pm}{P(G.N.P)}\right)$ نسبة اسعار الواردات اسعار الناتج	الثابت	نسبة التغير في واردات السلع والخدمات $\Delta M\%$
١٤,٣٨٤٦	٠,٥٨٤٩	٠,٦٢٨٦	١,١٢٦١	٠,١٧٩٦٥	٤,٠٢٤٤	٣,٤٩٩	١١,٣٦٣-	١- الفترة التي ١٩٩٠-١٩٥٠ اختبار ستونوت (f)
-	-	-	(٢,٩٠٨٦)	(٠,٩٨٨٦٨)	(٠,٦٧٤٣١)	(٧,٠٢٤)	(١,٣١٢-)	
٧,٨٩٣٨	٠,٥٧٩٦١٣	٠,٦٦٣٦٩	١,٧٥٧٤١٨	٠,٣٩٨٤١١	٢,٦٧٩٨-	٠,٧١٩٢٣١	١١,٤٩٩٢-	٢- الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٥٠ سعر الصرف الثابت اختبار ستونوت (f)
-	-	-	(٤,٩٤٥٥٣)	(٢,٣٠٥٥)	(٠,١٦٠٥-)	(١,٠٩٥٤٣)	(٠,٥٨٣٦-)	
١٦٠,٣٩٣	٠,٩٩١٧	٠,٩٩٦٨	٠,٥٤٤٧٤٩	٢,٦٩٣٥٥-	٦,١٥٤٤٧-	٤,٩١٦٦	١٧,١١٢٤	٣- الفترة الثانية ١٩٨٠-١٩٧٤ فترة النظام الزاحف وبدائية التعويم اختبار ستونوت (f)
-	-	-	(٠,٧٤٣٠٩)	(٢,٦٣١٩-)	(٨,٦٠٣-)	(١٨,١٦٠٠٥)	(١,٢٤٩٨٦)	
٤,٩٢٥٥١	٠,٦٣٥٦٥٨	٠,٧٩٧٥٩	١,٣٢٧٢١٣	١,٠٧٦٣٥٦	٦,٠١٨١٨	١,٥٣٣٤	١١,١٩٦٣-	٤- الفترة الثالثة ١٩٩٠-١٩٨١ تغير العملة (الشيكال) وربطها بسله من العملات اختبار ستونوت (f)
-	-	-	(٢,٠١٣٩٤)	(١,٢٦٠٤٣)	(٠,٢١٩١٧٤)	(١,٨٤٢٤٥٥)	(٠,٤٥٢٢٤-)	

الفترة الأولى: ١٩٧٣-١٩٥٠

أظهرت نتائج الانحدار والموضحة في جدول رقم (١-٥) أن معادلة الانحدار كما

يلي:

$$\Delta M\% = -11.4492 + 0.719231\% \Delta \left( \frac{Pm}{P(G.N.P)} \right) - 2.6798\% \Delta Pm_{t-1} + 0.398411\% \Delta P(G.N.P)_{t-1} + 1.757418\% \Delta D$$

(0.5836-)

(1.09549)

(0.1605-)

(2.3055)

(2.94553)

تظهر معادلة الانحدار هذه عدة استنتاجات هي:

١- يدل معامل نسبة التغير في سعر الواردات الى نسبة التغير في اسعار الناتج على وجود علاقة موجبة ولكن ضعيفة بين هذا المؤشر والتغير في حجم الواردات.

أن الزيادة في هذا المؤشر سببها تراجع اسعار الناتج بمعنى انخفاض المستوى العام للأسعار. ولذا يمكن القول أن تراجع المستوى العام للأسعار يزيد الواردات ولكن بنسبة أقل أي أن انخفاض المستوى العام للأسعار ١٪ سيقابله ازدياد في حجم الواردات بنسبة ٠,٧٢٪.

٢- اظهرت المعادلة مرونة سعرية عالية للواردات (-٢,٦٧٩٨) بمعنى أن الواردات تزداد وبسرعة نتيجة تراجع الأسعار. فاذا تراجعت بنسبة ١٪ فان الواردات ستزداد بنسبة ٢,٦٧٩٨٪.

٣- هناك علاقة موجبة قوية بين الطلب الكلي والواردات بمعنى أن ازدياد الطلب الكلي بنسبة ١٪ سيؤدي الى زيادة الواردات بنسبة ١,٧٥٧٤١٨ أي مرونة الطلب على الواردات تساوي ١,٧٥٧٤١٨.

٤- تفسر المتغيرات في النموذج حوالي ٦٦٪ من العلاقة وأظهر معامل التحديد المعدل R<sup>2</sup>- نسبة مرتفعة أيضا ٠,٥٧٩٦١٣ (تعتبر من النسب المرتفعة لاستخدام بيانات نسب التغير في الانحدار وليس القيم الفعلية)

٥- اظهر اختيار F والذي يقيس حسن مطابقة النموذج (بمعنى مقدار تفسير النموذج للعلاقة بين المتغيرات نسبة الى عدم تفسير تلك المتغيرات للعلاقة) أظهر معنوية عالية اذ كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية مما يعني صلاحية النموذج ومتغيراته لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

٦- أظهرت اختبارات (ستودنت t) قبولنا لدور المتغيرات المستقلة لتفسير سلوك المتغير التابع (كانت قيمة t المحسوبة أكبر من الجدولية لكافة المتغيرات).

من النتائج السابقة يمكننا استنتاج ما يلي:

١- تحت نظام سعر الصرف الثابت الاسرائيلي أظهرت الواردات مرونة طلب مرتفعة. بمعنى أن هناك حساسية للواردات للتراجع نتيجة تراجع او زيادة الطلب الكلي.

ومن تتبع معدلات الزيادة في الواردات (جدول ج في الملحق) نلاحظ أن الواردات تراجعت في عام ١٩٥٢ بنسبة (-١٢,٩٤%) وفي عام ١٩٥٣ بنسبة (-١٥,٧٦٩%) مما يعني وهي فترة التخفيض الأول في اسرائيل.

ويبدو أن هذا التراجع كان سببه المرونة السعرية ومرونة الطلب للواردات في تلك الفترة. فإذا تذكرنا أن الاقتصاد الاسرائيلي في فترة سعر الصرف الثابت كان يعمل تحت شروط العمالة الكاملة وأن معدلات التضخم كانت معقولة مقارنة بالمعدلات اللاحقة يمكننا الاستنتاج أن واضعي السياسة الاقتصادية قد نجحوا في توفير الاستيعاب اللازم لزيادة بدائل الواردات وبالتالي تراجع الواردات في تلك الفترة.

ويبدو أن السياسة المالية والنقدية المقيدة هي التي ساعدت على توفير الاستيعاب اللازم لانتاج بدائل الواردات.

أما في تخفيض ١٩٦٢ فقد ازدادت الواردات ولكن بنسب قليلة ففي عام ١٩٦١ ازدادت الواردات بنسبة ١٧,٧٦% وتراجعت الزيادة الى ٧,١٧% فقط في عام ١٩٦٢ والى ٥,٩% عام ١٩٦٣.

ويبدو أن عدم تراجع الواردات (وان زادت بنسب قليلة) يعود الى السياسة النقدية والمالية الموسعة والتي صاحبت تلك الفترة.

وفي تخفيض ١٩٦٧ وبرغم ضآلة حجمه (راجع الفصل الثالث) الا أن الواردات تراجعت بنسبة (-٧,٩٥٣%). ولكن ارتفاعها الكبير في السنة اللاحقة (١٩٦٨) بنسبة ٤٠,٦٦% لا يمكن تفسيره الا بازدياد الواردات الأمنية بعد حرب ١٩٦٧، وزيادة الطلب على الواردات للسلع والخدمات نتيجة ضم الضفة الغربية والقطاع.

## الفترة الثانية: ١٩٧٤-١٩٨٠

كانت معادلة الانحدار لهذه الفترة كما يلي:

$$\% \Delta M = 17.1124 + 4.9166\% \Delta \left( \frac{P_m}{P(G.N.P)} \right) - 6.15447\% \Delta P_{m,t-1} - 2.69355\% \Delta P(G.N.P)_{t-1} + 0.544749\% \Delta D$$

(1.24986)

(18.16005)

(8.603-)

(2.63191-)

(0.74309)

(t) اختبار ستيودنت

من معادلة الانحدار يمكن استنتاج ما يلي:

- ١- ان هناك مقطعا موجبا لداله الواردات مما يعني وجود جزء من الواردات يقدر بحوالي ١٧,١١٢٤ لا علاقة لها بالمتغيرات المستقلة في النموذج.
- ٢- ارتفاع المرونة السعرية للواردات عن الفترة السابقة (-٦,١٥٤٤٧) بمعنى حساسية الواردات تجاه التغير في اسعارها.
- ٣- ازدادت حساسية الواردات للمستوى العام للأسعار (-٢,٦٩٣٥٥) والعلاقة العكسية بينهما.
- ٤- تراجعت مرونة الطلب وعدم تأثيرها على الواردات كثيرا (٠,٥٤٤٧٤٩).
- ٥- أظهر معامل التحديد R2 فعالية المتغيرات المستقلة لتفسير سلوك المتغير التابع. بمعنى أن تلك المتغيرات تفسر ٩٩,٦٨% من العلاقة وأظهر معامل التحديد غير المتحيز (المعدل) نفس النسبة تقريبا.
- ٦- أظهر اختبار F (اختيار حسن المطابقة) فعالية النموذج لتفسير العلاقة المحتملة بين المتغيرات المستقلة والتابع. اذ كانت نسبة F المحسوبة أكبر من الجدولية بكثير.
- ٧- أظهرت اختبارات ستيودنت للمتغيرات المستقلة تأثر الواردات بكافة المتغيرات المستقلة ما عدا الطلب الكلي.

من السابق نستطيع استنتاج ما يلي:

يبدو ان نظام سعر الصرف المتدرج ومن ثم العائم قد أثر على سلوك الواردات الاسرائيلية للفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٨٠. ويمكن أن نستذكر أنه في تلك الفترة (١٩٧٥-١٩٧٧) تم تبني تخفيض دوري لسعر الصرف. وقد رأينا أثر ذلك على التوقعات وعلى المستوى العام للأسعار التي ارتفعت في تلك الفترة بمعدلات عالية جدا.

ومن جدول رقم (ج في الملحق) نستطيع أن نرى أثر التخفيض المتتالي على حجم الواردات التي تراجعت بنسبة (-١,٠٠٣٤%) في عام ١٩٧٥ (-٠,٢٨٨٢٨%) في عام ١٩٧٦.

أما في عام ١٩٧٤ فقد ارتفعت الواردات بنسبة ١١٠,١%.

يمكننا القول أن التخفيضات المتتالية أثرت على أسعار الواردات نتيجة مرونتها السعرية العالية في تلك الفترة. وأن ردود فعل الواردات كان كبيرا نتيجة الارتفاع الهائل في مستوى الأسعار حيث بلغ معامل مرونة الصادرات تجاه أسعار الناتج التي تعكس المستوى العام للأسعار (-٢,٦٩٣٥٥).

ويمكن تأكيد تأثير التخفيض المتكرر على أسعار الواردات والمستوى العام للأسعار من خلال تتبع معدلات نمو فائض الواردات التي تراجعت بنسبة (-١٨,٣%) في عام ١٩٧٦ وكذلك بنسبة (-٢٢,٨%) في عام ١٩٧٧.

لذا فان اعتماد واضعي السياسة الاسرائيلية في ذلك الوقت كان على منهج المرونة أكثر من الاعتماد على توفير الاستيعاب اللازم لبدائل الواردات. ولعلنا نذكر من الفصول السابقة أن السياسة التجارية لتلك الفترة كانت التحرر الكامل للواردات، ولذا كان تأثر حجم الواردات بالتغير في الاسعار كما هو متوقع في النظرية.

### الفترة الثالثة: ١٩٨١-١٩٩٠

أظهرت نتائج الانحدار أن معامل الانحدار للفترة كما يلي:

$$\% \Delta M = -11.1963 + 1.5334\% \Delta \left( \frac{P_m}{P(G.N.P)} \right) + 6.01818\% \Delta P_{m,-1} + 1.07635\% \Delta P(G.N.P)_{-1} + 1.327213\% \Delta D$$

(0.45224-)

(1.842145)

(0.219174)

(1.26043)

(2.01394)

من معادلة الانحدار نلاحظ ما يلي:

١- عودة مرونة الطلب على الواردات المرتفعة وتراجع المرونة السعرية للواردات بالإضافة الى تراجع تأثير الاسعار بشكل عام على الواردات.

٢- أظهر معامل التحديد  $R^2$  نسبة معقولة لتفسير المتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع  $٧٩,٧٥٩\%$  وكذلك  $R^2$ - أي معامل التحديد غير المتحيز  $٦٣,٥٦٥٨$ .

٣- أظهرت اختبارات (t) عدم وجود علاقة بين سعر الصادرات وحجمها. أي انخفاض المرونة السعرية للواردات بينما وجود علاقة بين الطلب وحجم الواردات (ارتفاع مرونة الطلب).

٤- اختبار F أظهر أن النموذج يمكن أن يفسر بصورة معقولة (وإن كانت أقل من الفترات السابقة) العلاقة بين المتغيرات.

ان نظام سعر الصرف السائد في تلك الفترة كان سعر الصرف العائم في البداية. ومن ثم ربط سعر العملة الاسرائيلية بسلة من العملات لحمايتها من تذبذب اسعار الدولار العالمية. وكان وزن كل عملة في السلة يتبع وزن شركائها في التجارة. (الولايات المتحدة، انجلترا، فرنسا، اليابان، المانيا الغربية).

ونلاحظ تراجع تأثير اسعار الواردات على حجمها. وأن المؤثر الأكبر هو الطلب أي مرونة الطلب العالية للواردات في ذلك الوقت ويؤكد هذا الافتراض ضعف قيمة  $t$  المحسوبة بالنسبة لاسعار الصادرات وارتفاعها بالنسبة للطلب.

ويمكن تفسير التراجع في حجم الواردات للسنوات ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٩٠) مما يدل في مستوى الاسعار وتراجع قيمة العملة الاسرائيلية بمعدلات كبيرة مما أدى الى تراجع الطلب الكلي ومن هنا كان التأثير على الواردات اذ تراجعت معدلات نمو الناتج. ولم يكن التأثير من خلال ارتفاع اسعار الواردات.

وقد ازدادت الواردات بنسب متواضعة للسنوات (١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٩٠) مما يدل على نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة في تخفيض المستوى العام للأسعار. كما أن السياسة الاقتصادية المقيدة التي اتبعت في ذلك الوقت ساعدت على انقاص الطلب ومن ثم

تراجع الواردات. اذ لم يتعد الزيادة في الطلب الكلي أكثر من ١٪ في عام ١٩٨٤ ثم ٢,١٪ في عام ١٩٨٥. ولذا تراجع الواردات بنسبة (-٤,٦٪) (-٠,٨٢٪) لنفس الاعوام.

واستمر التراجع في الطلب الكلي للسنوات اللاحقة اذ تراجع بنسبة (-١,٤) لعام ١٩٨٩ وفي المقابل تراجعت الصادرات بنسبة ١,٩٪ لنفس العام.

### ملاحظات على الفترة بأكملها ١٩٥٠-١٩٩٠

١- ان نتائج الاتحداً للفترة بأكملها تؤكد على أن الطلب هو المتغير الأكثر أهمية في التأثير على حجم الواردات على المدى الطويل. اذ بلغت مرونة الطلب على الواردات (١,١٢٦١) وأكد اختبار (t) أهمية هذا المتغير في تفسير التغير في حجم الواردات.

٢- وأظهرت اسعار الواردات عدم قدرتها على تفسير سلوك الواردات على المدى الطويل. بمعنى أن التغير في الاسعار سواء الناتج عن التخفيض أو الناتج عن أسباب خارجية لا يؤثر كثيراً على حجم الواردات على المدى الطويل.

٣- أظهر المستوى العام للأسعار علاقة عكسية بينه وبين الواردات من خلال مؤشر اسعار الواردات/ اسعار الناتج. أي أن الواردات تتراجع كلما زاد المستوى العام للأسعار. ويؤكد اختبار t وجود هذه العلاقة. كما أن اختبار F يؤكد حسن المطابقة.

## الخلاصة:

١- من السابق نستنتج أنه تحت أنظمة سعر الصرف المختلفة فإن مرونة الواردات السعرية تكون أكبر ما يمكن تحت نظام سعر الصرف الزاحف والعائم. ثم تحت نظام سعر الصرف الثابت.

٢- أن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على الواردات (والذي يمكن ملاحظته من سلوك الواردات أثناء فترات التخفيض) تحت نظام سعر الصرف الثابت والمتدرج أكثر من الأنظمة الأخرى. بمعنى أن سعر الصرف للواردات في إسرائيل صمم لتحقيق السياسة التجارية في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٧٠. ثم فشل بعد ذلك في تحقيق الهدف.

٣- ربما يعود الفشل في الفترة الأخيرة إلى عدم اهتمام واضعي السياسة الإسرائيلية بسعر الصرف كأداة للسيطرة على الميزان التجاري والتحول إلى المتغيرات النقدية للتأثير على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات لعدم إمكانية استخدام الأسعار النسبية لعدم مرونتها في هذه الفترة.

وأخيراً لا يمكننا الاعتماد كثيراً على النتائج السابقة. إذ أن تحديد حجم الواردات في إسرائيل لم يكن يخضع في أي فترة من الفترات للتحليل الاقتصادي المنطقي. إذ أن ارتفاع معدلات التحويلات غير المستردة وارتفاع الهبات والقروض غير المستردة لإسرائيل سواء من الولايات المتحدة وأوروبا أو من اليهودية العالمية جعل معدلات نمو الواردات لا تخضع في كثير من الأحيان للمتغيرات الاقتصادية العادية التي تؤثر في العادة على ميزان المدفوعات. وهذا يمكن أن يفسر التغير النوعي في تركيب الواردات الإسرائيلية أكثر من تفسير تلك التغيرات بواسطة السياسات الاقتصادية أو التجارية.



## القسم الثاني

### أثر المتغيرات الاقتصادية على تركيب وحجم الصادرات الاسرائيلية

١٩٥٠-١٩٩٠

شهدت الصادرات الاسرائيلية نمواً سريعاً فاق معدل نمو الواردات وفي محاولة لفهم اسباب هذا النمو تمت دراسة تجريبية لأثر متغيرات عديدة على نمو حجم الصادرات الاسرائيلية. وسنقوم بدراسة هذه المتغيرات واثارها.

#### النموذج:

يمكن كتابة داله الطلب على الصادرات كما يلي:

$$X = f(D_2, P_x, P(G.N.P), E.E.R/FR)$$

حيث  $X$  = حجم الصادرات

$$D_2 = \text{الطلب المحلي } C+I+G$$

$$P_x = \text{اسعار الصادرات}$$

$$P(G.N.P) = \text{اسعار الناتج } G.N.P \text{ Deflator.}$$

$$E.E.R/FR = \text{اسعار الصرف الفعالة للصادرات/ اسعار الصرف الرسمية}$$

$$t = \text{الزمن}$$

$$t-1 = \text{البيانات مرجعة لسنة واحدة}$$

$$\Delta \% = \text{نسبة التغير}$$

وكما في الواردات فقد تم تقسيم الفترة الى عدة أقسام:

### أولاً: ١٩٥٩-١٩٥٨ (سعر الصرف الثابت)

يوضح الجدول معادلة الانحدار لهذه الفترة ويجب أن نتعامل مع النتائج بحذر شديد فقد أظهر معامل التحديد  $R^2$  أن المتغيرات تفسر ٥٨٪ من العلاقة مع الصادرات. وفي المقابل فإن معامل التحديد غير المتحيز أظهر ضعف امكانية تفسير اي من المتغيرات المستقلة للتغير في الصادرات  $R^2 = ٢\%$

وأظهرت المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة ضعف علاقة تلك المتغيرات مع الصادرات، إلا معامل سعر الصرف ولكن ضعف قيمة  $t$  المحسوبة لتلك المتغيرات وحتى لمتغير سعر الصرف أوضح مرة أخرى ضعف العلاقة.

إن المتغير الوحيد الذي أظهر نوعاً من العلاقة المعقولة هو أسعار الناتج. وأوضح معامل الأسعار هذا أن تراجعاً بنسبة ١٪ في الأسعار سيؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة ٩,٦٪ كما أن قيمة  $t$  تؤكد ذلك.

ويمكن أن يفسر فشل سعر الصرف الفعال في التأثير على حجم الصادرات بأن هذا السعر لم يكن يستعمل للتأثير على الصادرات بالأصل بل كان يستخدم عوضاً عن التخفيض الرسمي في محاولة لتجنبه وتأجيله للحظة الأخيرة (راجع الفصل الثالث)

جدول رقم (٥-٢)

نتائج الانحدار للصادرات الاسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٠

F	R2-	R2	المتغيرات المستقلة				الثابت	نسبة التغير في حجم الصادرات %Δ X
			سعر الصرف الفعّال سعر الصرف الرسمي E.E.R/FR	اسعار الصادرات Px t-1	اسعار الناتج P(G.N.P) t-1	الطلب الداخلي D2 C+I+G		
١.٣٧١٣٤	٠.٠٢٠	٠.٥٨٠٣٣٤	١٠.٤٢٦٣-	٠.٦٤٤٨٩	٦.٩١٠٩١-	٠.٤٣٣٩٠٢	١٢.٤٨٢-	١٩٥٨-١٩٥٩ سعر الصرف الثابت (اختيار £)
-	-	(٠.٠٩٥٥٠١)	(٠.٨٠٧٥١-)	(٠.٣٩٣٧٩)	(١.١٦٠٩-)	(٠.٤٧٣٩٨١)	(٠.٧٧٨٢-)	
٠.١٥٨٣٧٦	٠.٠٥٠٧٥	٠.٠٩٥٥٠١	١١.٦٠٠٦-	٠.٧٧٧١٣-	١.١١٨٩٣	٠.١٦٩١٨-	١٠.٩٨٩٨٣	١٩٦٩-١٩٥٩ سعر الصرف الثابت (اختيار £)
-	-	-	(٠.٢٤٥٨-)	(٠.٧١٢٣٤-)	(٠.٤٠٦٩٦٩)	(٠.١٤٧٦٤-)	(٠.٧٤٧٧٩٧)	
٥.٩٤٧٣٣	٠.٧٦٧٣٥	٠.٩٢٢٥	٥١.٢٦٠٧	٠.٦٢٠١٧-	٣.٨٩٣٦٥	٠.١٢٢٧٩	١١.٧٣٠٠٩	١٩٧٦-١٩٧٠ سعر الصرف الثابت وبداية نظام سعر الصرف المتدرج
-	-	-	(٤.٣٥٦٤٠١)	(٤.٣٣٦-)	(٢.٥)	(٠.٥٩٩٩)	(٠.٦٨٧٩٩١٨)	
٢.٣٢١٢٧٥	٠.٢٨٩٦٣٩	٠.٥٠٧٧٩٦	٠.٠٠٣٨٧	٠.١٢٠٢١٢	٠.٢٦٦٦٧-	٠.١٦٠٤٢	٥.٦٢٤٢٧-	١٩٩٠-١٩٧٧ تعويم سعر الصرف ثم ربطه بسلة من السلات
-	-	-	(١.٢٣٩٦)	(٢.٧٧٨٣١)	(٠.٢٥٧٩٨-)	(٠.٨٩٣٥٥٩)	(٠.٧٩٩٤٨-)	

ان العلاقة السابقة في معامل سعر الصرف يعني علاقة عكسية كما قلنا مما يؤكد على أن الزيادة في سعر الصرف الفعّال كانت تؤدي الى تراجع الصادرات ذلك الى أن المكونات غير الرسمية في سعر الصرف (إعانات الصادرات) لم تساعد في تحسين حجم الصادرات وانها كانت عشوائيا دون الاهتمام بأثرها على الصادرات.

### ثانياً: الفترة الثانية ١٩٥٩-١٩٦٩

كان نظام سعر الصرف لهذه الفترة هو نظام سعر الصرف الثابت أيضاً وقد تم في هذه تخفيضين للعمله (١٩٦٢، ١٩٦٧) وجاءت نتائج الانحدار لتؤكد كبر حجم الجزء من الصادرات الذي لا علاقة له بالمتغيرات (الثابت = ١٠٩,٨٩٨)

وتؤكد اختيارات (t) ضعف العلاقة وكذلك معامل التحديد الذي يشير الى فشل المتغيرات في تفسير التغير في حجم الصادرات الا بنسبة ٩,٥% تتراجع الى ٥% فقط باستعمال معامل التحديد غير المتحيز.

كما أن اختبار F أيضاً أظهر عدم مطابقة النموذج.

### ثالثاً: الفترة الثالثة: ١٩٧٠-١٩٧٦

في هذه الفترة بدأت بعض المتغيرات تفسر نوعاً من العلاقة مع المتغير المستقل. وبلغت مرونة الصادرات السعرية (-٠,٦٢٠١٧) وان كانت قليلة الا أنها تفسر نوعاً من العلاقة بين الصادرات وأسعارها. إذ أن زيادة الاسعار بنسبة ١% ستؤدي الى تراجع الصادرات بنسبة ٠,٦% أي أن هناك علاقة عكسية بين الصادرات وحجمها. أما المتغيرات الأخرى فلم تكن ذات معنوية

### الفترة الأخيرة: ١٩٧٧-١٩٩٠

كافة النتائج جاءت ذات دلالة احصائية ضعيفة. ويمكننا استنتاج نفس الاستنتاج حتى بالنسبة للفترة كلها.

## الفصل السادس

### النتائج

في الفصول السابقة قمنا بدراسة التجارة الخارجية الاسرائيلية من خلال التعرف على تكوين الصادرات والواردات، ثم التعرف على السياسات التجارية ودور سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات. ونستطيع الان التوصل الى الاستنتاجات الخاصة بميزان المدفوعات الاسرائيلي وادوات السياسات التجارية الخاصة بالتأثير على عجز أو فائض ذلك الميزان.

١- كانت الاهداف الاسرائيلية الطموحة تتلخص في تحويل اسرائيل الى دولة صناعية. وحاولت اسرائيل لتحقيق هذا الهدف التنموي زيادة معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي بحيث يرتفع نصيبه من جملة الموارد المتاحة للدولة. وقد استمر نمو الناتج بنسب مرتفعة فوصل الى ١٠٪ بالمتوسط حتى عام ١٩٦٥.

٢- استخدمت اسرائيل رصيد الاستيراد المرتفع الذي ليس الا اضافة صافية للموارد في تحقيق اهدافها الطموحة. مما أتاح ارتفاع وثبات نسبة التكوين الراسمالي من جملة الموارد المتاحة (٢٠٪ طيلة الدراسة).

٣- لم يشكل رصيد الاستيراد عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي فقد مول جزء كبير منه بواسطة التحويلات غير المستردة والتي كان مصدرها في الغالب من اليهودية العالمية وحكومة الولايات المتحدة وتعويضات حكومة المانيا الغربية وقد وصل نصيب مساهمة الولايات المتحدة الى ٨٦٪ من مجمل التحويلات.

٤- استخدمت التحويلات غير المستردة لتحقيق مسار متزن لميزان المدفوعات ففي السنوات التي نمت فيها الاستخدامات أكثر من معدل نمو الناتج المحلي وتزايد فيها عجز الميزان التجاري (العجز = الفرق بين الاستخدامات والناتج) نمت التحويلات بمعدلات أكبر لتسد الفجوة بين الاثنتين.

٥- تم تمويل عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي من قروض طويلة الأجل والتي شكلت ما نسبته من ٩٥-١٠٠٪ بالمتوسط من مجمل الديون طويلة الأجل الحكومية للفترة كلها. وكانت في معظمها قروض من حكومة الولايات المتحدة ومساعدات ما لبثت

تلك القروض أن تحولت الى هبات ومساعدات. فقد تغيرت نسبة المنح الى مجموع المساعدات الأميركية لاسرائيل من ٥٦,٧٪ في عام ١٩٥٠ الى ١٠٠٪ في عام ١٩٩٠. وهكذا فلم تشكل تلك القروض عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي.

٦- شكلت التجارة الخارجية أهمية كبيرة للاقتصاد الاسرائيلي اذ بلغت نسبة الواردات الى الناتج أكثر من ٥٠٪ بالمتوسط ونسبة الصادرات الى الناتج ٣٥٪ بالمتوسط للفترة كلها.

٧- ارتفع معدل نمو الصادرات الاسرائيلية بنسب أعلى من معدل نمو الواردات. وذلك نتيجة التغير النوعي في تلك الصادرات ذات الكثافة العلمية العالية. وقد وصلت نسبة الصادرات الصناعية الى مجمل الصادرات ٩٢٪ في عام ١٩٨٩.

٨- استخدمت الواردات الاسرائيلية لتحقيق الاهداف الطموحة الاسرائيلية في التحول الى دولة صناعية متقدمة فقد حافظت واردات السلع الاستثمارية على نسبة مرتفعة من مجمل الواردات حوالي ٢٠٪ بالمتوسط. أن واردات مدخلات الانتاج فقد بلغت نسبتها ٥٠٪ بالمتوسط. بينما تراجع نصيب السلع الاستهلاكية من ٣٢٪ في عام ١٩٤٩ الى ٩,٥٪ من مجمل الواردات في عام ١٩٩٠. مما يوضح دور الواردات في تغير هيكل الصادرات. وكان الهدف الأخر بالاضافة الى هدف التحول الى دولة صناعية انتاج سلع ملانمة لاسواق الدول الصناعية.

٩- ساعدت دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة اسرائيل في التغلب على مشكلة الأسواق، فقد ارتفعت نسبة الصادرات الاسرائيلية الى الواردات من الولايات المتحدة من ٧,٣٪ في عام ١٩٥٠ الى ١٢٥,٦٪ في عام ١٩٩٠. وارتفعت نسبة الصادرات/ الواردات الاسرائيلية مع دول السوق الأوروبية المشتركة من ٢٤,٥٪ الى ٥٦,٥٪ للفترة نفسها.

١٠- ساعد احتلال الضفة الغربية والقطاع اسرائيل للخروج من مأزق الركود الذي أصاب الاقتصاد في عام ١٩٦٦. اذ تم فتح اسواق جديدة ذات ربحية كبيرة. وكان سوق الضفة الغربية والقطاع سوق ذا اتجاه واحد. اذ بلغت نسبة الصادرات الاسرائيلية/ الواردات مع الضفة الغربية والقطاع ٣١٦,٥٪ في عام ١٩٩٠.

١١- استخدمت اسرائيل سياسات تجارية كثيرة لتحقيق زيادة انتاج الصادرات وبدائل الواردات. بدأت من القيود الكمية ونظام الحصص في عام ١٩٥٠. الى بداية الاعتماد على السوق والتحرر التدريجي للواردات ١٩٥٢-١٩٥٦ ثم تحرير الواردات والاعتماد على جهاز الأسعار ١٩٦٠-١٩٦٨. وكان نظام سعر الصرف لتلك الفترات هو نظام سعر صرف ثابت من ١٩٥٠-١٩٧٢ ثم نظام سعر الصرف المتدرج ١٩٧٣-١٩٧٦. ثم نظام سعر صرف عائم ١٩٧٧ وأخيرا ربط عمله مع سله من العملات الأجنبية.

١٢- اتاح استخدام المكونات غير الرسمية لاسعار الصرف الفعالة (الاعانات والضرائب الجمركية) ليس التمييز بين اسعار صرف الواردات والصادرات فقط. بل التمييز بين انواع الواردات المختلفة. وتم هذا النظام المتعدد حتى عام ١٩٧٤.

١٣- استخدمت اسرائيل مكونات سعر الصرف غير الرسمية في اسعار صرف الواردات لتحقيق السياسة التجارية وذلك لاستيراد السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج وتحقيق استيراد السلع الاستهلاكية.

١٤- استخدمت اسرائيل مكونات سعر الصرف غير الرسمية في اسعار صرف الصادرات عوضا عن التخفيض الرسمي. اذ كانت السلطات تتجنب تخفيض عمله ما أمكن. ويلاحظ اختفاء المكونات غير الرسمية مباشرة بعد كل تخفيض ثم ارتفاعها بعد ذلك.

١٥- أظهرت الدراسة التجريبية التي قمنا بها في الفصل الخامس مرونة الطلب للواردات على المدى الطويل وكذلك مرونتها السعرية (على المدى القصير) وهذا يفسر استخدام المكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال للواردات للتأثير على السياسة التجارية.

١٦- أظهرت الدراسة ايضا عدم مرونة الصادرات السعرية وبالتالي عدم تأثرها بالتخفيض في سعر عمله أو بالمستوى العام للأسعار. ويمكن تفسير ذلك بأن انتاج الصادرات الاسرائيلية كان مصمما في الاساس حسب احتياجات شركاتها التجاريين (أميركا وأوروبا) وليس حسب ميزاتها النسبية.

وبمرور الوقت ابتعدت الصادرات الاسرائيلية عن ميزاتها النسبية، وتراجعت القيمة المضافة لها ويتضح ذلك من التحول الى الصادرات الصناعية وتراجع الصادرات الزراعية (صادرات الحمضيات مثلا) ذات القيمة المضافة العالية. بالاضافة الى أن الصادرات الصناعية ذات نسبة مرتفعة من مدخلات الانتاج المستورده مما يضعف قيمتها المضافة.

وقد راينا كيف ساعدت التحويلات غير المستورده والقروض والهبات في تمويل رصيد الاستيراد الذي استخدم لانتاج الصادرات الاسرائيلية ولذا فان اسرائيل وبمساعدة الغرب لم تجد صعوبة في انتاج أو تسويق صادراتها.

١٧- من السابق يمكن القول أن وضع ميزان المدفوعات لم يقلق واضعي السياسة الاسرائيلية. وأن سعر الصرف لم يكن الاداه الأهم في التأثير على ميزان المدفوعات أيضا. ويعود ذلك لعدة أسباب.

أ- افترض دائما ان عرض العملة الأجنبية غير مرن ( في الأجل القصير على الأقل) وبالتالي كان من الصعب الوصول الى توازن من خلال جهاز الأسعار.

ب- لم يكن تقييد عرض النقد الأجنبي ضمن أولويات واضعي السياسة الاسرائيلية. فقد كانت جماعات الضغط (اللوبي) في قطاع الزراعة والصناعة والقطاع البنكي تقاوم السياسات النقدية المقيدة بعد كل تخفيض.

ج- ارتفاع معدلات التضخم في اسرائيل جعل من الصعب الاستفاداة من التخفيض. فقد كانت تلك المعدلات تزداد بعد كل تخفيض نتيجة المضاربة والتوقعات.

١٨- يبدو أن التأثير على ميزان المدفوعات لم يكن من خلال الحساب الجاري بل من خلال حساب رأس المال. بمعنى أن التأثير على ميزان المدفوعات من خلال عرض النقد والاحتياجات الأجنبية كان أكبر من التأثير عليه من خلال التغيرات السعرية الناتجة عن تخفيض العملة وتأثيرها على الميزان التجاري.

ولذا يمكن القول أن عجز الميزان التجاري لم يقلق اسرائيل في يوم من الأيام وذلك لارتفاع التحويلات غير المستورده ودورها في تمويل هذا الرصيد.



## المصادر والمراجع

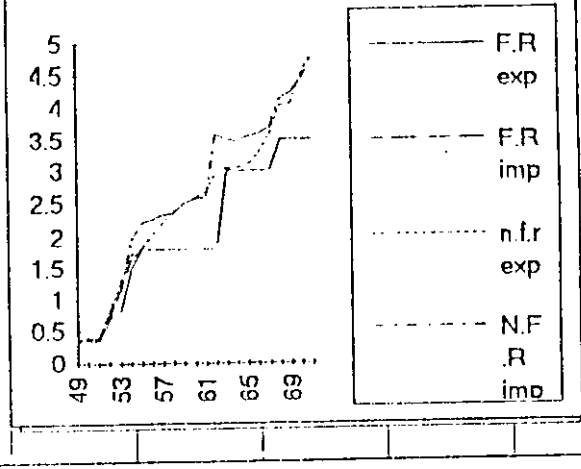
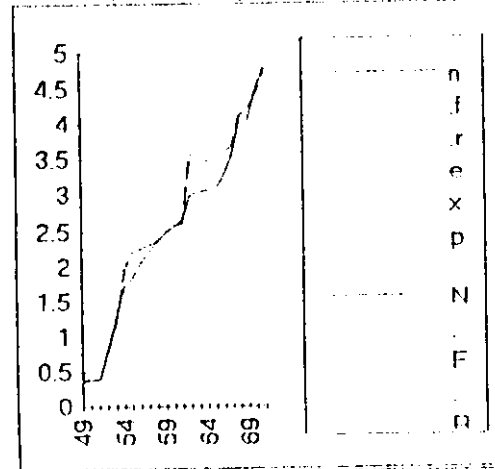
- 1- Central Bureas of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1963, Table 8.
- 2- Aharoni, Yair: The Israeli Economy, Derams and Realities, Routledge, London, 1991, P71.
- ٣- عاطف قبرصي، الاثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٩-١٣.
- 4- Rivlin Paul: The Israeli Economy, Ist. Edition, Boulder, Colo: Westview press, 1992. p.57.
- 5- Ben- Porath, Yoram (ed). The Israeli Economy: Maturing through Crises. Cambridge, Mass; Harnerd University Press, London, 1986. p49.
- 6- Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991, Table 6.1 P188-187.
- ٧- من أوراق وملفات دائرة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية نقلا عن جريدة الشعب المقدسية. (ملف خاص).
- 8- Bruno, M.: Israel's Crises and Reform- A Historical Perspective. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, 1989. Working Paper, No. 3881. P30
- ٩- حسين أبو النمل، الاقتصاد الاسرائيلي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٨، ص ١٦٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٥٨، ١٦٣.
- ١٠- أسامة الدباغ، "الاقتصاد الاسرائيلي بين ماضي الانجاز ومستقبل الاداء"، بحث غير منشور، ص ٧-٩، ١٤.

- 11- Bank of Israel Annual Report, Publication Unit, Bank of Israel, Jerusalem, 1987. P 160 .
- 12- N. Halevi, "Prespective on the Balance of Payments" in Ben- Porath (ed), The Israeli Ecocomy: Maturing through crises, Cambridge, Harverd University Press, 1986, P.P 320-460.
- 13- M. KRININ: International Trade Economices, 4th, Edition, Har Cout Brace, Jovanovich, Inc. New York, 1975. P.P 324-236.
- 14- M. KRININ, International Economices, A Policy Approach, 4th Edition, Harcourt Brace, Jovanovicn, Inc. New York, 1983, P.P 300-317.
- 15- M. Michaely, Foregn Trade Regimes and Economic Development: Israel,. National Bureau of Economic Research, New York, 1975. P.P 27-42, P.P 58-79.
- ١٦- محمد أحمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل، حجمها-تركيبها-اتجاهاتها وسياساتها، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١، ص ١٤٦-١٤٩.
- ١٧- جودة عبد الخالق، مدخل الى الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١١٠-١١٥.
- 18- M. Michaely, Israel Foreign Exchange Rate System. 2nd Edition, Falk Institute, Jerusalem, 1971, P.P. 3-10.
- 19- M. KREININ. International Economices, A Policy Approach, (1983), Ibid. P.P. 124-146.
- 20- M. Bruno and Z. Sussaman, "Exchange Rate Flexibility, Inflation and Structrual Changes: Israel Under Alternative Regimes", Journal of Development Economics, no 6 (1979), P.P. 483-514.

- 21- N. HALEVI, "Economic Policy Discussion and Research In Israel", AMERICAN Economic Review, Vol , IX, No. 4, Part 2, (Sept 1969). P.P. 89-92.
- 22- N. Halevi, "Effective Devaluation and Exports: some Issues in Emprical Analysis, with Illustration from Israel", Economica (August 1972). P.P 292-298.
- 23- S. Alexander, "Effects of Devaluation on Trade Balance", IMF Staff Papers, Vol. 2 (April 1952) PP. 263-278.
- 24- Bank of Israel Annual Reports, Bank of Israel Bublication Unit, Jerusalem, Chapters of Balance of Payments, diffrent Issues, 1980, 1987, 1988, 1989.
- ٢٥- مروان عوض، العملات الأجنبية والاستثمار والتمويل، النظرية والتطبيق، مطبعة الصفدي، عمان، ١٩٨٨ ص ١١٨، ٢١١-٢١٥.
- 26- O,B. Dabbagh and A.k. AL Nagdawi, "The Impact of Monetary variables on Israel Balance of Payments, 1962-1990. unpublished Paper. P.P. 19-21.
- 27- Z. Shiffer, "Money and Inflation in Israel: The tranzition of the Econonmy", Bank of St. Louis Review, No 64 (August/ September 1982) PP. 28-40.

جدول رقم (أ)  
سعر الصرف الرسمي والفعال

year	F.R exp	F.R imp	N.F.C ex	N.F.C Imp	n.f.r exp	N.F.R imp	%N.F EXP	%N.F Imp	NF%F EX
49	0.34	0.34	0.012	0.046	0.352	0.386	0	0	3.409091
50	0.357	0.357	0.028	0.045	0.385	0.402	9.375	4.145078	7.272727
51	0.357	0.357	0.05	0.038	0.407	0.39	5.714286	-2.98507	12.28501
52	0.694	0.702	0.105	0.111	0.799	0.813	96.3145	108.4615	13.14143
53	0.83	1.163	0.113	0.337	1.28	1.17	60.20025	43.91144	8.828125
54	1.506	1.663	0.063	0.293	1.73	1.956	35.15625	67.17949	3.641618
55	1.8	1.8	0.027	0.411	1.827	2.211	5.606936	13.03681	1.477833
56	1.8	1.8	0.249	0.461	2.049	2.261	12.15107	2.26142	12.15227
57	1.8	1.8	0.409	0.534	2.209	2.334	7.808687	3.22866	18.51517
58	1.8	1.8	0.569	0.55	2.369	2.35	7.243096	0.685518	24.01857
59	1.8	1.8	0.69	0.7	2.49	2.5	5.10764	6.382979	27.71084
60	1.8	1.8	0.78	0.77	2.58	2.57	3.614458	2.8	30.23256
61	1.8	1.8	0.86	0.8	2.66	2.6	3.100775	1.167315	32.33083
62	1.8	1.8	0	0.57	3	3.57	12.78195	37.30769	0
63	3	3	0.04	0.49	3.04	3.49	1.333333	-2.2409	1.315789
64	3	3	0.06	0.47	3.06	3.47	0.657895	-0.57307	1.960784
65	3	3	0.08	0.55	3.08	3.55	0.653595	2.305476	2.597403
66	3	3	0.27	0.59	3.27	3.59	6.168831	1.126761	8.256881
67	3	3	0.57	0.68	3.57	3.68	9.174312	2.506964	15.96639
68	3.5	3.5	0.54	0.63	4.04	4.13	13.16527	12.22826	13.36634
69	3.5	3.5	0.55	0.72	4.05	4.22	0.247525	2.179177	13.58025
70	3.5	3.5	0.99	0.92	4.49	4.42	10.8642	4.739336	22.049
71	3.5	3.5	1.29	1.24	4.79	4.74	6.681514	7.239819	26.93111



- FR. exp ⇒ سعر الصرف الرسمي للصادرات
  - FR. Imp ⇒ سعر الصرف الرسمي للواردات
  - N.F.C exp ⇒ المكونات غير الرسمية لسعر الصرف الفعال للصادرات
  - N.F.C Imp ⇒ المكونات غير الرسمية في سعر الصرف الفعال للواردات
  - N.F.R Imp ⇒ سعر الصرف الرسمي للواردات
  - N.F.R exp ⇒ سعر الصرف الرسمي للصادرات
  - % N.F. Exp ⇒ نسبة التغير في سعر الصرف الفعال للصادرات
  - % N.F. Imp ⇒ نسبة التغير في سعر الصرف الفعال للواردات
- المصدر:

جدول رقم (ب)

سعر الصرف الفعال للصادرات والماس المصقول والحمضيات

year	exp.R	diamond.R	citrus.R
1949	0.347	0.389	0.343
1950	0.39	0.393	0.38
1951	0.391	0.424	0.41
1952	0.742	0.951	0.757
1953	1.37	1.199	1.224
1954	1.768	1.474	1.8
1955	1.827	1.868	1.8
1956	2.35	2.4	1.8
1957	2.7	2.65	1.8
1958	2.68	2.65	2.05
1959	2.73	2.65	2.16
1960	2.75	2.65	2.3
1961	2.75	2.65	2.49
1962	3	3	3
1963	3.05	3	3
1964	3.05	3	3
1965	3.05	3	3
1966	3.27	3	3.11
1967	3.57	3.08	3.25
1968	4.04	3.5	3.94
1969	4.05	3.5	3.95
1970	4.49	3.79	4.27

exp R. ⇒ سعر الصرف الفعال للصادرات

Diamond. R ⇒ سعر الصرف الفعال لصادرات الماس

Citrus Rate ⇒ سعر الصرف الفعال للحمضيات

M. Michaely, Israel Foreign Exchange Rate System, 2nd Edition, Falk Institute, Jerusalem, 1971, Table 4-6, P.102.

جدول رقم (ج)  
البيانات الرئيسية لاحدات الواردات

year	%cha. IMF	Imp/gnp de	%ch Imp p	% ch gnp	% DEMAND
1951	0.198	0.2	2.4	-34.297	21.5
1952	-12.9421	0.833333	16.6	0.522	0.3
1953	-13.7009	-10.7438	0.633333	53.08804	-0.4
1954	2.608074	-6.48148	-10.7438	24.8927	16.6
1955	17.27019	7.920792	-6.48148	32.98969	11.9
1956	11.52019	5.504587	7.920792	20.15504	11
1957	15.22897	7.826087	5.504587	19.78495	6
1958	-2.74954	-11.2903	7.826087	15.97846	8.6
1959	1.520551	-2.72727	-11.2903	16.09907	11.2
1960	17.64568	44.85981	-2.72727	14.4	8.8
1961	17.76407	-33.5484	44.85981	12.23776	14.4
1962	7.179054	-1.94175	-33.5484	20.35306	11.4
1963	5.925926	0.990099	-1.94175	18.72304	9.4
1964	24.60943	2.941176	0.990099	20.56686	11
1965	-0.63284	1.904762	2.941176	15.85292	7.1
1966	0.324441	1.869159	1.904762	17.27367	0.5
1967	-7.95305	-0.91743	1.869159	9.937888	4.4
1968	-85.9336	-0.92593	-0.91743	4.398709	19.8
1969	1120.537	4.672897	-0.92593	17.24005	13.5
1970	10.23192	0.892857	4.672897	15.3973	11
1971	26.65017	1.769912	0.892857	17.2	10.9
1972	8.886211	-13.0435	1.769912	25.18284	8.8
1973	1.648352	28	-13.0435	94.74197	14.3
1974	110.0688	36.71875	28	26.42	3.7
1975	-1.00353	4.571429	36.71875	42.1215	3.9
1976	-0.28828	-2.18579	4.571429	44.29231	-0.2
1977	15.56235	8.379888	-2.18579	30.36066	0.1
1978	18.70809	17.52577	8.379888	47.79856	6.4
1979	30.69203	21.49123	17.52577	60.62663	3.9
1980	6.669751	-63.8989	21.49123	87.16862	-0.4
1981	0.412634	-3	-63.8989	-93.3409	6.6
1982	0.867537	-8.24742	-3	139.96	2.3
1983	6.03154	-4.49438	-8.24742	125.7751	4.3
1984	-4.61191	1.176471	-4.49438	158.2393	1
1985	-0.82618	-3.48837	1.176471	384.8505	2.1
1986	17.63816	-1.20482	-3.48837	273.6466	5.8
1987	23.58991	10.97561	-1.20482	57.14629	10.4
1988	8.64094	7.692308	10.97561	27.60605	0.9
1989	1.918919	7.142857	7.692308	23.64013	-1.4
1990	16.09198	7.619048	7.142857	22.52104	6.3

% ch. Imp ⇒ نسبة التغير في الواردات

Imp/ G.N.P ded ⇒ نسبة اسعار الواردات/ اسعار الناتج

% ch imp.p ⇒ نسبة اسعار التغير في اسعار الواردات

% ch. g.n.p ⇒ نسبة التغير في اسعار الناتج

% Demand ⇒ نسبة التغير في الطلب الكلي

المصدر: جدول رقم (ج-١)

## جدول رقم (ج-١)

البيانات الرئيسية لانحدار الواردات (١٩٥٠-١٩٩٠)

year	IMPORTS:Imp. P		G.N.P def	impp/gnp
1951	381.7	1.2	1.522	38.31418
1952	332.3	1.21	2.33	1.569719
1953	279.9	1.08	2.91	-43.1604
1954	287.2	1.01	3.87	-19.647
1955	336.8	1.09	4.65	39.29931
1956	375.6	1.15	5.57	27.8221
1957	432.8	1.24	6.46	48.97899
1958	420.9	1.1	7.5	-70.1303
1959	427.3	1.07	8.58	-18.9394
1960	502.7	1.55	9.63	366.5688
1961	592	1.03	11.59	-164.832
1962	634.5	1.01	13.76	-10.3709
1963	672.1	1.02	16.59	4.81405
1964	837.5	1.05	19.22	18.5529
1965	832.2	1.07	22.54	11.02697
1966	834.9	1.09	24.78	18.80841
1967	768.5	1.08	25.87	-20.8568
1968	108.1	1.07	30.33	-5.37079
1969	1319.4	1.12	35	30.34882
1970	1451.4	1.13	41.02	5.19103
1971	1842	1.15	51.35	7.028245
1972	2002	1	100	-13.7674
1973	2035	1.28	126.42	105.9803
1974	4274.9	1.75	179.67	87.17342
1975	4232	1.83	259.25	10.32104
1976	4219.8	1.79	337.96	-7.19942
1977	4876.5	1.94	499.5	17.53168
1978	5788.8	2.28	802.33	28.90772
1979	7565.5	2.77	1501.71	24.65478
1980	8070.1	1	100	68.45756
1981	8103.4	0.97	239.96	-2.14347
1982	8173.7	0.89	541.77	-6.55728
1983	8666.7	0.85	1399.063	-2.84024
1984	8267	0.86	6783.364	0.305695
1985	8198.7	0.83	25345.81	-1.27477
1986	9644.8	0.82	39830	-2.10831
1987	11920	0.91	50825.49	39.75799
1988	12950	0.98	62840.7	32.5392
1989	13198.5	1.05	76993.08	31.71637
1990	15322.4	1.13	93705.61	35.10025

المصدر:-

١- عمود رقم ١

من ١٩٥١-١٩٦٨

محمد أحمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل، حجمها - تركيبها - اتجاهاتها وسياساتها،  
مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١، جدول رقم ٦، ص ٥٦.

للسنوات ١٩٦٩-١٩٩٠

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991,  
Table 8.1, P. 236.

٢- عمود رقم ٢

للسنوات من ١٩٥١-١٩٧١

M. Michaley, Foreign Trade Regimes and Economic Development: Israel,  
National Bureau of Economic Research, New York, 1975. Table 6-5, P.  
156.

للسنوات من ١٩٧١-١٩٨٠

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1983,  
Chapter VIII, Table VIII 2, P. 228.

للسنوات من ١٩٨١-١٩٩٠

Ibid, 1991, P.P. 238.

عمود رقم ٣

Ibid, 1991, Table 6.1, P.P. 186-187.

عمود رقم ٤

مستخرج من قسمة عمود رقم ٢ على عمود رقم ٣.

عمود رقم ٥

Ibid, 1991, Table 6.1, P.P. 186-187.



جدول رقم (د)  
البيانات الرئيسية لاحدات الصادرات

year	%ch EX	%C+I+G	GNP def	EX. P	EER/F.R.R	%exp/gnp
1951	48	20.57903	1	100	0.987	-23.6
1952	29.87988	-2.35237	1.52	107	1.206	-29.6053
1953	18.2659	11.77937	2.33	105	2.25	-35.9833
1954	31.96481	13.61474	2.91	99	1.1035	-24.5066
1955	6.592593	12.48038	3.87	106	1.043	-19.4895
1956	23.62752	3.151896	4.56	111	1.017	-11.1284
1957	24.78921	7.847559	5.56	117	1.422	-13.5524
1958	6.036036	8.426555	6.46	121	1.228	-10.9894
1959	22.09006	6.392826	7.5	119	1.314	-15.2904
1960	24.18232	14.37375	8.5	107	1.383	-20.6624
1961	11.48781	10.41997	9.63	104	1.433	-14.2089
1962	18.57251	8.46071	1.159	105	1.477	738.878
1963	22.25519	11.65145	1.376	104	1.0076	-16.5725
1964	7.350902	4.995556	1.66	109	1.013	-13.1233
1965	14.77713	-1.19652	1.93	109	1.02	-13.9896
1966	17.09582	4.924026	2.26	113	1.0267	-11.4679
1967	9.156453	-1.31751	2.46	120	1.09	-2.43902
1968	25	16.53426	2.59	118	1.02	-6.60232
1969	-32.937	12.29939	3.03	117	1.159	-15.2458
1970	7.261983	15.18064	3.5	123	1.157	-8.98901
1971	24.52253	11.89884	4.1	121	1.288	-16.0222
1972	21.73828	4.409119	5.135	125	1.344	-17.5163
1973	28.10531	2.452931	1	100	1.456	310.8
1974	27.64469	22.37035	1.3	123	1.654	-5.38462
1975	8.939596	-0.34733	1.8	145	1.543	-14.86
1976	22.27411	-3.18447	2.6	152	1.873	-27.4271
1977	27.03374	6.987646	3.4	155	2.1	-22.0201
1978	20.25043	4.187949	4.99	180	2.64	-20.874
1979	16.6606	-2.41641	8.02	229	2.98	-20.843
1980	22.22084	7.31446	1.5	260	5.96	597.0451
1981	2.015559	4.213352	1	100	1.054	-42.3077
1982	-5.90218	4.979774	2.4	96	1.865	.60
1983	-0.6455	-3.34219	5.4	91	3.79	-57.8704
1984	11.41791	-0.41334	1.4	88	1.139	272.9984
1985	7.056694	6.019299	6.8	87	626	-79.6457
1986	7.055426	-19.1272	2.54	86	1647	164.6393
1987	18.17229	38.59102	3.03	89	1818	-31.368
1988	15.34349	-3.15952	5.08	94	1468.4	-20.3707
1989	13.53932	0	6.28	108	1685	-7.06058
1990	8.855752	7.742727	6.8	114	1963	-2.51634
			9.37	124	2048	-21.062

% ch Exp ⇒ التغير في حجم الصادرات

% (C+I+G) ⇒ التغير في الطلب الداخلي

G.N.P def ⇒ معدل تكميش الناتج

Exp. P ⇒ سعر الصادرات

E.ER/ F.R.R ⇒ سعر الصرف الفعال للصادرات/ سعر الصرف الرسمي

% exp/G.N.P ⇒ التغير في اسعار الصادرات/ التغير في اسعار الناتج

(المصدر: جدول رقم (د-١))

## جدول رقم (د-١)

البيانات الرئيسية لانحدار الصادرات (١٩٩٠-١٩٥٠)

year	EXP	EX. P	GNP def	EX P/GNP C1+G	
1951	66.6	100	1	70.39474	6164
1952	86.5	107	1.52	45.06438	6019
1953	102.3	105	2.33	34.02062	6728
1954	135	99	2.91	27.39018	7644
1955	143.9	106	3.87	24.34211	8598
1956	177.9	111	4.56	21.04317	8869
1957	222	117	5.56	18.73065	9565
1958	235.4	121	6.46	15.86667	10371
1959	287.4	119	7.5	12.58824	11034
1960	356.9	107	8.5	10.79958	12620
1961	397.9	104	9.63	90.59534	13935
1962	471.8	105	1.159	75.5814	15114
1963	576.8	104	1.376	65.66265	16875
1964	619.2	109	1.66	56.47668	17718
1965	710.7	109	1.93	50	17506
1966	832.2	113	2.26	48.78049	18368
1967	908.4	120	2.46	45.55985	18126
1968	1135.5	118	2.59	38.61386	21123
1969	761.5	117	3.03	35.14286	23721
1970	816.8	123	3.5	29.5122	27322
1971	1017.1	121	4.1	24.34275	30573
1972	1238.2	125	5.135	100	31921
1973	1586.2	100	1	94.61538	32704
1974	2024.7	123	1.3	80.55556	40020
1975	2205.7	145	1.8	58.46154	39881
1976	2697	152	2.6	45.58824	38611
1977	3426.1	155	3.4	36.07214	41309
1978	4119.9	180	4.99	28.55362	43039
1979	4806.3	229	8.02	173.3333	41999
1980	5874.3	260	1.5	100	45071
1981	5992.7	100	1	40	46970
1982	5639	96	2.4	16.85185	49309
1983	5602.6	91	5.4	62.85714	47661
1984	6242.3	88	1.4	12.79412	47464
1985	6682.8	87	6.8	33.85827	50321
1986	7154.3	86	2.54	23.2376	40696
1987	8454.4	89	3.83	18.50394	56401
1988	9751.6	94	5.08	17.19745	54619
1989	11071.9	108	6.28	16.76471	54619
1990	12052.4	114	6.8	#DIV/0!	58848

المصدر:-

١- عمود رقم ١: للسنوات من ١٩٥١-١٩٨٤

N. Halevi, "Prespective on the Balance of Payments" in Ben-Porath (ed), The Israeli Economy: Maturing through Crises, Cambridge, Harverd University Press, 1986. Table 12-1. P 243.

للسنوات من ١٩٨٤-١٩٩٠

Central Bure of Statistices, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1991 Table 7.1, P.P. 222-223.

٢- العمود رقم ٢

للسنوات من ١٩٥١-١٩٧١

M. Michaley, Foreign Trade Regimes and Economic Development: Israel, National Bureau of Economic Research, New York, 1975. Table 6-5, P. 156.

للسنوات من ١٩٧١-١٩٨٠

Central Bureau of Statistices, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1983, Chapter VIII, Table VIII 2, P. 228.

للسنوات من ١٩٨١-١٩٩٠

Ibid, 1991, P.P 238

٣- عمود رقم ٣

مستخرج من عمود رقم ١ في:

Ibid, 1991, Table 6.1, P.P 186-187.

عمود رقم ٤

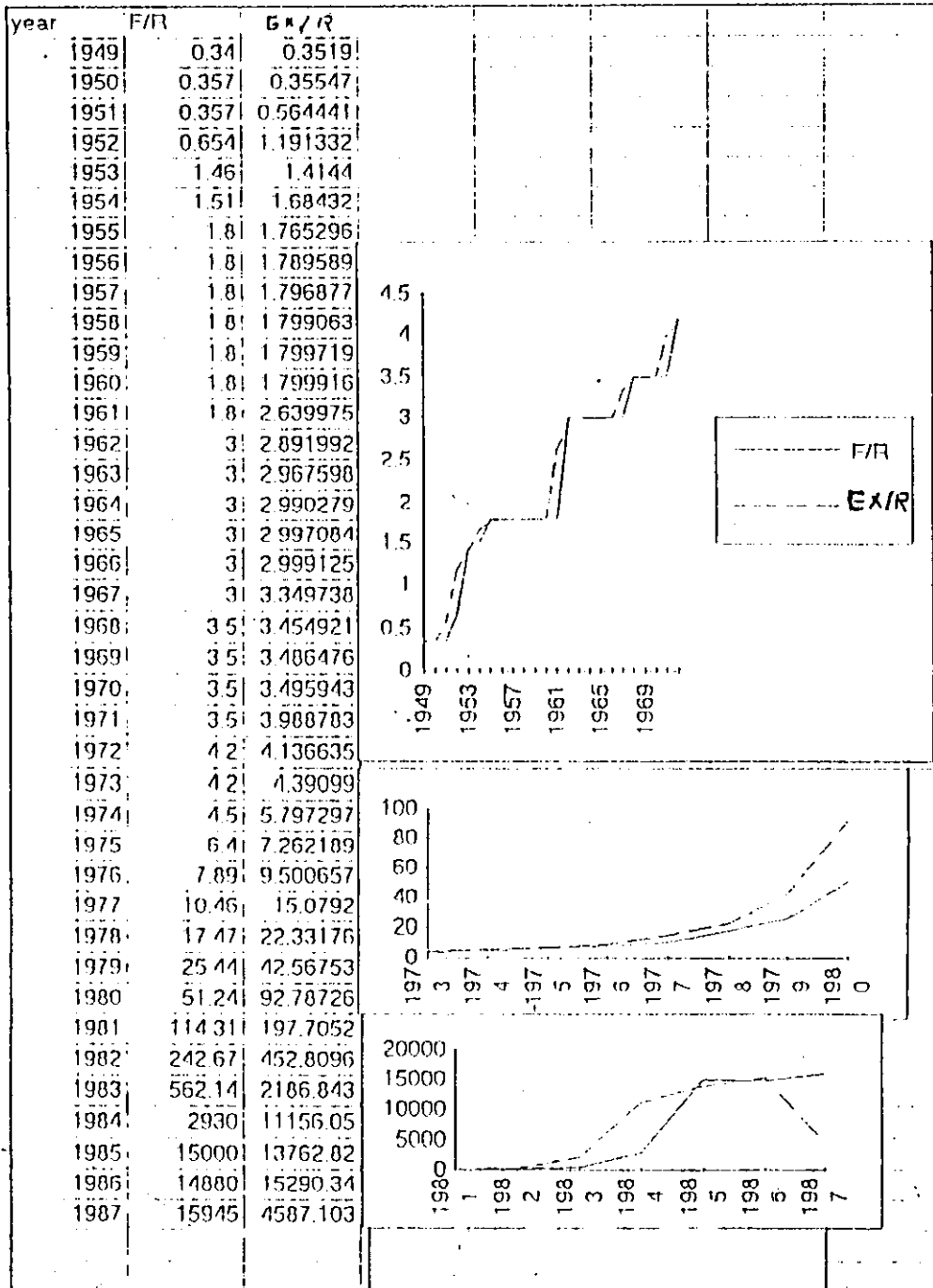
نسبة مستخرجة من عمود رقم ٢ / عمود رقم ٣.

عمود رقم ٥

Ibid, 1991, Table 6.1. P.P. 186-187.

جدول رقم (هـ)

سعر الصرف الرسمي والمتوقع (١٩٥٠-١٩٩٠)



المصدر:

M. Michaley, Foreign Trade Regimes and Economic Development: Israel, National Bureau of Economic Research, New York, 1975. Table 4-9, P. 107.

جدول رقم (و)

متوسط سعر صرف الشيكل الاسرائيلي / دولار

السنوات	شيكل/دولار	السنوات	شيكل/دولار
١٩٤٨	٠,٠٢٥	١٩٧٨	١,٧٤٧
١٩٤٩	٠,٠٣٥	١٩٧٩	٢,٥٤٤
١٩٥٢	٠,٠٧٢	١٩٨٠	٥,١٢٤
١٩٥٣	٠,١٨	١٩٨١	١١,٤٣١
١٩٦٢	٠,٣٥	١٩٨٢	٢٤,٢٦٧
١٩٦٧	٠,٣٥	١٩٨٣	٥٦,٢١٤
١٩٦٨	٠,٣٥	١٩٨٤	٢٩٣
١٩٦٩	٠,٣٥	١٩٨٥	١٥٠٠
١٩٧٠	٠,٣٥	١٩٨٦	١٤٨٨
١٩٧١	٠,٣٧٣	١٩٨٧	١٥٩٤,٥
١٩٧٢	٠,٤٢	١٩٨٨	١٦٨٠
١٩٧٣	٠,٤٢	١٩٨٩	١٧٩٥
١٩٧٤	٠,٤٥		
١٩٧٥	٠,٦٣٩		
١٩٧٦	٠,٧٩٨		
١٩٧٧	١,٠٤٦		

المصدر: من سنة ١٩٤٩-١٩٧٢

M. Michaley, Foreign Trade Regimes and Economic Development: Israel, National Bureau of Economic Research, New York, 1975. Table 4-9, P. 107.

للسنوات ١٩٧٣-١٩٨٩

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Different Issues, Jerusalem, 1970-1990, Chapters of Finance, Tables of Exchange Rate.

تم تحويل جميع القيم في جداول المصدر الى الشيكل القديم.

## ABSTRACT

# The Role Of Exchange Rate In Israel's Commercial polices, And Its Effect On Balance Of Trade.

Abeer Ezelden Ahmad Alshalabi

Supervised By:-  
DR. Osama Bashier Aldabagh

foreign trade always helped countries to use their comparative advantages and to increase their citizen's welfare. In a small country like Israel with neither diverse natural resources or large markets, depending on trade is the only solution for the economy to grow.

This study is a try to analyze this relines on trade, and the trade polices associated with. It also concerned with the trade polices instruments used to achieve the never lasting ambitious Israeli goals.

The study was divided into five main chapters, and another last one for results and conclusions. Here is a summary of the most important points in each one.

The first chapter followed the growing path of the economy, trying to observe the economic stages it went through, and the balance of payment's situation.

Chapter two studded Israel foreign trade. This chapter was divided into four parts. The first one studied the importance of foreign trade to Israel, the second and the third studied the structure of the Israeli exports, and Imports respectively. While the last part devoted for Israel geographical trade and its most important trade partners.

Chapter three studied the commercial polices in Israel in the fifties and the sixties. Part two studied the polices instruments, and the role of exchange rate in implementations of these polices. Part three studied the most important episodes of devaluation in this period and the economic monetary and fiscal polices accompanied these devaluations.

Chapter four studied the exchange rate polices in the seventies and eighties. The second part studied the role of expectations on monetary variables and their relation to the capital account in the balance of payments.

Chapter five was regression analyses to analyze the elasticity of exports and of imports.

The empirical study of import elasticity showed that demand is the most important variable affecting elasticity on the long run. This was reflected by a high elasticity of demand for the whole period.

The empirical study of the export's elasticity showed no significant ever for any of the variables in the study. This may be due to the fact that while Israel was busy trying to be a developed industrial country, its exports became remote from their comparative advantages. The cost of production of highly sophisticated exports never bothered Israel because of this continues inflow of capital and skilled labor.

٤٧٠٥٢٤

In the last chapter we reached to some conclusion here we present the most important ones-:

1- Import surplus was a continuous addition to the Israeli resources, which helped her in achieving a very high rate of growth through most of the period under study.

2- Financing this import surplus never bothered Israel, it was financed completely from unilateral transfers, which was in whole gifts from western European and united states governments and the world Jewry.

3- Exports developed in favor of industrial exports, while imports were devoted to help exports achieving that goal. This can be seen from the continues increasing share of industrial exports from total exports, and the increasing share of investment and production inputs from total imports. This was accompanied with the decreasing share of the consumption goods from total imports.

4- The Israeli commercial polices was designed to help achieving the Israeli ambitious goals. Gradually imports were freed and quota was replaced with import duties. in 1969 the liberalization of imports were completed.

5- Israel avoided devaluation as much as it could. Instead it used non formal components of the effective exchange rate of exports to affect exchange rate, while the imports' components were designed to affect commercial polices.

6- Through the whole period of study the exchange rate passed through different regime. It was through the crawling peg system (1974-1977) and the floating rate after (1977-1985) that expectation

of devaluation rose and caused inflow and outflow of capital. This affected the capital account and made balance of payment's problem more of a monetary phenomena.

7- Empirical studies showed a high elasticity of import demand in the long run with high price elasticity in the short run,( in crawling and floating peg regimes). This due to the non formal components of exchange rate which were designed to response to commercial policy. In the other hand the insignificance of the results of export's elasticity showed that the non formal components in the effective exchange rate of exports were used to affect the exchange rate and not the export size.

8- Exchange rate was used sometimes to affect excess demand ,and to increase supply ,but it was never viewed as the main or most important instrument of balance of payments .This was because it was thought that the supply of foreign currency in the short run was inelastic, it was difficult to achieve equilibrium through the price system.

9- Controlling the supply of foreign currency was not the main objective of Israeli economic policy. main objective was to change Israel to an industrial developed country , even if exports were costly and far away from their comparative advantage. This is because financing such ambitious project was never a burden for the economy, while finding markets for these exports was never a problem too.

10- The high rate of inflation after each devaluation made the impact of devaluation on economic variables insignificant, so devaluation was avoided until it was over due for a very long time.

11- In general we can say that balance of payment problem was not the main objective of the Israeli economic authorities and planners their main objective was to reach to structural changes in the economy that enable for quick growth of exports and import substitutes and to a decrease in import.